

دكتور حاد طه

بريطانيا والحيش المصري
(١٩٢٤ - ١٩٢٧)

في ضوء الوثائق البريطانية

١٩٩٧

1

2

3

4

5

6

أهراء

- الى كل من ساهم فى بناء قواتنا المسلحة •
- الى أرواح شهدائنا على الأرض المصرية والساحة العربية •
- الى زملاء ورفاق السلاح الذين أصيبوا معى فى العمليات الحربية وبسببها •
- الى كل من ينشد سلاما لوطنه وعشيرته •

تقديم

ان الكتابة عن الجيش المصرى تعد امرا بالغ الصعوبة لاعتبارات مختلفة ، منها ندرة المراجع ، واختلاف المصطلحات العسكرية (الرتب - أسماء الوحدات - الأسلحة - التكتيك ... الخ) بين ما هو سائد حاليا وما كان سائدا فى فترات سابقة ، وكذلك عدم استمرارية التقارير والمراسلات . الا انه بحصولى على مجموعة كاملة من المراسلات البريطانية الخاصة بمصر :

Foreign Office — Public Record Office 407 (200 — 201 — 202 — 203 — 204.

امكننى أن التقط منها المراسلات الخاصة بالجيش المصرى فى هذه الفترة الهامة من تاريخه (١٩٢٤ - ١٩٢٧) ولما توفرت لى هذه المادة العلمية ، امكننى التصدى لكتابة هذه أندراسة فى تاريخ الجيش المصرى معتمدا اعتمادا كاملا على هذه المجموعة من المراسلات البريطانية .

والتاريخ الاول (١٩٢٤) يمثل قصة اخلاء الجيش المصرى للسودان ، وتمركزه كله فى مصر ، والتاريخ الثانى يمثل قمة المشكلة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بحدوث ما سمي بازمة الجيش المصرى ... وبين التاريخين تدور قصة هذا الكتاب ، ففى الفصل الاول نتحدث عن مقتل

السردار لى ستاك السردار الانجليزى للجيش المصرى ، وانتهاز انجلترا هذه الفرصة وطلبها اجلاء الجيش المصرى للسودان ، ونوضح كذلك ردود الفعل لدى الوحدات المصرية فى السودان تجاه الامر الانجليزى بالاخلاء ، وانتهاء الامر بنجاح الانجليز فى هذه المرحلة فى تنفيذ مخططاتهم فى (وادى النيل) كله .

ويتصدى الفصل الثانى من هذه الدراسة للكلام عن موقف الجيش المصرى بعد انسحابه من السودان وتمركزه كله فى مصر ٠٠٠ فهذا التجمع للجيش المصرى وازدياد عدد افرادة نتيجة لذلك اثار لدى السياسة الانجليز تساؤلات عدة بالنسبة لزيادة حجمه بالنسبة لحجم جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ، هذا فى الوقت الذى سعى فيه الزعيم سعد زغلول - طبقا لما جاء فى المراسلات البريطانية - لنشر المبادئ الوطنية فى صفوف الجيش المصرى وتعبئته ضد الاحتلال . ولاننسى أيضا أنه فى غضون ذلك الوقت ، بدأت محاولات مصرية مستميتة لزيادة الجيش المصرى من ناحية الأعداد ، وتطوير هذا الجيش وناحية التسليح ، وكذلك العمل على « تمصير » قيادته . وكان هدف هذه المحاولات المصرية - طبقا لما جاء فى المراسلات البريطانية - هو أن يصبح الجيش المصرى قويا بهوية كافية حتى يمكنه إنهاء الاحتلال البريطانى نفسه ، أو على الأقل ليكون وسيلة ضغط فى أية مفاوضات قادمة بين الدولتين .

والواقع أن مجلس الوزراء المصرى ومجلس النواب والصحافة ، واكاد أقول أن الأمة المصرية كلها قد قر قرارها فى هذه الفترة على إقامة جيش مصرى قوى وقادر على بناء صرح الاستقلال الفعلى بعد صدور تصريح الاستقلال الشكلى فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وفى مواجهة هذا التيار الوطنى المصرى الجارف ، شرعت بريطانيا من جانبها لاجهاض هذه الحملة الوطنية لاقامة الجيش المصرى القوى باساليب سياسية مراوغة .

وقد خصصنا الفصل الثالث من هذه الدراسة للكلام عن طبيعة جيش الاحتلال وخصوصا بعد صدور تصريح الاستقلال ، كما عقدنا مقارنة بين الجيش المصرى وبين جيش الاحتلال من ناحية العدد والعتاد .

أما الفصل الرابع فيتحدث عن المحاولات المصرية الوطنية لتمصير قيادة الجيش والعمل على رفع كفاءة هذا الجيش عدداً وغدة ، والمحاولات البريطانية « لنجلزة » قيادة الجيش المصرى والعمل على تقلصه كما وتسليحا وبين هاتين المحاولتين تطور الأمر الى ما سسمى بأزمة الجيش المصرى فى عام ١٩٢٧ والتي انتهت بإرجاء اقامة الجيش المصرى القوى فترة من الزمن .

وتجدر الإشارة الى أننا لم نسر فى هذا الكتاب على منهج التسلسل الزمنى بصفة مستمرة ، فقد فضلنا - وخصوصا فى الفصل الثالث - أن نسير على طريقة الوحدات أى تجميع ما يخص طبيعة جيش الاحتلال فى فصل قائم بذاته ، مع مقارنته بالجيش المصرى فى تلك الفترة من ناحية الأعداد والتسنيح .

وتجدر الإشارة أيضا الى أننى ترددت كثيرا فى كتابة الفصل التمهيدى - رغم أنه ليس داخلا فى صلب الدراسة - لأن الكتاب متخصص جدا بالنسبة لتاريخ مصر الحديث ، وينبغى لذلك أن نوجز فى هذا التمهيد مادام الكتاب متخصصا ويقرأه الباحثون الذين يعرفون جيدا تفصيلا تاريخ مصر الحديث . الا أننى رأيت أيضا أن كتابا عن الجيش المصرى قد يثير بعض المثقفين غير

المتخصصين فى التاريخ الحديث ٠٠٠ وهكذا ينبغي أيضا - من وجهة النظر هذه - أن نجعل التمهيد مسهبا الى حد ما ، حتى يتفهم القارئ المثقف غير المتخصص فصول الكتاب ٠ وبعد لائى وتفكير ، بين الايجاز والاطناب فى التمهيد ، رأيت أن أبتغى بين ذلك سبيلا ٠٠٠ فبالنسبة للفصل التمهيدى أرجوك أيها القارئ المتخصص عفوا للاطناب ، كما أرجوك أيها القارئ المثقف غير المتخصص عفوا للايجاز ٠

وتجدر الإشارة الى أننى رأيت أن أحرص الكتاب ببعض من أصول الوثائق البريطانية التى اعتمدت عليها للاستئارة بها والتعرف عليها والاستفادة بها وذلك على شكل ملاحق منفصلة اشترت اليها فى حواشى الفصول ٠

والله ولى التوفيق ٠

دكتور جاد طه

مصر الجديدة

٢٩ يوليو ١٩٧٩

تمهيد

اختلف المؤرخون بالنسبة لتقييمهم لوالى مصر محمد على ، فمنهم من تمسك بأن هذا الوالى الطموح هو مؤسس مصر الحديثة ، وأنه هو الذى فجر طاقاتها وأسس عظمتها ، وأنه فى كل ذلك لم يكن يسعى لمجد شخصى ، بقدر ما كان يهيمه بناء الدولة الحديثة فى مصر .

وهناك فريق آخر من المؤرخين يرى ان هذا الوالى هو مجرد حاكم انتهازى ، وأنه وان كان قد أقام مصر الحديثة فعلا ، فإنه لم يسع من وراء ذلك الا اقامة مجد شخصى له ، وأن مجهوداته فى كل المجالات كانت وسائله فى تحقيق هذا المجد الشخصى . وعلى أية حال ، ليس هذا موضوع دراستنا هذه ، ولكننا نستطيع فقط أن نقول ونحن مطمئنين أنه لم يكن يرجد منذ مطلع العصور الحديثة فى مصر ما يمكن أن نسميه بالجيش المصرى ~~اللاتى~~ محمد على .

والواقع أن الآمال العريضة التى كان يعلقها والى مصر الطموح على مشروعاته ، ورغبته فى المحافظة على مركزه ، وعلى توطيد هذا المركز ، وطبيعة الممتلكات التى تألفت منها امبراطوريته ، كل ذلك أوجب عليه أن ينشئ قوة كبيرة أمكنه بفضلها أن يسيطر على مصر والسودان والجزيرة العربية

وكريت والشام وغيرها • وبات على الوالى الطموح أن يحتفظ بقوة حربية عظيمة فى كل مكان تعارضت فيه أنظمة احتكاره الحكومى مع ما للأفراد من مصالح خاصة أصابها الضرر من وراء هذا الاحتكار •

الا أن وجود هذا الجيش المصرى الكبير لم يكن وحده كافيا لضمان الاستقرار فى هذه (الامبراطورية) المصرية الواسعة ، بل كان من الاهمية بمكان تنظيم هذا الجيش تنظيما حديثا يمكن الوالى من التغلب على أعدائه •

الا أن تأليف « النظام الجديد » للجيش لم يكن بالأمر الهين ، فقد صادفه الباشا فى طريقه صعوبات جمّة • • منها صعوبة الحصول على المدربين المخلصين ، وفشله فى تجنيد غير المصريين ، ثم صعوبة تجنيد المصريين أنفسهم •

والواقع أن الطبقة الارستقراطية التركية كان لها دخل كبير فيما لقيه الباشا من صعاب بالنسبة لتجنيد المصريين ، لأن أفراد هذه الطبقة حاولوا منع هذه المحاولة ، لأن الجندية فى عرفهم مهنة نبيلة يحط من قدرها أن تصبح فى متناول الفلاحين • هذا بالإضافة الى خوف هذه الطبقة من أن تشد الجندية من أثر الفلاحين وينورون بعد فترة على الأوضاع القائمة والتي كانت فى صالح الطبقة التركية الارستقراطية •

ولكن الباشا رأى أن يمضى فى طريقه غير عابىء بتلك الطبقة ، وأقبل على تجنيد المصريين بعزيمة صادقة ، وتجمعت التجربة نجاحا لم يكن ثم من يتوقعه ، وسرعان ما ألف « الفلاحون » حياة الجندية ، وأصبحوا يرون أنه من دواعى فخرهم أن يكونوا من جند محمد على (١) •

ويكفي في هذا المضمأن أن نقول أن عدد أفراد الجيش المصرى ارتفع
فى عصر الوالى العظيم من ٢٤٠.٠٠٠ فى عام ١٨٢٤ الى ٤١٠.٠٠٠ فى
العام التالى ، ثم الى ٨٠.٠٠٠ فى عام ١٨٣٣ والى ١٥٠.٠٠٠ فى عام
١٨٣٩ . مع التذكر بأن عدد سكان مصر كان نحو المليونين فى تلك
الفترة .

وقد سار هذا الجيش المصرى سيرا حثيثا فى طريق المجد والشهرة .
ذلك الجيش الذى شق طريقه فى الجزيرة العربية كلها ، فى الشام
والسودان وغيرها . . . فى افريقيا وآسيا وأوربا ، وأبلى بلاء حسنا فى
جميع المعارك التى اشترك فيها .

صحيح أن عدد الجيش قد انقص عقب تسوية لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ .
وصحيح أن الباشا عين أفضل قواده حكاما على المديریات (المحافظات)
بينما عكف الباقون على زراعة الأراضى الواسعة التى تنازل لهم عنها
مكافأة لهم على خدماتهم ، ولكن النشاط العسكرى لم يلبث أن تجدد
بعد فترة قصيرة ، فقد استأنف القائد العظيم ابراهيم باشا العناية بتدريب
الجند وإقرار النظام فى صفوف الجيش وإقامة التحصينات على السواحل
المصرية . (٢) .

الآن ننتقل إلى الفترة التى تلت عصر محمد على ، بحيث تلك الشعلة التى
أضاءها الوالى الطموح فى كل المجالات ، التى أن بدأ الجيش المصرى
يسطر على مسرح الأحداث فى أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر
وأوائل الثمانينات . فقد تميزت الفترة السابقة للثورة العرابية بسيطرة
الأتراك والشراكسة على الجيش المصرى ، بل أن رياض باشا رئيس الوزراء

فى الفترة السابقة على الثورة ، كان لا يميل الى ترقية الضباط المصريين
ليفسح المجال لأصدقائه من الأتراك والشراكسة للترقى الى أعلى المناصب (٣) .

ويصف الزعيم أحمد عرابى هذه الحالة فى مذكراته « ٠٠٠ لقد تحملت
مدة ولاية اسماعيل الجائرة بكل صبر وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد ،
ومكثت برتبة القائمقام مدة تسع عشرة سنة أنظر الى صغار الضباط الذين
كانوا تحت ادارتى فى عهد سعيد واسماعيل وهم يترقون دونى ، فترقى
بعضهم الى رتبة أميرلاى وبعضهم الى رتبة أمير اللواء وبعضهم الى رتبة
الفريق ، لا يعلم علموه من دونى ، ولا يفهم خارق للعادة ولا بشجاعة أبرزوها
فى ميادين القتال ، ولكن لكونهم من ممالك أو أبناء ممالك العائلة
الخدوية ، (٤) .

وفى غضون هذه الفترة - وكما هو معلوم - ساءت أحوال مصر
الاقتصادية ، واضطر الخديو اسماعيل الى قبول اشتراك وزير انجليزى
للمالية وآخر فرنسى فى الاشغال فى الوزارة المصرية ، ورأس هذه الوزارة
توبار باشا ، وهو أرمنى متمصر عرف بولائه للأجانب والسير فى ركابهم .

وكان من جملة التدابير التى قامت بها وزارة نوبار ازاء الجيش تسريح
عدد كبير من الجنود ، وبحال ٢٥٠٠ ضابط دفعة واحدة الى الاستبداد .

وقد أدى ذلك الى حركة عسكرية ضد السلطة القائمة ، وفى ١٨ فبراير
١٨٧٩ عقد نحو ٦٠٠ ضابط اجتماعا فى ثكنات العباسية ، وخرجوا فى
مظاهرة ضخمة انضم اليها طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفى جندي ، وساروا
فى شوارع القاهرة بهذا المركب قاصدين وزارة المالية ، وفى الطريق قاموا
بالقبض على نوبار رئيس الوزراء ، وكذلك على وزير المالية البريطانى

واتجهوا الى وزارة الخارجية وسجنوا رئيس الوزراء والوزير البريطاني في
احدى غرفها .

وقد قدمت وزارة نويسار في ١٠ مارس ١٨٧٩ استقالتها بعد الاهانة
التي لحقت بها ، وعهد الخديو الى نجله محمد توفيق تأليف الوزارة
الجديدة (٥) .

ويمكن أن نعتبر أن مظاهرة ١٨ فبراير ١٩٧٩ هي أول حركة للجيش
أحرى ضد الأسرة الحاكمة (٦) . وعلى أية حال ، أصدر السلطان في
٢٦ يونيو ١٨٧٩ مرسوماً بخلو اسماعيل وتولية توفيق بدلاً منه . (٧)

وبعد خلع اسماعيل ، أصررت (لجنة التصفية) على صدور مرسوم
خديوى بخفض عدد الجيش ، وترتب على ذلك تسريح ١٣٠٠ ضابط ، بحيث
لم يبق في الخدمة سوى نحو ٥٠٠ ضابط ، أما المبرجون فقد أصبحوا
يتقاضون ما بين ربع مرتباتهم ونصفها ، هذا بالإضافة الى أن وزير الحربية
عثمان رفقى الشركسى الأصل أصدر أمرا عسكريا يقفل باب الترفيه في وجه
الضباط المصريين (٨) .

وفي وسط هذه المظالم ، وجد الضباط في أحمد عرابى الشخصية
التي يمكنها أن تتزعهم ، وأن تتصدى لمحاولات « تذويب » الجيش المصرى .
وانتهى الأمر - كما هو معلوم - بقيام الثورة العرابية في سبتمبر ١٨٨١ ،
وتراجع الخديو عن موقفه ، وموافقة على مطالب الجيش والأمة (٩) .

الأمران بريطانيا رأيت في الصراع بين الخديوى والثورة العرابية فرصة
للتدخل والسيطرة على مصر ، فبدأت منذ ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ تخطط لتنفيذ

هذه العملية (١٠)، وفي يوم ١٠ يوليو أرسلت بريطانيا انذاراً نهائياً الى مصر بتسليم الطوابى المقامة على بوغاز الاسكندرية الجنوبي والا فانه سيتم ضربها بعد اربع وعشرين ساعة . وفي صبيحة ١١ يوليو ، عندما لم تستجب مصر للانذار البريطاني بدأ ضرب الاسكندرية (١٩) . وثارت الحرب بين بريطانيا ومصر ، والتجأ الخديو الى الاسكندرية وانضم الى الانجليز ، ثم صدر « أمر الخديو الى رئيس مخبز اسكندرية بأرسال الخبز الى عساكر الانجليز ومنعه عن العساكر المصرية » (١٢) .

اما الأمة المصرية فقد جادت « على اختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والدواب والفاكهة والخضروات ، وذلك فضلا عما مدوا به الجيش من الاقمشة والأربطة اللازمة لتضميد جراح العساكر ، ومن الأهالي من تبرع بنصف ما يملكه ، ومنهم من خرج عن جميع مقتنياته » (١٣) .

ولكن الحرب لم تكن متكافئة . فالدولة المصرية منقسمة على نفسها ، والقيادة والتسلح البريطاني المتطور لا يمكن مقارنتهما بالتسلح والقيادة المصرية حينذاك ، وعلى أية حال دخلت القوات الانجليزية القاهرة بعد عدة معارك ، وبارك الخديو توفيق عرضا عسكريا لهذه القوات اقيم في ميدان عابدين في ٣٠ سبتمبر ١٨٨٢ ، وعلى هذا النحو بدأ الاحتلال البريطاني لمصر .

وبطبيعة الحال عمدت سلطات الاحتلال يادى ذى بدء الى تمزيق الجيش المصرى ، ولا يمكن الأخذ بكلمات غرابى نفسه بأن هذا الجيش كان قبل الاحتلال قد بلغ نحو ٧٢٠٠٠ جندي (١٤) وانه يمكن أن يكون قد بلغ ما بين ٩٢٠٠٠ جندي طبقا لرواية بلنت Blunt (١٥) ، و١٠٠٠٠ جندي طبقا لرواية بلنت بلنت (١٦) ، و١٠٠٠٠ جندي طبقا لما ذكره سيجون تينيه ، وهم ثلاثة رجال من جنود ورجال

وعلى أية حال ، فإن الخديو توفيق أصدر مرسوماً في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ بشريح الجيش ، وحوكم القادة العراقيون بتهمة عضيان الخديو ، وحكم على عرابي وستة من رفاقه بالاعدام ، مع صدور الأمر الخديوي بإبدال الاعدام بالنفي المؤبد . كما أصدر الخديو أمراً آخر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بمصادرة ممتلكات الزعماء السبعة وتجريدهم من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التي كانوا حائزين عليها (١٦) .

وفي ١٦ يناير ١٨٨٣ أصدر الخديو أمراً عالياً بتعيين الفريق السير أفلين وود سريداراً للجيش المصري ورئيساً لأركان جريه مع منحه رتبة الفريق (١٧) ، ولكن هذا الجيش المصري الجديد الذي شرعت بريطانيا في تكوينه لم يكن سوى قوة بوليسية للمشاركة في الحفاظ على الأمن عند حدوث أي اضطرابات في مصر . ومنذ عام ١٨٨٦ وضع نظام البديل النقدي للإعفاء من التجنيد ، وأدى هذا النظام إلى إمتحان الجيش واعتبار التجنيد تكليفاً تختص به الطبقات الفقيرة التي لا يستطيع الفرد منها أن يقتدى نفسه بدفع البديل العسكري . وهذا النظام خرج بالجنسية في عهد الاجتلال من معناها السامي في أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده إلى اعتبارها عبثاً يقع على كاهل الفقراء (١٨) .

على أن بريطانيا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر سمحت ببعض التدعيم للجيش المصري سواء من ناحية زيادة عدد الأفراد أو التسليح . وكان هذا الموقف نابعاً أساساً من المخطط البريطاني الهادف إلى إقحام الجيش المصري في عملية استعمارية السودان . في تلك الأثناء حدثت بعض التطورات التي أرغمت الحكومة البريطانية على الاستمرار في عملياتها والتقدم إلى الخرطوم قبل أن يتم استعدادها لهذا الغزو (١٩) ، وليس من شك في أن أولى هذه العوامل إنما يرجع إلى أن بريطانيا بعد أن كانت تنظر

الى احتلالها لمصر على أنه إجراء مؤقت لم تجد غضاضة من التلميح بعد ذلك بأنه أمر قد يطول به الزمن (٢٤).

ولما كان السودان هو مفتاح مصر من الجنوب ، فلا بد من الاطمئنان على الحدود الجنوبية لمصر (٢١) ، اذ أن أى دولة قوية معارضة لانتجلترا تستطيع السيطرة على السودان يمكنها تهديد سلامة مصر وأمنها بسيطرتها على مياه النيل (٢٢) .

وكان الرأي العام البريطانى شديد الرغبة فى وجوب التقدم الى اعالي النيل على أساس أن استعادة السودان تعد انتقاما للطريقة التى قتل بها جوردون (٢٣) الذى كانت الحكومة المصرية قد كلفته بإجلاء قواتها من الخرطوم اثناء ثورة المهدي . (٢٤) ولم يكن فى وسع أحد أن يغفل أن مصر قد اضطرت فى عهد الاحتلال البريطانى لها الى أن تفقد أملاكها (٢٥) ، حتى أن لورد سالسبورى صرح فى شهر يونيو ١٨٩٨ فى مجلس اللوردات « بأننا لن نكون قد أعدنا الى مصر مكانتها التى تسلمناها بها ، ولن نكون قد وضعناها فى المركز الآمن الذى تستحق أن تكون فيه حتى يرفع العلم المصرى على الخرطوم » (٢٦)

رواضح أن سالسبورى لم يكن يبغى سوى غد النفوذ البريطانى من مصر الى السودان ، اذ لا يعقل أن تتمتع مصر بالسيطرة على السودان وهى لا تتمتع بالسيطرة على اراضيها نفسها . وقد انتهزت بريطانيا فرصة الحاح الايطاليين عليها فى وجوب مساعدتهم بعد هزيمتهم الماحقة على يد الاحباش فى عدوة سنة ١٨٩٦ (٢٧) ، لأن هذه الهزيمة أدت الى تهديد السودانيين للمستعمرة الايطالية فى ارتريا (٢٨) ، كما أنها كانت مهددة أيضا بهجوم من امبراطور اثيوبيا المنتصر بقواته الضخمة (٢٩) ، وبذا أصبح موقف الايطاليين فى

كشلا في شرقي السودان موقفا انتحاريا (٣٠) استندت بريطانيا إلى هذا
الالحاح الإيطالي وقررت استرجاع السودان في ١٢ مارس ١٨٩٦ دون أن
تستشير معتمدها في مصر اللورد كرومر أو الخديو عباس حلمي الثاني (٣١)
أما كرومر فقد فوجيء بهذا القرار ، وطلب من سالسبوري أن يجعل
كتشنر قائدا للحملة (٣٢) ، وكرومر نفسه هو الذي كان قد رشح كتشنر
لسردارية الجيش المصري منذ سنة ١٨٩٢ خلفا للسير جرنفل (٣٣) وكان من
المعروف أن تكوين جيش مصري بقيادات بريطانية سوف يكون كافيا لهزيمة
الدراويش (٣٤) . وهكذا أوكلت القيادة العامة لعمليات الحرية لكتشنر ،
وكانت لكرومر بعض السلطة الاسمية ، أما حكومة الخديو فكانت الشريك
النائم في هذه العملية (٣٥) .

على أية حال ، فقد تم استرداد السودان على أيدي الحملة المصرية
ذات القيادات البريطانية ، وهكذا انتهت الظروف التي أوجبت تدعيم الجيش
المصري ، وفي الوقت نفسه تنتعش الحركة الوطنية في مصر ويشتد العداء
للاحتلال بين أفراد الشعب ، وكان من الطبيعي أن تخشى السلطات البريطانية
انتقال هذه الروح الوطنية إلى الجيش ، وكان هذا من أسباب إبقاء الجيش
المصري بأسره تقريبا في السودان بعد استرداده . لأن هذا الجيش كان
قد استرد ثقته بنفسه وأصبح قوة مقاتلة لها شأنها ، ووصل عدده إلى نحو
٢٥٠٠٠ مقاتل (٣٦) وإن كانت السلطات البريطانية عمدت إلى وضع
أجزاء وقائية خوفا من هذا الجيش ، كسحب بعض قطع الأسلحة المتطورة
منه ، وانقاص عدد الوحدات المصرية البحتة في الجيش وزيادة الوحدات
السودانية ، وتشتيت الجيش المصري في أنحاء السودان ، بينما كانت الحامية
البريطانية متمركزة في الخرطوم ، وكذلك استخدام الجيش المصري في
تعمير السودان وإبعاده عن الأعمال العسكرية البحتة (٣٧) .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ ، ظلت الأحوال في مصر هادئة باعتبارها بعيدة عن مسرح هذه الحرب ، إلا أنه في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٤ ، أصدرت الحكومة المصرية قراراً - تحت الضغط البريطاني - بمنع التعامل في الأمور المالية والاقتصادية مع الدول المعادية للحكومة البريطانية ، وحث القرار المصريين على تقديم كل عون ممكن لبريطانيا في هذه الحرب (٢٨) .

وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل جلسات الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى (٢٩) ، وفي ٢ نوفمبر أعلن السيرجون مكسويل قائد القوات البريطانية في مصر الأحكام العرفية (٤٠) ، كما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وهكذا أصبحت مصر قاعدة للعمليات الحربية في البحر المتوسط ، وخضعت لأضرار حرب لا تاة لها فيها ولا جملتها .

وفي ١٩١٩ ، انتهت الحرب العالمية الأولى وانتصار بريطانيا وحلفائها فيها . شغل المصريون يقرب الخلاص وانتهاء كابوس الاحتلال ، وحاول سعد زغلول السفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية ، وانتهى الأمر بنفيه وثلاثة من صحبه إلى جزيرة مالطة . وادت هذه العملية إلى انفجار ثورة ١٩١٩ التي اشتبك فيها كل طوائف الأمة المصرية . وانتهى الأمر بإلحاح عن سعد زغلول وأصحابه الحصول على استبداد ليليه عن طريق التوصل في مؤتمر الصلح . لكنه لم ينجح في هذا السبيل لأن العلاقات بين الدول تحكمها المصالح ولا تهتم بها العدالة .

وفي ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ اعتقل سعد زغلول وبعض صحبه ونفوا إلى عدن ومنها إلى سيشل . بقيت البلاد بدون وزارة قرابة شهرين حتى وافق

عبد الخالق ثروت على قبول الوزارة بشرط أن تعترف بريطانيا بمصر كدولة مستقلة (٤٩) ، وإنشاء برلمان ، وأن يستبدل بالموظفين الأجانب موظفون مصريون ، ورفع الأحكام العرفية ، والدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان لحل مسألة السودان .

وهكذا صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى وضع نهاية رسمية للحماية وجعل من مصر دولة مستقلة مع تحفظات أربعة سلبت جوهر هذا الاستقلال ، لأن بريطانيا احتفظت بتولى هذه الأمور بصورة مطلقة وهى : -

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر ضد أى عدوان أجنبى أو التدخل المباشر وغير المباشر .

(ج) حماية المصالح الاجنبية حماية الاقليات .

(د) السودان .

وعلى كل حال فان قيام حكومة دستورية فى مصر ، وقيام برلمان منتخب من قبل الشعب ، لم يلبث أن أدى الى النتيجة المنطقية ، وهى محاولة تحقيق جوهر الاستقلال بعد الحصول على المظهر ، وهكذا بدأت الصيحات فى البرلمان من أجل تدعيم الجيش وتخليصه من الوصاية الانجليزية ، بل ان رئيس الوزراء الزعيم سعد زغلول أعلن رسميا بأن « وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى ، وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » .

ولكن مقتل سردار الجيش المصرى السير لى ستاك على يد جماعة سرية

مصرية دبّرت لاغتياله منح بريطانيا فرصة كبرى للتصدي لهذا الاتجاه
المصري الوطني لتمصير قيادة الجيش المصري وتدعيم هذا الجيش كما
وتسليحاً ، ولم تتوان بريطانيا في انتهاز هذه الفرصة واستغلالها لمصلحتها
استغلالاً كاملاً ، ويوضح الفصل الأول من هذه الدراسة تفاصيل هذه القصة -



حواشي التمهيد

- ١ - د. محمد فؤاد شكرى - بناء دولة مصر محمد على ص ١٤٨ - ٢٤٩ .
- ٢ - المصدر السابق ص ١٨١ .
- ٣ - Newman — Great Britain In Egypt p. 53.
- ٤ - أحمد عرابى - مذكرات أحمد عرابى ج١ ص ٤٥ .
- ٥ - أمين سعيد - المسألة المصرية فى تاريخ مصر السابق (١٢) ص ٤٤ - ٤٥ .
- ٦ - د. محمد فؤاد شكرى - مصر والسودان ص ١٦٧ .
- ٧ - أمين سعيد - المصدر السابق ص ٩٧ .
- ٨ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - مصر والمسألة المصرية ص ١٣٥ .
- ٩ - لمزيد من التفصيلات انظر : د. جاد طه ثورة ٢٣ يوليو بين النظرية والتطبيق ص ٥٩ - ٩٥ .
- ١٠ - عبد الرحمن الرافعى - أحمد عرابى ص ١٣١ .
- ١١ - د. محمد فؤاد شكرى - مصر والسودان ص ٢٦٥ .
- ١٢ - أحمد عرابى - مذكرات ج١ ص ١٨٩ .
- ١٣ - المصدر السابق ص ١٦٥ .
- ١٤ - أحمد عرابى - ج٢ ص ٣١٤ .
- ١٥ - د. عبد العظيم رمضان - الجيش المصرى فى السياسة ص ٤١ - ٤٢ .
- ١٦ - عبد الرحمن الرافعى - أحمد عرابى ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
- ١٧ - الوقائع المصرية ع ١٥٤٣ ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ .
- ١٨ - د. جاد طه ثورة ٢٣ يوليو ص ٩٢ .
- ١٩ - Philip Magnus — Kitchener, a portrait of an imperialist p. 81
- ٢٠ - د. محمد فؤاد شكرى - مصر والسودان ص ٤٧٧ .
- ٢١ - Philip Magnus op. cit., p: 81.
- ٢٢ - H. Alford — The Egyptian Sudan p. 40.
- ٢٣ - Holt — The Moldist State p. 205.
- ٢٤ - G. Padmore — Britain's Third Empire, p. 246.
- ٢٥ - د. محمد فؤاد شكرى - مصر والسودان ص ٤٨٥ .
- ٢٦ - William Langer — The Diplomacy of Imperialism p. 537.
- ٢٧ - H. Alford, op. cit., p. 41.

Philip Magnus — op. cit., p. 90.	— ٢٨
Dujavie Gaston — L'Etat, Mahdiste Du Sudan p. 275.	— ٢٩
Philip Magnus — op. cit., p. 90.	— ٣٠
• د. محمد فؤاد شكرى — مصر والسودان ص ٥٠١	— ٣١
Philip Magnus — op. cit., p. 90.	— ٣٢
Op. cit., p. 80.	— ٣٣
H.A.L. Fisher — History of Europe p. 1072.	— ٣٤
Holt — op. cit., p. 211.	— ٣٥
• د. عبد العظيم رمضان — المصدر السابق ص ٧٢ — ٧٣	— ٣٦
• المصدر السابق ص ٧٧ — ٧٨	— ٣٧
• د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ٩٠	— ٣٨
• الوقائع المصرية — عدد غير اعتيادى ٢ نوفمبر ١٩١٤	— ٣٩
• د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — المصدر السابق ص ٩٠ — ٩١	— ٤٠
John Marlowe — Anglo-Egyptian Relations (1800-1953) p. 224.	— ٤١

الفصل الأول

إخلاء الجيش المصري للسودان

هتقتل السير لى ستاك :

كونت جماعة من الشباب المتحمس جمعية سرية أطلقت عليها اسم جمعية الفدائيين ، ورأت أن استقلال مصر لا يمكن تحقيقه الا بالاعمال العنيفة والاعتيالات السياسية . وبدأت هذه الجمعية أعمالها بقتل السير لى ستاك سرदार الجيش المصرى (١) الذى توفى فى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ متأثرا بجراحه الناتجة عن إطلاق الرصاص عليه .

واحس سعد زغلول رئيس الوزراء حينذاك ، بخطورة الموقف فأعلن عن تأسفه وأسف حكومته لما حدث ، وفعل الملك فؤاد نفس الشئ (٢) .

وقد رأت بريطانيا أن تستغل هذه الحادثة لتنفيذ أدوارها المرسومة فى وادى النيل . فرأت أن تتخلص من الوجود المصرى فى السودان على أساس أن هذا الوجود هو الذى سبب المتاعب للبريطانيين فى السودان فى ذلك الوقت ، فمئذ ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل حاكم عام السودان الى المتدوب السامى فى مصر يخبره بعرامة الدعاية المصرية فى السودان ضد الانجليز حتى أن العناصر الوطنية السودانية نفسها أصبحت تنادى بأن مصر والسودان وطن واحد .

وكان على رأس الحركة الوطنية السودانية بعض العسكريين السودانيين كالملازم أول على عبد اللطيف الذى أسس جمعية اللواء الأبيض فى بداية سنة ١٩٢٤ فى الخرطوم ، والتي كانت ترمى الى اشتراك

السودانيين فى كفاح وادى النيل ضد لاستعمار البريطانى كما كان من
زعماء هذه الحركة ايضا اليوزباشى محمد صالح جبريل والملازم اول على
زين العابدين وضباط اخرون .

وقد استثار الحاكم العام الانجليزى للسودان الحركة الوطنية
السودانية عندما استكتب بعض الشخصيات السودانية عرائض التأييد للحكم
الانجليزى ، وأدى هذا الاستفزاز من جانب الحاكم العام الى قيام جمعية
النساء المبيضين بمظاهرات كبيرة فى أم درمان وعطبرة وبور سودان وغيرها .
وقد واجهت السلطات البريطانية هذه المظاهرات بالقمع الشديد ، وقدم زعيم
الجمعية على عبد اللطيف للمحاكمة ومعه بعض الضباط المصريين بتهمة
التحريض على المظاهرات . (٣)

وفى يوم ٢٩ يوليو تجمع عدد من الضباط المصريين والسودانيين وهم
فى حالة هياج شديد لعدة أسباب منها القبض على الملازم اول على
زين العابدين وسجنه فى السجن المذئى ، وفى هذا ما فيه من مخالفة
للقوانين العسكرية التى تحتم وضع الضابط المتهم بأى جناية تحت الإيقاف
فى وحدة عسكرية تحت حراسة ضابط أقدم منه فى الرتبة ، وذلك حفاظا
للشرف العسكرى .

ومن الأسباب التى أدت الى هياج الضباط أيضا منع الإيقاف بحياة
ملك مصر ، رغم ان العالمين المصرى والانجليزى كانا يفرقان فوق مبادئ
الحكومة السودانية ، مما أرمض الى النية البريطانية المبيتة للانفراد بحكم
السودان ، وهو ما كان ياباه الضباط المصريون والسودانيون . كذلك أثار
أحد القضاة البريطانيين مشاعر الضباط عندما عرض بالملك فراد عند نطقه
بأحد الأحكام . لكل ذلك قرر الضباط الاحتجاج على هذه التصرفات لدى

نائب السردار فى الخرطوم اللواء هيلستون باشا ، واجتمعوا لهذا الغرض فى ليلة ٣٠ يوليه ١٩٢٤ ووقعوا جميعا على هذا الاحتجاج ما عدا القائم مقام محمد بك يحيى قائد الكتبية الرابعة مشاه (٤ جى اورطة) الذى امتنع عن التوقيع . وقدم هذا الاحتجاج القائم مقام احمد بك رفعت قائد المدفعية فى الخرطوم بحرى - والذى سيبرز على المسرح فى السودان كمتزعم للمقاومة المصرية ضد اخلاء السودان بعد ذلك ببضعة شهور - ، وقد نص هذه الاحتجاج الموقع من الضباط على أنه قد تكرر حصول حوادث أخيرا من بعض تصرفات السلطة المحلية أدت الى اهانة الجيش . وعلاوة على ذلك قد حصل أخيرا فى محاكمة أحد المتهمين الذى كان يؤدى شعائره الدينية بالجامع حيث عرض القاضى الانجليزى بجلالة الملك عند النطق بالحكم .

وبما ان الجيش لا يرضى بهذه الاهانة ، ولا يقبل التعريض بملكه الذى أدى لجلالته قسما بأن يكون مخلصا له حاميا لعرشه نود أن تتخذ إجراءات عادلة نحو إيقاف تكرار مثل هذه الاهانات (٤) .

لم ينفذ الانجليز عرامة هذه الحركة ، فتركوها تشتد وتمتد . وفى ٩ اغسطس انفجر الموقف فى السودان حين تظاهر طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم فى شوارع المدينة بأسلحتهم وهم يرفعون العلم السودانى ويهتفون بحياة ملك مصر ويسقط الاستعمار . الا أن الانجليز امكنهم الاستيلاء على الذخائر الموجودة فى مخازن المدرسة فى غيبة طلابها ، وانتهى الامر بانتهاء المقاومة ودخول الطلاب السجن العمومى فى كوبر .

وفى نفس اليوم الذى تظاهر فيه طلبة المدرسة الحربية ، حدثت ثورة خفيفة أخرى فى كتبية السكة الحديدية المسبوبة بالمعبرة ، مما أدى بالانجليز الى ارسال قوة بريطانية امكنها قمع هذه الحركة .

الاضطرابات تجددت فى اليوم التالى وبشكل اعنف ، مما ادى بالجند الانجليز الى اطلاق النار على المتظاهرين ، ونتج عن ذلك مقتل اربعة واصابة احد عشر شخصا باصابات بالغة . (٥) ولم تلبث الاضطرابات ان عمت ام درمان وملكاك وغيرها ، مما ادى بالنساسة البريطانيين الى الاقتناع بوجوب طرد المصريين من السودان والانفراد بحكمه ، بعد ان تأكد لهم ذلك التلاحم المصرى السودانى ضد الاستعمار البريطانى فى وادى النيل .

وهكذا يمكن ان نقول ان حادثه مقتل اسرदार لم تكن هى السبب الاساسى لتقديم ذلك الانذار المشهور الى الحكومة المصرية وانما هى قد منحت الظروف المناسبة لتقديم هذا الانذار . (٦)

المطالبة باخلاء السودان :

فى يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ اتجه المندوب السامى اللورد اللنبى فى مظاهرة عسكرية الى دار رئاسة الوزراء ، وسلم سعد زغلول نسخة من الانذار . (٧) وقد جاء فى المذكرة الاولى منه طلبات محددة هى : -

- ١ - ان تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .
- ٢ - ان تتابع باعظم نشاط البحث عن الجناة ، وان تنزل بالمجرمين اشد العقوبات .
- ٣ - ان تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ - ان تدفع فى الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه الى الحكومة البريطانية .

٥ - ان تصدر خلال ٢٤ ساعة الاوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى المتجهة الى السودان .

٦ - ان تبلغ المصلحة المختصة ان حكمة السودان ستزيد مساحة الاطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠ ألف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .

٧ - ان تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية .

وجاء فى المذكرة الثانية التى قدمت فى نفس اليوم مزيد من الطلبات بتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة سودانية مسلحة تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وتحت القيادة العليا للحاكم العام وباعادة النظر فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية طبقا لرغبات الحكومة البريطانية

وقد اجاب سعد زغلول على مذكرتى المندوب السامى فى نفس اليوم بمذكرة وافقت فيها الحكومة المصرية على المطالبات الاربعة الاولى ، ولكنها لم توافق على باقى المطالب ، فاجاب المندوب السامى على ذلك فى اليوم التالى (٢٤ نوفمبر) بمذكرة جديدة ابدى فيها تمسكه بكافة المطالبات ، وانه ارسل التعليمات الى حكومة السودان لاجراء القوات المصرية من السودان ، ومنحها حرية زيادة الاناضى المروية فى الجزيرة . (٨)

وفى اليوم التالى (٢٤ نوفمبر) اجابت الحكومة المصرية باحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وارفقت بالخطاب تحويلا بمبلغ الغرامة . وكان سعد زغلول قد قدم طلبا باستعفاء الوزارة يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ ، ثم أعاد التماس قبولها فى اليوم التالى فقبلها الملك . (٩)

ولكن ما هو ضد هذه المسألة على السودان ؟ وما هو رد الفعل
المصري والسوداني تجاه المد الاستعماري البريطاني الذي اخذ في الانفراد
بالسيطرة على السودان واجتواء حركته الوطنية الوليدة ؟

لقد وصلت التعليمات بالفعل الى الخرطوم باجلاء القوات المصرية من
السودان مساء يوم ٢٢ نوفمبر ، فعمد على الفور اجتماع في «مكتب الحربية»
لوضع خطة الاخلاء ، واثناء ذلك وصلت برقية من المندوب السامي بالسماح
باجلاء القوات المصرية بسلاحها ولكن بدون ذخيرتها (١٠) .

ولكن ما هو حجم الجيش المصري في السودان ؟ وما هي وحدات
الجيش المصري كله حتى تكون الصورة اكثر وضوحا بالنسبة للوحدات
المطلوب انسحابها من السودان ، وتأثير هذا الانسحاب على زيادة حجم
الجيش المصري في مصر نفسها ؟

وحدات الجيش المصري في مصر والسودان :

في تقرير للورد اللافي في اغسطس ١٩٢٤ يتضح : -

اولا : الوحدات المصرية في مصر : -

(١) ٧ كتائب مشاة توزيعها كالآتي : -

١ - ٣ كتائب في القاهرة قوة كل منها ٢٢ ضابطا و ٦١٢ من رتب

مختلفة وكل فرد معه ٢٠ طلقة ، وهذه الكتائب غير مدعمة بمدفع آلية .

٢ - ٤ كتائب في الاقاليم قوة كل منها ٢٢ ضابطا و ٦١٢ من رتب

مختلفة ومع كل فرد ١٢٠ طلقة . وهذه الكتائب غير مدعمة بمدافع آلية .

(ب) البطارية الرابعة مدفعية وقوتها ٥ ضابطا و ١٢٨ من رتب مختلفة ، وهذه

متمركزة فى القاهرة ، وتسليحها مدفعية جبلية . 6-10 Pr. B.L. ومعها ١٤٤ دانة شراينل لكل مدفع .

ومع البطارية الرابعة المدفعية ولحراسستها السرية الثالثة حراسة مدفعية وقوتها ثلاثة ضباط و ٦٤ من رتب مختلفة وهى متمركزة فى القاهرة ايضا .

(ج) اورطخيالة قوتها ٦ ضباط و ١٤٨ من رتب اخرى ، وهى متمركزة فى القاهرة ومسلحة بالبنادق والسيوف ، ومخصص لكل فرد ٢٠ طلقة .

(د) الحرس الملكى فى القاهرة : -

١ - ٧ ضباط خيالة و ١٥٠ رتب اخرى والخيالة مسلحون بالبنادق والسيوف وكمية الذخيرة غير معروفة .

٢ - قوة من المشاة تتكون من ٢٢ ضابطا و ٦٠٧ من رتب اخرى ، والمشاة مسلحون بالبنادق ويتدعيم من ٢ مدفع فيكرز و ٢ مدفع هوتشكيس Hotchkiss

(هـ) القوات المعاونة : -

١ - قسم الاشغال العسكرية ، وقوته ٦ ضباط و ٤٠ من رتب اخرى وأفرادهم غير مسلحين .

٢ - ادارة الصيانة ، وقوتها ١٢ ضابطا و ١٣١ من رتب اخرى .

٣ - القسم الطبى وقوته ١٣ ضابطا و ٩٩ من رتب اخرى .

٤ - القسم البيطرى وقوته ضابط واحد و ٩ من رتب اخرى .

٥ - ادارة التجنيد وقوتها ٤٤ ضابطا و ٥٨ من رتب اخرى .

(و) مصلحة الحدود :-

- ١ - مركز تدريب وسرية الجبال قوتها ٢ ضابط بريطاني و ١٠٠ ضابط مصري و ٢٦٥ سوداني و ١٠٩ مصري من رتب اخرى .
- ٢ - سرية السيارات الخفيفة وقوتها ضابط بريطاني و ٦ ضابط مصريين ، و ٤٨ مصري ١٧ سوداني من رتب اخرى وتسليح قوات الحدود مدعم بثلاث مدافع لويس آلية و ١٢٠٠٠٠ طلقة لكل مدفع ، و ٣٠٠ طلقة بندقية لكل فرد ، و ٢٤ سيارة فوردي .

ثانيا : الوحدات المصرية في السودان :

- (١) ٢ كتيبة مشاة قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ رتب اخرى .
- (ب) ٢ بطاريات مدفعية قوة كل منها ٥ ضابطا و ١٥٤ رتب اخرى وكل بطارية مسلحة بأربعة مدافع جبالية ٢٩٥ Q.F. ، ٧٦ شرنبل ، ١٤ H.E. مع ٦ صناديق ذخيرة لكل مدفع .
- (ج) سرية حراسة مدفعية قوتها ٥ ضابطا و ١٠٣ رتب اخرى وهي مسلحة بأربعة مدافع فيكرن .
- (د) كتيبة سكك حديدية في عطبرة ، وقوتها ٢٤ ضابطا و ١٨٠٨ رتب اخرى .

(هـ) القوات المعاونة :

- ١ - الاشغال العسكرية وقوتها ١٦ ضابطا و ٣٨٨ رتب اخرى .
- ٢ - الامداد وقوتها ٢٠ ضابطا و ١٦٠ رتب اخرى .
- ٣ - القسم الطبي وقوته ٣٣ ضابطا و ١٢٤ رتب اخرى .

ثالثا : المجموع الكلى لوحدات الجيش المصرى فى مصر والسودان : (١١)

٩	كتائب مشاة	٢٠٧	٥٥٠٨	٥٥٠٨	١٨	٤
٤	بطارية مدفعية	٢٠	٦١٦	٦١٦	١٨	٤
٢	سرية حراسة مدفعية	٨	١٦٩	١٦٩	٤	٤
٦	سرية خيالة	٦	١٤٨	١٤٨	١٤٨	٤
٢٢	الحدود	٢٢	٥٠٧	٥٠٧	٥٠٧	٩
	الحرس الملكى					
٢٢	المشاه	٢٢	٦٠٧	٦٠٧	٦٠٧	٤
٧	الفرسان	٧	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٤
١٤٥	القوات المعاونة	١٤٥	١٠٢٩	١٠٢٩	١٠٢٩	٤
٤٣٧	المجموع	٤٣٧	٨٧٨٤	٨٧٨٤	٨٧٨٤	١٧

المقاومة المصرية ضد اخلاء السودان :

يوضح القائمقام احمد بك رفعت قائد المدفعية (الطوبجية) فى ذلك الوقت الخطة التى اتبعها الانجليز فى اجلاء القوات المصرية عن السودان ، فيذكر انهم تكتموا الامر الصادر اليهم من المندوب السامى ، حتى يمكنهم السيطرة على الموقف يهدوء وبأقل خسائر ممكنة ، الا أنه منذ ٢٨ نوفمبر جاءت بحس الانباء الى الضباط المصريين بالخرطوم عن ارسال اذار من الحكومة الانجليزية الى الحكومة المصرية بمطالب قاسية . وفى مساء ذلك اليوم ظهر ملحق لجريدة الحضارة السودانية موضح أنه مواه الانذار .

ويوضح احمد بك رفعت الخطة التى اتبعها الانجليز فى اجلاء القوات المصرية عن السودان . فيذكر انهم دهنوا المصريين حتى استولوا على مفاتيح الذخيرة منهم ، ثم حاصروا الوحدات المصرية فى كل مديرية وأفرادها

عزل من السلاح والذخيرة، ثم أجبروهم على الانسحاب إلى مصر . وهكذا
تم ترحيل معظم الوحدات المصرية في السودان إلى مصر . ولكن الأمر كان
مختلفا بالنسبة لوحدات منطقة الخرطوم البحرية ، وكانت هذه الوحدات
مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية والكتيبة (الأورطة) الثالثة مشاة . فقد
استطاع جنود المدفعية (الطوبجية) المصرية أن يستولوا على الذخيرة من
منفذ خاص بعد أن استحوذ الانجليز على المفاتيح الأصلية لمخزن الذخيرة
« وبعد ذلك هددنا ثيروبورن بك بحصارنا بالجنود الانكليزية من جميع الجهات
ونظرنا ذلك بأعيننا حيث كنا قبل الآن لم نلتفت إلى ذلك الحصار فأخذته إلى
المكتب وهو مطمئن بوجود مفتاح الجيب خانة (مخزن الذخيرة) في جيبه
بعدم تمكن الجنود من كسر باب المخزن وصرت الأطفه واصبره داخل
المكتب وكان قد تم حصول الجنود على الذخيرة بأكملها من المخزن دون أن
يشعر أحد بذلك من منفذ صغير لم يكن يعلم بمكانه ثيروبورن بك ولا يدركه
الناظر لبناء المخزن المذكور . وهذا المنفذ ينفذ إلى محل المدافع من جهة
واحدة مرتفعة ، وسرعان ما تسلحت البنادق والمدافع واصبح القشلاق خارجا
وداخلا موزعا فيه جماعات من الجنود كأنهم نظموا تنظيمًا بترتيب سابق .

وفي الحقيقة كان هذا النظام صادرا من تلقاء أنفسهم وقد رأوا بأعينهم
امتداد الحصار حولهم بالعساكر الانكليزية والمدافع الماكينة الحديثة . (٢٤)
ومن موقف القوة للناجم عن تسليح هذه الوحدات المصرية وحصولها على
تخويرتها - على قلتها - رفضت هذه الوحدات المصرية الانسحاب من
السودان بأمر صادر من حكومة السودان ، وكان هدلستون باشا نائب
السردار - ونائب الحاكم العام قد أصدر أمرا كتابيا إلى قادة وحدات الجيش
المصري بترحيل الضباط والجنود في ٢٤ نوفمبر ، وبواضح أن هذا الأمر
صادر من نائب السردار بناء على طلب المندوب السامي بالرغم من اعتقال
الحكومة المصرية . (٢٤)

وفى هذه المرحلة العصبية ، تتضح صورة من الصور المشرفة
للعسكرية المصرية ٠٠٠ فعندما طلب نائب السردان من احمد بك رفعت تنفيذ
الامر الكتابى بالانسحاب ، اجاب الأخير بأنه لما رآه « من نفسية عساكر
الطوبجية لا يمكننى أن أنفذ هذه الأوامر عليهم ، وخير لى أن تحاكمونى
بمجلس عسكري أو تكبلونى بالحديد من أن أنفذ هذا الأمر وأكون عنه
مستولاً » .

الا ان هدلستون باشا طلب من زعيم المقاومة المصرية فى السودان
احمد بك رفعت عرض الأمر على الوحدات المصرية فى الخرطوم والبحرية ،
فقام رفعت بك بالفعل بالمرور على هذه الوحدات ، فكانت الاورطة (الكتيبة)
الثالثة مشاء هى أولى التشكيلات الراضية بتاتا لعملية تسليم ذخائرها
والانسحاب من السودان مهما كانت النتائج ، وكان هذا هو موقف بطاريات
الدفعية الثلاثة إذ قال ضباط هذه الوحدات أنه « خير لنا أن ندافع حتى نموت
ولا نترك السودان الا بأمر من مليكنا وحكومتنا » . وقد تم ابلاغ نائب السردان
بهذا الموقف المصرى المتصلب . (١٥)

وبدأت القوات البريطانية فى تدعيم حصارها للوحدات المصرية البطلة ،
وبدأت هذه الوحدات بالمقابل فى الاستعداد تحسبا لكل مفاجأة ، هذا رغم
الفارق الهائل فى التسليح بين الجانبين ، وطبقا لكلمات القائممقام احمد بك
رفعت فان « كل رصاصة من رصاص بنادقنا العشرين لكل بندقية تقابل أكثر
من عشرين ألف طلقة عندهم بما فى ذلك الاحتياط بالطابية العامة ، أما ذخيرة
المدافع فعندهم أنواع كثيرة لمدافع مختلفة ، وعلى العموم ما عندنا هو قليل
جدا ، وعلى ذلك أصدرت أمرا قويا بعدم اطلاق أى طلقة الا بأمرى وحضورى
شخصيا مهما كان الضرب من جانبهم شديدا وذلك حتى أقتصد فى الذخيرة
للحظة الأخيرة » . (١٦)

وفى ٢٥ نوفمبر وصل هدلستون باشا نائب السردار الى مواقع الدفاعات المصرية فى الخرطوم البحرية وكرر اوامره بانسحاب الوحدات المصرية ٠٠٠ الا ان احمد بك رفعت قائد الوحدات هناك طالب بوصول مندوب مصرى من قبل الملك فؤاد ومعه تعليمات من جلالته المطلوب ، وانه جتى مع وصول هذا المندوب ومعه أمر بانسحاب المجريين من السودان ، فان هذه الانسحاب سيكون « بالاسلحة والذخائر وجميع المهمات وبالشرف العسكرى » . (١٧)

وفى نفس الوقت ارسل احمد بك رفعت برقية الى الملك فؤاد اوضح فيها ان القوات الانجليزية تحاصر القوات المصرية من جميع الجهات وان الذخائر المصرية لا تكفى لمجابهة القوات البريطانية ، ورغم ذلك فان « الضباط والصف ضباط والعساكر مصممون على عدم ترك السودان بدون امر جلالتك يرسل لهم مع مندوب مصرى او يموتون عن اخرهم فى قتلاقاتهم » . (١٨)

ونرى ان هذه البرقية ايضا بالصيغة التى كتبت بها توضح العسكرية المصرية الأصلية ، وهى لا تحتاج فى الواقع الى أى تعليق .

وعلى اية حال ، يصبلي فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ المندوب المصرى البكباشى أمين هيمى الذى انتقل الى مقر الوحدات المصرية الصامدة فى السودان ، وأوضح للضباط حقيقة الموقف السياسى فى مصر ، وسلم احمد بك رفعت خطاب وزير الحربية القاضى بانسحاب الوحدات المصرية من السودان (١٩) ٠٠٠ وهكذا كان على الوحدات المصرية البتلة المتمركزة فى الخرطوم البحرية التى رفضت الانسحاب من السودان الا بعد صدور قرار مصرى خالص لهم بذلك ، كان على هذه الوحدات ايضا وبمنتهى العسكرية اطاعة هذا الامر المصرى بالانسحاب .

وقد أنهى خطاب وزير الحربية الموقف كله ، فقد جمع احمد بك رغبت ضباط المدفعية والمشاة وأخبرهم بوجوب اطاعة أمر الملك بالانسحاب (٢٠) وقد جاء فى هذا الخطاب الموجه لضباط وضباط الصف والجنود بالجيش المصرى بالسودان من وزير الحربية المصرى « عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا يداخلنا أى شك فى انكم مستعدون جميعا لاراقة آخر نقطة من دمائكم فى خدمة جلالة الملك وفى سبيل الوطن على اننا نأمركم بان تكفوا عن مقاومة الاجراءات التى اتخذها نائب حاكم السودان العام لاجراكم بالقوة من الاناضل السودانية . فانه ليس من وراء هذه المقاومة سوى سبب اسماء بغير جدوى وبما ان الحكومة المصرية قد احتجت صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة القاهرة فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى » (٢١) . وهكذا . الضباط والجنود للأمر آمنين محزونين ، (٢٢) وقامت الوحدات المصرية البطة بالسفر من الخرطوم فى ايام ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر و ١ ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ على خمسة قطارات خاصة « خلاف البوستة » (٢٣) حيث وصلت الشلال يوم ٥ ديسمبر ، وعلى هذا النحو تم اخلاء السودان من الجيش المصرى . (٢٤)

والواقع فان تنفيذ الانذار البريطانى كان نصرا بريطانيا كاملا على الحركة الوطنية سواء فى مصر أو فى السودان ، ففى مصر سقطت وزارة سعد زغلول وخلفتها وزارة احمد زيور باشا (٢٥) الذى لم يكن يستطيع بماضيه السياسى غير الواضح ان يملأ الفراغ الذى أحدثته غيبة شيخ السياسة المصريين عن رئاسة الجهاز التنفيذى فى مصر .

تشكيل قوة الدفاع السودانية :

شهد السودان تطورات كبرى نتيجة لتنفيذ الانذار البريطانى . . .

فبادئ ذي بدء حدث ما يمكن ان نسميه بثورة عسكرية فى صفوف افراد الجيش المصرى من السودانيين احتجاجا على ابعاد الجيش المصرى من السودان ، ففى تالودى رفض الضباط السودانيين الانصراف من طابور أبعد عنه المصريون ، ووقعوا على تعهد بالنزول مع المصريين الى القاهرة ، الا انه تم القاء القبض على هؤلاء الثائرين فى محطة كوستى • (٢٦)

الا ان المواجهة اخطر كانت ما وقع من الكتيبة الحادية عشرة السودانية فى الخرطوم ، والتي وصلت الى حد الصدام المسلح مع القوات البريطانية مما ادى الى مقتل عدد من الطرفين ، وذلك فى يومى ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر • وكان هذا الحادث هو اخطر ما واجه البريطانيين فى محاولتهم تنفيذ قرار اجلاء القوات المصرية من السودان • الا انه نتيجة للفارق الكبير فى التسليح بين القوتين ، تمكنت القوات البريطانية من القضاء على تلك المقاومة السودانية ، وفتت من عضد هذه المقاومة انسحاب المصريين أنفسهم من السودان بعد وصول الامر المصرى لهم بذلك • (٢٧)

ولكن ما هو الموقف العسكرى فى السودان بعد انسحاب المصريين منه؟ وما هو مصير افراد الجيش المصرى من السودانيين والذين ظلوا فى السودان بعد انسحاب الجيش المصرى نفسه ؟

لقد عمدت بريطانيا الى محاولة سد الفراغ العسكرى الناجم عن اجلاء الجيش المصرى من السودان باصدار قرار - اصدره الحاكم العام الجديد فى ١٧ يناير ١٩٢٥ - بانشاء جيش دفاع السودان الذى يدين بالولاء لحاكم عام السودان ، وتقرر ان يخدم الضباط والجنود السودانيون فى الجيش المصرى فى هذا الجيش الجديد • (٢٨)

وعند اعداد الميزانية المصرية فى عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ قرر مجلس الوزراء ان « تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية التالية كما كانت فى السنة الحالية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ » على ان يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش المصرى فى مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخص حملة واحدة للجيش الذى فى السودان . (٢٩) وتبين ان هذا الباقي هو مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه تم تخصيصه سنويا لقوة الدفاع السودانية الجديدة . (٣٠) وهكذا تكونت القوة العسكرية التى تكفلت بسد الفراغ الناتج عن انسحاب الجيش المصرى من السودان والتى ظلت مصر تساهم فى نفقاتها .

أما بالنسبة للوضعية السياسية للسودان فى هذه المرحلة ، فان تشمبرلن اوضح عن فهمه بأنه يمكن معاملة السودان كالمستعمرات البريطانية مثل هونج كونج ، أى ان السلطة البريطانية فيه يجب ان تكون سلطة كاملة ، ورغم ذلك « فهو ليس فى الواقع مستعمرة بريطانية ، لانه من الناحية الرسمية هو تحت السيادة المصرية البريطانية ، وتحمل مصر وبريطانيا منذ خمسة وعشرين عاما اعباء التأمين الضرورى لحماية السودان ، واذا كنا ولأسباب تتعلق بمصالحنا فى السودان قد أبعدنا الجيش المصرى عن السودان ، فان هذا العمل لا يعطينا حق معاملة السودان كمستعمرة بريطانية وإن نتحمل النفقات المالية للحامية البريطانية » .

وكنتيجة لتشكيل قوة الدفاع السودانية هذه ، ثارت بعض المشاكل القانونية فان الضباط والجنود السودانيين الذين انسلخوا من وحدات الجيش المصرى التى كانت مرابطة فى السودان ثم انسحبت منه ، أصبحوا غير تابعين للقانون العسكرى المصرى ، وهكذا أصبح بعض الضباط السودانيين غير مرتبطين بتقديم الطاعة لأوامر الضباط البريطانيين .

ورفعت المسألة الى مجلس الحرب فى لندن لاعطاء القرار . وقد اوضح المجلس انه « طالما أن القائد العام لقوة الدفاع السودانية هو من الضباط العاملين ، فإن الضباط العاملين التابعين له هم خاضعون للقانون العسكرى القسم ١٧٥ ، وانهم لذلك يمارسون الضبط والربط على الأفراد البريطانيين الآخرين » (٣١) وأضاف مجلس الحرب البريطانى انه بالنسبة للصعوبة الناتجة من ان بعض الضباط السودانيين فى قوة الدفاع السودانية هم ليسوا ملزمين بالطاعة فرائض الضباط البريطانيين « فاذنا سوف نجبرهم على الطاعة بأن نلحق لهذا الغرض بندا فى القانون العسكرى الجديد الخاص بقوة الدفاع السودانية » . (٣٢)

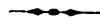
ولكن لم تكن بريطانيا لتكتفى بقوة الدفاع السودانية فقط فى السودان ، فلابد من الابقاء على قوة بريطانية خالصة هناك على غرار جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ، وان كانت أقل حجما وتسليحا ، وذلك حتى يمكن لهذه القوة البريطانية الخالصة ان تقوم بالردع المطلوب لأى حركة أو انتفاضة وطنية فى السودان . وبعد عدة دراسات رأى اللورد كافان Cavan فى بداية عام ١٩٢٦ انه يكفى تخصيص كتيبة بريطانية خالصة فى السودان لأنه « عند مواجهة أى اضطراب فى السودان فانه يمكن ارسال امدادات فورية من مصر ٠٠ الا ان الجنرال هدلستون ابرز قلقه بالنسبة لتأثير انسحاب الجيش المصرى ، وانه من الأفضل تخصيص كتيبتين أو كتيبة ونصف على الأقل حتى خريف ١٩٢٦ وان النصف الباقى من الكتيبة الثانية « اما أن يعود من مصر الى السودان ، اذا ما حتمت الظروف ذلك ، أو أن نصف الكتيبة الباقى فى السودان يتجه الى القاهرة اذا ما سمحت الظروف بذلك ايضا » لوبمعنى آخر فان جناحى الكتيبة الثانية يجب أن يتحدا فى القاهرة أو فى الخرطوم فى صيف ١٩٢٦ ، (٣٣) وذلك طبقا للظروف القائمة . وقد وافقه الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال فى مصر على هذه المقترحات . (٣٤)

وهكذا ابتعد الجيش المصرى عن السودان ، وقامت قوة الدفاع
السودانية التى ظلت الحكومة المصرية تساهم بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه سنويا
فى الاتفاق عليها .

وكان معنى ذلك ان الجيش المصرى قد تركز فى مصر فقط ٠٠٠ الا
انه سرعان ما تراكمت المشكلات ٠٠٠ فما هو مصير الضباط العائدين من
السودان ؟ بل ما هو مصير الوحدات المصرية العائدة ؟ وهل سيؤثر وصولها
الى مصر على ذلك التفوق القائم لقوات الاحتلال البريطانى فى مصر على
الجيش المصرى ؟ وبمعنى آخر هل سيزيد عدد افراد الجيش المصرى زيادة
قد تؤثر على ذلك التفوق البريطانى المرغوب فيه من وجهة النظر البريطانية ؟

ولا ننسى انه فى غضون ذلك الوقت ثارت مسألة على جانب كبير من
الخطورة بالنسبة لكيان الجيش المصرى نفسه وهى مسألة تدعيم تسليح
الجيش المصرى بالمدافع الآلية (الرشاشات) وبمدفعية الميدان المتطورة مما
قد يؤثر على الاحتلال البريطانى نفسه فى حالة مواجهة كاملة بين القوات
المصرية المتزايدة فى العدد والعتاد وقوات جيش الاحتلال البريطانى فى
مصر ٠٠٠ فما هو موقف السلطات البريطانية من هذه المشكلات ؟

ان الفصل التالى من هذه الدراسة سيجيب بقدر امكاننا على هذه
التساؤلات .



حواشى الفصل الأول

- ١ - أحمد شفيق - حواشى مصر السياسية - الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ٤١٢
- ٢ - المصدر السابق - الحولية الاولى (١٩٢٤) ص ٣٦٦
- ٣ - دكتور عبد العظيم رمضان - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) ص ١٧٢ - ص ١٧٣
- ٤ - مذكرتان للواء محمد باشا لبيب الشاهد والاميراللى احمد بك رفعت عن اعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه من ٢٨ - ٢٩
- ٥ - دكتور عبد العظيم رمضان - المصدر السابق - ص ١٧٥ - ١٧٦
- ٦ - Wavell, Viscount — Allenby In Egypt, Vol. 2 of Allenby : A study of Greatness. p. 116.
- ٧ - محمد شفيق غربال - تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ص ١٥٦
- ٨ - دكتور يونان لبيب رزق - السودان فى عهد الحكم الثنائى الاول (١٨٩٩ - ١٩٢٤) ص ٤٧٤ - ٤٧٥
- ٩ - محمد شفيق غربال - المصدر السابق ص ١٥٨
- ١٠ - د. يونان لبيب رزق - المصدر السابق ص ٤٧٧
- ١١ - F.O. Public Record Office 407-200 (b.) Sirdarship of Egyptian Army and Command of Sudan Defence Force and British Troops in the Sudan. No. 187 Appendix to enclosure 2. Egyptian Units in Egypt, August 1924.
- ١٢ - مذكرتان - مصدر سبق ذكره ص ٣٢ - ٣٣
- ١٣ - نفس المصدر ص ٣٦
- ١٤ - عبد الرحمن الرافعى - فى اعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٢٠٣
- ١٥ - مذكرتان ص ٤٦ - ٤٧
- ١٦ - نفس المصدر ص ٥١ - ٥٢
- ١٧ - نفس المصدر ص ٥٣
- ١٨ - نفس المصدر ص ٥٥
- ١٩ - نفس المصدر ص ٦٥
- ٢٠ - عبد الرحمن الرافعى - المصدر السابق ص ٢٠٤
- ٢١ - مذكرتان ص ٨٣

- ٢٢ - عبد الرحمن الراقى - المصدر السابق ص ٢٠٤
- ٢٣ - مذكرتان ص ٦٩
- ٢٤ - د. عبد العظيم رمضان - المصدر السابق ص ١٨٧
- ٢٥ - محمد حسين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٢١٢
- ٢٦ - محمد عبد الرحيم - الصراع المسلح على الوحدة فى السودان أو الحقيقة عن حوادث ١٩٢٤ ص ٥٦ ، ٥٧
- ٢٧ - دكتور يونان لبيب رزق - المصدر السابق ص ٤٨١
- ٢٨ - احمد شفيق - المصدر السابق - الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ٥٤
- ٢٩ - دكتور يونان لبيب رزق - المصدر السابق ص ٤٨٧ ، ٤٨٨
- ٣٠ - F.O. Public Record Office 407-200 (G.) Legal Status of Army of Occupation (J. 478/32/16) No. 201 Foreign Office to Law Officers of the Crown. Meroyne Herbert. F.O. February 27, 1925.
- ٣١ - F.O. P.R.O. 407-201. Chapter 4. Military Arrangements in Egypt and The Sudan and relevant financial conditions ; Size and armament of Egyptian Army and legal Status of Army of occupation (J. 1920/2/16). No. 120 War Office to F.O. B.B. Cubitt July, 7, 1925.
- ٣٢ - F.O. P.R.O. 407-201 Ibid. (J. 1920/2/16) No. 123 Mr. Austen Chamberlain to Mr. Henderson (Cairo) F.O. July 17, 1925.
- ٣٣ - F.O. P.R.O. 407-201 Ibid., (J. 2081/2/16) No. 124 Sir G.F. Archer Governor-General of the Sudan to F. O. Sudan Government, London Office July 18, 1925.
- ٣٤ - F.O. P.R.O. 407-201 Ibid., (J. 2081/2/16) Enclosure in No. 124 Memorandum by G.F. Archer Governor-General of the Sudan, London July 9, 1925.

الفصل الثاني

الجيش المصرى فى مفرق الطرق

مسألة المدافع الآلية :

مع بداية سنة ١٩٢٥ وقعت في مصر أحداث معينة ذات طبيعة عسكرية كانت لها انعكاسات كبيرة على العلاقات بين مصر وبريطانيا . فقد سمح في ذلك الوقت للحكومة المصرية بعد موافقة المندوب السامي اللورد اللنبي بشراء ٦ قطع مدفعية آلية (رشاشات) من السلطات الحربية البريطانية . وبعد ذلك بوقت قصير سمح للحرس الملكي المصري بأن يشتري على نفس المنوال قطع آلية لهذه القوة . وفي ابريل من نفس السنة تم اتصال آخر بالسلطات البريطانية في مصر لشراء ٦ قطع آلية أخرى للحرس الملكي .

وفي مجال تقييم هذه الأسلحة الآلية ، لا يجب أن نخضعها للمعايير الحالية في التسليح ، فالواقع أن (الرشاشات) كانت في ذلك الوقت بمثابة (ثورة) في تسليح الجيش المصري بالنسبة للتسليح الذي كان قائما .

وعلى أية حال ، وافق المندوب السامي - بعد تباحثه مع قائد قوات الاحتلال - على بيع هذه الأسلحة المتطورة - حينذاك - للحكومة المصرية ، بعد أن توصل إلى قرار بأنه من الأفضل للبريطانيين بيعها لها مع امدادها بالذخيرة ، بدلا من أن تقوم الحكومة المصرية بالحصول عليها من ايطاليا أو فرنسا أو أية دولة أخرى ، وذلك في حالة استبعاد السلطات البريطانية من القيام بالتفتيش على القطع المباعة أو كمية الذخيرة التي في حوزة الجيش المصري واللازمة لتشغيل هذه المدافع . (١) كما أن اللورد اللنبي اسبعد احتمال حدوث نزاع مسلح بين قوات جيش الاحتلال والجيش المصري في ذلك الوقت ، هذا بالإضافة الى أن « الحكومة المصرية سوف تتعرض للهجوم في البرلمان لعدم حصولها على المدافع الآلية التي خصص لها بند في الميزانية

المصرية وعددها ٢٢ مدفعا ، بينما المطالبة بأكثر من هذا العدد يمكن رفضها بسهولة لعدم تضمن الميزانية مخصصات لها ، ٠ (٢)

ومن ناحية اخرى ، وطبقا لرأى قائد قوات الاحتلال فى مصر ، فان سعد زغلول لم يكن قد بدأ بعد مجهوداته كى يستميل الضباط المصريين الى جانب الحركة الوطنية ٠٠٠ وهكذا استخلصت السلطات البريطانية فى مصر بأنه ليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الجيش المصرى قد يتحول الى العداء وشيكا للقوات البريطانية ٠ (٣)

وفى هذا السياق يجب ان نشير الى ان السير لى ستاك نفسه كان قد اشار فى عام ١٩٢٤ الى « ان المدافع التى فى حوزة الجيش المصرى الآن هى قديمة ، وان هناك صعوبة كبرى فى الحصول على ذخيرة لها ، والسير لى ستاك هو الذى اوصى الحكومة المصرية باختيار المدفع الهاوتزر ٣٧ بوصة البريطانى عند اعادة تسليح المدفعية ، ومن وجهة النظر البريطانية ، فانه من الصعوبة بمكان منع المصريين من اتباع مشورة السير لى ستاك ٠ الا انه تجدر الاشارة الى ان هذه « المدافع ستكون عديمة الفائدة حتى يتعلم أفراد المدفعية كيفية استعمالها ، وهذا لا يمكن ان يتم قبل انشاء مدرسة المدفعية » كما انه « يمكن للورد اللنبى اقناع الحكومة المصرية بالسير ببطء فى هذه الأمور » ٠ (٤)

الا ان وزارة الحرب البريطانية كانت لها وجهات نظر اخرى ٠٠٠ فمع تسليحها بصعوبة موقف الحكومة امام البرلمان المصرى اذا ما تراجعت عن شراء الاسلحة الآلية التى تمت الموافقة على شرائها وخصص لها بند فى الميزانية بالفعل « فانه من الأسهل معارضة الشراء المبدئى أكثر من خطورة مواجهة المصريين المسلحين بهذا السلاح ٠٠٠ كما اننا يجب ان نفهم ان

الحكومة المصرية ليس لديها اتجاه الى تحديد العدد النهائي للمدافع الآلية ، وبإيجاز فإن أى قرار سوف نتخذه فإنه سوف يقحمنا فى مناقشات حادة طال الأمد أم قصر ، . وأوضحت وزارة الحرب البريطانية وجهة نظرها فى ان السلطات البريطانية اذا ما وقفت بحزم فى هذه المرحلة ، فإن تلك المناقشات سوف تصبح أقل خطورة فى طبيعتها عن تلك التى تبزغ عن الاتجاه السلبي والموافقة على بيع هذه الأسلحة المتطورة للجيش المصرى وفى مرحلة مبكرة . (٥)

حجم الجيش المصرى (ابريل ١٩٢٥) :

اذا كانت الحكومة المصرية قد اوضحت عن رغبتها فى تطوير تسليح الجيش المصرى مع بداية عام ١٩٢٥ ، فإنها عملت ايضا على زيادة عدد افراد ذلك الجيش . ونتيجة لقتل السير لى ستاك واخلاء الجيش المصرى للسودان ، فإنه تم اعادة كتيبتين مشاه ، وثلاثة بطاريات مدفعية الى مصر . ومعها عدد كبير من الضباط المصريين الذين كانوا يخدمون فى الكتيائب السودانية وخوفا من ان يقوم هؤلاء الضباط بأعمال التمرد فى القاهرة ، فإنه تقرر امتصاصهم وذلك بزيادة الجيش المصرى بكتيبتين مشاه وكذلك ببطارية مدفعية أو أكثر . (٦) ويؤكد المندوب السامى ان الملك فؤاد هو الذى رغب فى زيادة الجيش المصرى من ناحية الأفراد ، وان الفكرة جاءت منه شخصيا ، خصوصا وان اسماعيل صدقى باشا أبلغه أنه لا هو ولا رئيس الوزراء يوافقان على هذا الاقتراح . (٧) وقد اوضح المستر تشمبرلن عن قلقه للمندوب السامى بالنسبة لهذه المسألة ، وامره بارسال أية معلومات خاصة بهذا الموضوع بصفة فورية الى لندن (٨) ، وذلك جتى تجد الحكومة البريطانية الوقت الكافى لاتخاذ الاجراءات المناسبة . (٩) والواقع فإنه - فى هذه المرحلة - ونتيجة لعدم موافقة المندوب السامى على هذه الزيادة فى

وحدات الجيش المصرى ، فان المشروع لم يجد سوى تأييد ضعيف فى مجلس الوزراء المصرى ٠ (١٠)

ولكن ما هو حجم الجيش المصرى فى ذلك الوقت ؟ وما هو تأثير عودة وحدات الجيش المصرى من السودان الى مصر ؟

فى مذكرة للمفتش العام للجيش المصرى سبنكس باشا فى ١٦ ابريل ١٩٢٥ يتضح الآتى :

١ - قوة الجيش المصرى بدون الحرس الملكى

كل الرتب	
١٥٥	اورطة خيالة
١٦٢	بطارية مدفعية
١١٦	سرية حراسة مدفعية
٤٤٤٥	٧ كتائب مشاة
٤٨٧٨	المجموع

٢ - الوحدات المصرية التى كانت فى السودان

٤٦٥	٣ بطارية مدفعية
١١٦	سرية حراسة مدفعية
١٢٧٠	٢ كتيبة مشاة
١٨٥١	المجموع

٣ - بجلاء الوحدات المصرية من السودان زادت قوة الجيش فى مصر

واصبحت :

٤٨٧٨	كل الرتب
١٨٥١	كل الرتب
٦٧٢٩	المجموع

٤ - تم تخصيص الآتى فى ميزانية عام ١٩٢٥ / ١٩٢٦ كوحداث
مضافة :

كل الرتب	سرية خيالة
١١٥	٢ كتيبة مشاه (تجهيز ممتاز)
١٦٩٤	المجموع
١٨٤٩	

كما خصصت الميزانية أيضا :

أ) إعادة تسليح بطارية مدفعية باربعة مدافع هاوتزر ٣٧ بوصة بدلا من المدفعية الجبلية 10 Pr. المسلح بها الجيش المصرى فى ذلك الوقت ، وهناك مدفعان هاوتزر ٣٧ بوصة قد صدرت التعليمات من لندن بارسالها بالفعل .

ب) تشكيل ١١ فصيلة مدافع فيكرز آلية بواقع مدفعين لكل كتيبة مشاه .

٥ - الحرس الملكى :

كل الرتب	سرية خيالة
١٥٧	كتيبة مشاه
٦٢٩	المجموع
٧٨٦	

الا ان المشاه فى الحرس الملكى تمت زيادتها مؤخرا بمائتى جندى ، وكذلك تم تدعيمها بمدفعين فيكرز وكذلك بمدفعين هوتشكيس Hotchkiss ويضاف الى ذلك ان سلطات القصر كانت تفاوض فى ذلك الوقت لشراء ٦ مدافع آلية لويس من الجيش البريطانى .

٦ - ادارات الجيش :

كل الرتب	ادارة التجنيد
١٠٦	ادارة التنظيم والمناطق
١١٧	قسم الاشغال العسكرية
٦٦١	ادارة الامداد والتموين
٢٢٤	ادارة الصيانة
٣٠٧	القسم الطبى
٥٥٤	القسم البيطرى
٨٧	المجموع
٢٠٥٦ غير مقاتلين	

٧ - والخلاصة انه بتشكيل الوحدات الجديدة فان المجموع النهائى

لافراد الجيش المصرى سيصبح :

٢ سرية خيالة	
٤ بطارية مدفعية	
٢ كتيبة مشاه (تسليح ممتاز)	٨٥٧٨
٩ كتائب مشاه (تسليح تقليدى)	
الحرس الملكى	٩٦٨
الادارات	٢٠٥٦
المجموع (١١)	١١٦٢٠

اسباب تطويع تسليح الجيش المصرى :

كان لابد - من وجهة النظر البريطانية - من التحوى عن الاسباب الحقيقية للمطالبة المصرية بزيادة قوة مصر العسكرية ، والتأكد من ان هذه الزيادة لن تستمر حتى تصبح خطرا اذا لم يكن بالضرورة مهددا للقوات البريطانية فى مصر ، فانه من المؤكد انه سوف يهدد الحكومة المصرية ذاتها ، وذلك فى حالة ما اذا استخدم الجيش المصرى كسلاح سياسى . وليس هناك من شك فى ان هذا التصور له ما يبرره « ... فهناك رغبة واضحة

لدى الوطنيين المصريين لخلق جيش قوى بدرجة كافية حتى يمكن استخدامه فى تحقيق اغراض سياسية ، وكأسلوب للضغط به على الحكومة المصرية وعلى السلطات البريطانية ، والصحف المصرية (المتطرفة) مليئة بالمقالات التى تنادى بوجود ان تكون لمصر قوات مسلحة مناسبة لها كدولة كبيرة وقادرة على الدفاع عن استقلالها وحقوقها ، .

ولا ننسى فى هذا السياق ان الحكومة المصرية - بعد موافقة المندوب السامى - قد ضمنت فى ميزانية وزارة الحربية للعام ١٩٢٥ / ١٩٢٦ بندا يسمح بتشكيل ١١ فصيلة مدفعية آلية بواقع ٩ ساعات لكل فصيلة ، وكذلك تشكيل بطارية مدافع هاوتزر ٢٧ بوصة . (١٢)

ومفهوم ان كل فصيلة مدافع آلية سوف تدعم كتيبة مشاة . الا ان السلطات البريطانية فى مصر رأت ان تشكل كل فصيلة مدافع آلية من مدفعين فقط وليس من أربعة مدافع كما تقضى بذلك التنظيمات التى كان يسير عليها الجيش البريطانى نفسه ، وذلك كمحاولة لتخفيض التسليح المصرى بهذه الاسلحة المتطورة . (١٣)

ولا ننسى ايضا ان سعد زغلول - اثناء تمتعه بالسلطة - حاول استخدام الجيش سياسيا ، وذلك عندما امر بطرد ضباط الجيش والشرطة الذين تصدوا للجماهير التى تظاهرت لصالحه قبل وصوله الى السلطة وبطريقة الحال فان أى سياسى أو رجل عسكرى يعلم انه من الخطورة بمكان استخدام الجيش أو الشرطة لمساعدة حزب سياسى ضد حزب آخر اللهم الا اذا وقعت ثورة .

ويحترف الجنرال هوكنج Haking قائد قوات الاحتلال البريطانى فى مصر آنذاك بأن سعد زغلول « يحاول الآن ان يسيطر على الجيش ، وهو

يستخدم بعض الضباط لهذا الغرض ، وان كان من المشكوك فيه ان يحوز أى نجاح فى هذا الصدد » . (١٤)

ويضيف الجنرال هوكنج الى ذلك « ٠٠٠ » ان بعض زعماء الاحزاب السياسية - طبقا لتقارير وصلتنى من عملائي الخصوصيين يحاولون التأثير على الجيش المصرى وجعله معاديا للبريطانيين » . (١٥)

ويلج المندوب السامى على هذه النقطة موضحا « ان جزءا من برنامج اتباع سعد زغلول يوضح اهمية زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى حتى يمكن بالاعتماد على هذه القوة المسلحة المصرية فرض المطالب المصرية على بريطانيا عند المفاوضات بين الدولتين » .

« الا ان زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى لها احتمالات أخرى ٠٠ فبينما هى تزيد من الشعور بالكرامة والعزة الوطنية عند المصريين ، فهى من ناحية أخرى مصدر للرضاء الملكى ، لأنها تمنح الملك قوة أكبر وحكما مطلقا مستتبيا والملك فؤاد قد يكون على حق ، الا ان السلاح له الحد الآخر والذى يحاول الزنوايون سده ٠٠٠ وعلى اية حال فان لنا مصالحنا الخاصة التى تدعونا للتفكير والدراسة المتأنية » .

ويقترح اللنبى بعد ذلك على تشمبرلن انه من الافضل ايقاف أى زيادة فعالة فى حجم وكفاءة تسليح الجيش المصرى ، وان كان يرى انه من الممكن فى تلك المرحلة منح الحرس الملكى - ارضاء للملك فؤاد - ٦ مدافع آلية اضافية ، وعدم تشجيع المصريين على الحصول على اكثر من ٢٢ مدفعا من نفس النوع ، والتي تمت الموافقة عليها بواقع مدفعين لكل كتيبة مشاة . (١٦)

ويؤكد الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال فى هذه المرحلة ان زيادة حجم الجيش المصرى من ناحية الأفراد وكذلك تدعيم وحداته بأسلحة آلية وبالدفعية الثقيلة ٠٠٠ ان هذه العملية ليست للقضاء على ثورة متوقعة ، وهى ليست للدفاع عن الدولة ضد عدوان خارجى متوقع ، ولكن هذه الزيادة هى فى الأساس « لتدعيم دولة مصر ضد بريطانيا » . ويورد الجنرال هوكنج ملاحظة بالنسبة لهذه النقطة « ٠٠٠ ففى الفترة الحالية ، فان كل الدول الكبرى فى العالم تسعى لتخفيض أسلحتها تحت رعاية عصبة الأمم ، بينما مصر تحاول زيادة قواتها العسكرية من ناحية الأفراد والتسليح » . ونعتقد ان هوكنج لم يكن مصيبا فى رأيه هذا ٠٠٠ فان الدول التى أخذت فى تخفيض تسليحها فى ذلك الوقت كانت دولا مستقلة كاملة الاستقلال ولا ترابط فى أراضيها قوات احتلال تسليحها جوهر استقلالها ، ونعتقد أيضا ان هوكنج كان على حق حين قال ان تلك الزيادة المطلوبة فى حجم الجيش المصرى والعمل على كفاءة تسليحه هى عملية موجهة ضد بريطانيا فى الأساس .

بين الجيش المصرى وقوات الاحتلال :

هناك تساؤل هام من وجهة النظر البريطانية ٠٠ هل القوات البريطانية المرابطة فى مصر كافية من ناحية العدد والعدة للتصدي بسرعة لأى موقف معاد لها قد يقع فى مصر ويؤدى الى تهديد أمن قناة السويس التى تشكل السبب الرئيسى لوجود القوات البريطانية فى مصر ؟

يجيب الجنرال هوكنج على هذا التساؤل بقوله « ٠٠٠ اننى منذ وصولى الى مصر طورت الخطة البريطانية للدفاع عن قناة السويس ، وذلك للعمل على تخفيض القوات ، وبصفة رئيسية بتغيير خط المواصلات واستراتيجية العمليات من الاسكندرية الى قناة السويس ، وذلك بتخفيض

عدد أفراد حامية الاسكندرية من أجل تدعيم المسرح الرئيسى للمعاملات ،
وتأمين الخط الحديدى من الاسكندرية الى بنها بقناطره العديدة على فروع
النيل . وكل هذه الاجراءات قد حدثت بمواقة المندوب السامى ، وبعد دراسة
مفصلة وعميقة للموقف الاستراتيجى ، وبالإحاطة الكاملة لوزارة الحرب
البريطانية ، .

ويستمر هوكنج موضحا المقارنة بين القوات البريطانية فى مصر فى
ذلك الوقت وبين الجيش المصرى . فيقول ان الجيش المصرى كان متسكزا
فى القاهرة والدلتا وعلى طول نهر النيل جنوبى القاهرة ٥٠٠ فالجيش
المصرى بذلك لا يهدد كثيرا القوات البريطانية فى مصر ، لأن الأخيرة موزعة
طبقا للغرض الأساسى منها وهو - فى رأيه - تأمين قناة السويس ، كما ان
هذه القوات (البريطانية) مستعدة تماما لمواجهة أى اعتداء من جانب
الجيش المصرى . الا ان هوكنج يؤكد - من ناحية أخرى - « ان قوات مصرية
مسلحة بالمدافع الآلية والمدفعية الثقيلة تحتل مواقع على الخط الحديدى الممتد
من القاهرة الى الاسماعيلية وعلى طول قناة السويس وخصوصا فى
بورسعيد ٥٠٠ ان هذا الموقف قد يورط القوات البريطانية ، والأمر يستدعى
تقدير حجم وتسليح هذه المواقع المصرية سواء كانت مدعمة بأسلحة آلية
وبالدفعات الثقيلة أو غير مدعمة بهذه الأسلحة المتطورة » . (١٧) وعلى أية
حال كان من رأى وزارة الحرب البريطانية - بالنسبة لهذه النقطة - « ان
الجيش المصرى اذا ما أصبح قويا ، فأننا سوف نمنع تمركه على طول قناة
السويس ، وعلى طول خط المواصلات بين القاهرة والاسماعيلية » . (١٨)

ومرة أخرى يقترب هوكنج من الحقيقة بقوله ان الحكومة البريطانية
ترغب فى لاستمرار فى حماية مصر من أى عدوان خارجى وان تأمين قناة
السويس يعتبر أمرا حيويا بالنسبة للإمبراطورية البريطانية ، ولذلك فإن

بريطانيا مضطرة الى الاحتفاظ بقوات عسكرية فى مصر ، ومن هذا المنطلق وطبقا لكلمات هوكنج « فان مصر يجب ان تعتمد على بريطانيا ضد أى عدوان خارجى كما انها يجب ان تكون تابعة لبريطانيا لتحقيق تأمين قناة السويس » وكان هذا هو لب المشكلة التى لا يمكن حلها بأى شكل من الأشكال السياسية دون أن يؤثر ذلك الحل على الاستقلال الكامل لمصر . وأفضل الحلول بطبيعة الحال - من وجهة النظر البريطانية - هو ان تكون مصر صديقة لبريطانيا وراغبة فى مساعدتها للتمسك بامبراطوريتها ، على ان تذا ل مصر فى المقابل ضمان بريطانيا بالدفاع عنها ضد أى عدوان أجنبى فى السلم أو الحرب .

ويشبه هوكنج الوضع الحربى فى مصر بالوضع القائم بين فرنسا وبولندا فى ذلك الوقت ، فبولندا - فى رأيه - كدول أخرى عديدة خلقتها معاهدة فرساي ، كانت متأكدة من انها يمكن ان تتلاشى كدولة أمام أية قوة خارجية مستقبلا ، ولذلك بحثت عن المعاونة الفرنسية ٠٠٠ ولم يشعر الشعب البولندى بأى خجل من تلقى معونة دفاعية من دولة أخرى . (١٩)

كما اقترح تشمبرلن - فى هذا الصدد ايضا - تدبير تصرف مشابه للعلاقات بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وكوبا التى تشبه مصر ، فكوبا كانت محمية بمبدأ مونرو من أى غزو أجنبى ، وقناة السويس تشبه واحدة من أهم القواعد البحرية الامريكية الواقعة فى اراضى كوبا ، إلا انه من ناحية أخرى ، فان حكومة الولايات المتحدة الامريكية لم تفكر فى تحديد حجم الجيش الكوبى الذى كان يصل حجمه الى نفس حجم الجيش المصرى أو أكبر قليلا . (٢٠)

ولا يمكن ان نترك كلمات هوكنج أو تشمبرلن بدون تعليق ، فمصر دولة عريقة وقديمة قدم التاريخ ، ولم تخلقها معاهدة فرساي كما خلقت بولندا ،

فالتشبيه غير مقبول وغير معقول . كما انه بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وقيام عصبة الأمم ، ووضع العلاقات الدولية بين الدول الكبرى على أسس معينة ، كل ذلك أدى الى عدم تصور عدوان خارجى على مصر فى عام ١٩٢٥ ولكن مصر بموقعها الجغرافى الفريد ، ووقوع قناة السويس فى أراضيها ، واهتمام بريطانيا بمصالحها فى الشرقين الأدنى والأوسط ، كل ذلك جعلها متخوفة من وقوع مصر تحت احتلال أجنبى معاد فى مرحلة مستقبلية ، مما يؤدى الى تهديد تلك المصالح الامبراطورية .

كما أن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بعدم وقوع كوبا تحت سيطرة قوة معادية لها قد يكون له ما يبرره اذا ما تذكرنا ان كوبا لا تبعد عن السواحل الامريكية بأكثر من ٩٥ ميلا ، فتمسك الولايات المتحدة فى ذلك الوقت بهذا المبدأ هو نوع من التأمين لحدودها . كما ان عدم تمسك الولايات المتحدة بتحديد أعداد الجيش الكوبى انما يرجع الى ان التصاقها بكوبا تقريبا يجعل من السهل عليها نقل القوات الامريكية اليها بصفة فورية وأحباط أى محاولة للسيطرة عليها من جانب قوى معادية لها .

أما الجزر البريطانية او حتى القواعد البريطانية التى كانت متناثرة فى العالم حينذاك فهى غير ملاصقة للأراضى المصرية ، وهذا يجعل الجغرافى الكبير حتم اهتمام السلطات البريطانية بتحديد حجم وتسليح الجيش المصرى حتى لا يزيد فى العدد والعدة عن قوات الاحتلال البريطانى التى كانت متمركزة فى مصر .

ويجب ان نتذكر فى هذا السياق أن الحكومة البريطانية عندما أنهت مسألة السيادة التركية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، وأجلست سلطانا على عرش الخديو ، فانها ألغت تبعاً لذلك تحديد حجم الجيش الوارد فى فرمان

العثماني (١٨٠٠٠ ر جندى) ومن وجهة النظر البريطانية ، فانه اذا ما تم استبعاد هذه النقطة والاعتماد على الأمر الواقع « فانا سنجد انه طبقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فانا حقيقة شطرنا الجيش المصرى واحتفظنا بنصفه فقط بعد تشكيل قوة الدفاع السودانية ٠٠٠ وعلى الرغم من ان تصريح ٢٨ فبراير بطبيعته يلزم طرفا واحدا (مصر) فانه من الضرورى التأكد بأنه يجب على مصر الالتزام به على الرغم من اننا أنفسنا أحرار فى الالتزام أو عدم الالتزام به طبقا لمصالحنا ، ٠ (٢١)

وهكذا يمكننا ان نستخلص انه من وجهة النظر البريطانية فانه ليس هناك من سبب يستدعى أن تقوم مصر بزيادة حجم جيشها والعمل على كفاءة تسليحه فى ذلك الوقت بالنسبة لحماية نفسها ضد أى عدوان خارجى ، فبريطانيا بقواتها البحرية المتفوقة فى البحر المتوسط هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تستطيع حماية مصر سواء فى السلم أو فى الحرب ، فى السلم لمواجهة أى محاولات عدائية ، وفى الحرب لمنع أى غزو .

تطوير تسليح الجيش والامن الداخلى :

هناك تساؤل بريطانى عن أسباب المطالبة بتطوير تسليح الجيش المصرى - هل المقصود من المحاونة المصرية لزيادة حجم الجيش المصرى والعمل على كفاءة تسليحه هو لتدعيم الأمن الداخلى فى مصر ؟

يجيب الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال فى مصر فى ذلك الوقت على هذا السؤال مذكرا بأن بريطانيا رغبت دائما فى ان يكون جهاز البوليس المصرى فى أيدي المصريين طالما ان الأجانب فى مصر يعيشون فى أمن كامل - ويؤكد هوكنج أيضا - بعد التحريات التى قام بها - أن قوة البوليس المصرى القائمة هى كافية ويعتمد عليها فى الأحوال العادية بالنسبة للتعامل مع

القلق والاضطرابات طالما ان الضباط يتأكدون انهم لن يقعوا تحت طائلة العقاب فى فترة تالية كنتيجة لطاعتهم للحكومة القائمة بعد زوالها . وكان البوليس المصرى مسلحا بالمسدسات ، فهو لذلك يستطيع مواجهة القلاقل والاضطرابات العادية ، الا انه لا يمكنها التصدى للاضطرابات والقلاقل الكبرى والعامة .

ونستخلص من العرض السابق ان الجيش المصرى ليس هو المسئول الاول عن تحقيق الامن الداخلى فى مصر ، وان كان يتسبب مساوئة البوليس عندما يطلب منه ذلك ، كما انه « يقدم الشكل المطلوب لهيئة دولة مستقلة » .

ومن هذا المنطلق ، فان الأسلحة المتوفرة مع أفراد الجيش المصرى فى ذلك الوقت كانت ملائمة للتعامل مع أية اضطرابات وقلاقل داخلية كبرى يمكن ان تحدث بشرط ان يظل الجيش تابعاً للحكومة .

وهنا يؤكد هوكنج ان عدم وجود أسلحة آلية مع أفراد الجيش فى ذلك الوقت يمكن ان يكون من المزايا . . . فوجود أسلحة آلية قد يؤدي عند التدخل ضد الاضطرابات الى سقوط كثير من الضحايا عند المصادمات . . .

« فالمدفع الآلى اذا ما استخدم بدفعات كبيرة ضد الجنود ، فان ذلك سيؤدي الى نتائج وخيمة . . . بينما البندقية المصوبة بدون دقة قد تؤدي الى تأثير ادى افضل من المدفع الآلى ، كما انه ينجم عنها خسائر اقل فى الأرواح » .

والواقع أننا لا نوافق على رأى الجنرال هوكنج بالنسبة لهذه النقطة ، فان استخدام الأسلحة بصفة عامة لايد له من تعليمات واوامر تصدر من القادة المسئولين .

ولا نتصور امكانية استخدام المدافع الآلية بدون هذه الأوامر ، وكذلك لا نتصور صدور مثل هذه الأوامر باستخدامها ضد المظاهرات الوطنية التي كان يقوم بها الوطنيون العزل من السلاح ٠٠٠ الا ان هوكنج من ناحية أخرى يقترب من كبد الحقيقة مرة أخرى بقوله ٠٠٠ « ان الجيش المصرى اذا ما وصل تدريبه وتسليحه الى مستوى أوربى مرتفع ، فان دوره لن يتحدد بالأمور الداخلية ، بل انه سيتطلع الى مسئوليات أكبر » (٢٢). موضحا ان الجيش المصرى اذا ما وصل الى ذلك المستوى الرفيع فانه سوف يتصدى للاحتلال البريطانى ذاته ٠٠٠ ومن وجهة النظر البريطانية فان مواجهة جيش مدعم بالأسلحة الآلية ستؤدى الى خسائر شديدة فى القوات البريطانية ، مما يؤدى بسلطات الاحتلال فى مصر الى تغيير خطة العمليات كلها ، لأنه على سبيل المثال « يمكن اخضاع كتيبة مشاة مصرية غير مسلحة بأسلحة آلية بخسائر قليلة فى صفوفها أو فى الصفوف البريطانية ، بينما اذا كانت الكتيبة مسلحة بأسلحة آلية ، فان البريطانيين سيجدون أنفسهم مضطرين منذ البدء لاختضاعها بكل الوسائل حتى باستخدام سلاح الطيران من أجل تقليل الخسائر البريطانية الى أقل حد ممكن ، وهذا يعنى خسائر ضخمة فى الأرواح فى جانب أفراد الجيش المصرى ، وهذا التصور البريطانى له ما يبرره ٠٠٠ فانه يمكن لرجلين أو ثلاثة - فى ذلك الوقت - ان يغيروا اتجاه معركة باستخدام مدفع الى ، وانتشار هذه المدافع الآلية فى كل كتائب الجيش المصرى فى ذلك الوقت سيقبل كل الموازين رأسا على عقب ٠٠٠ والواقع انه لا يمكن فهم هذه النقطة تماما الا لمن له خبرة عملية على الاسلحة الآلية ومعرفة شدة تيرانها وسهولة استعمالها ٠ (٢٢)

سلطات الاحتلال والاجراءات الوقائية :

نستخلص مما سبق انه من وجهة النظر البريطانية لم يكن من المرغوب

فيه فى ذلك الوقت تدعيم الجيش المصرى بكميات كبيرة من المدافع الآلية ، لأن مثل هذا التدعيم سوف يتطلب زيادة فى قوات المشاة البريطانية فى مصر ، وكذلك العمل على ابعاد القوات المصرية عن القاعدة البريطانية على طول قناة السويس ، وكذلك على طول خط المواصلات الحديدية من القاهرة الى الاسماعيلية ، (٢٤) وذلك خوفا من تعرض القوات البريطانية لخسائر ضخمة فى الأرواح فى حالة الصدام مع قوات مسلحة بأسلحة آلية ، لأن « النسبة بين كمية المدافع الآلية التى هى فى حوزة القوات البريطانية فى مصر الى تلك التى ستصبح فى حوزة الجيش المصرى ستكون ٦٦ : ٣٠ بينما النسبة بين حجم الجيش المصرى الى حجم قوات الاحتلال البريطانى فى مصر - بعد تحقيق الزيادة المطلوبة فى حجم الجيش المصرى - ستصبح ٢ : ١ مع العلم بأن قوات الحرس الملكى ليست داخلة فى هذه النسبة - هذا ومن المفهوم أنه اذا ما سمح بتدعيم الجيش المصرى آنذاك بهذه الأسلحة الآلية فان طلبات أخرى سوف تتبع ذلك كقطع الغيار لهذه الأسلحة ، وكذلك طلبات للتدريب وأخرى لدراسة الأسلحة الآلية ، » (٢٥)

وهكذا كان من الاسهل لبريطانيا التوصل الى اتفاق مباشر مع الحكومة المصرية لتحديد تسليح الجيش المصرى بدلا من السماح لهذا التسليح بالزيادة غير الشائنة المتميش البريطانى ، مما قد يؤدى الى نوع من الخطورة بالنسبة لقناة السويس .

ومن هذه النقطة تبرز مسألة فائقة الأهمية بالنسبة للمسألة ككل ، وهى أهمية استمرار ضابط بريطانى على رأس ادارة الصيانة المصرية حتى يمكن للسلطات البريطانية فى مصر الاشراف والرقابة بالنسبة للتسليح المصرى ككل ، ويوضح قائد قوات الاحتلال البريطانى فى مصر هذه النقطة بقوله انه « ٠٠٠ يجب ان نتذكر انه نتيجة لوجود ضابط بريطانى على رأس

ادارة الصيانة المصرية ، فانا نستطيع التفتيش على تدعيم الجيش المصرى
بالأسلحة ، وهذا الموقف قد يتغير بتعيين ضابط مصرى على رأس هذه
الادارة ، لأنه فى هذه الحالة لن اكون قادرا على المراجعة والتفتيش على
تسليح الجيش المصرى » (٢٦)

ويضيف اللورد اللنبى الى ذلك ان هذه المسألة تزداد أهمية « حينما
نعلم ان مدة خدمة الماجور ويتفيلد Whitfield مدير ادارة الصيانة
المصرية سوف ينتهى فى اكتوبر ١٩٢٤ . ان هناك من الأسباب ما يدعو
الى الاعتقاد بان الحكومة المصرية لا ترغب فى تجديد عقده ، وأنها ترغب
فى أن يحل محله ضابط مصرى . » واستمر اللنبى موضحا وجهة نظره
فى أنه من المرغوب فيه - من وجهة النظر البريطانية - اما الضغط على الحكومة
المصرية لتجديد عقد الماجور ويتفيلد ، أو تعيين ضابط بريطانى آخر
مكانه . » (٢٧)

وهكذا - ولأهمية هذه المسألة - بادر المندوب السامى بالاتصال بوزير
الحربية المصرى واخذ منه وعدا بتجديد عقد الماجور ويتفيلد ، (٢٨) لأنه
- من وجهة النظر البريطانية - لابد أن يرأس ضابط بريطانى الادارة المصرية
المختصة بصيانة الاسلحة والمعدات . » (٢٩)

واذا كان الجنرال هوكنج قد اوضح بأن « المطالب المصرية الخاصة
بتطوير تسليح الجيش المصرى وتدعيمه بالمدفعية الآلية والمدفعية الثقيلة
يجب أن يتم التفاوض بشأنها مع الحكومة البريطانية ، وأن لا يسمح بأية
زيادة فيها بعد ذلك » (٣٠) فان الحكومة البريطانية نفسها أوضحت للمندوب
السامى فى مصر بأن سياسة تسليح الجيش المصرى والعمل على تدعيمه
بأسلحة متطورة لا يجب أن تسير بمعزل عن المصالح الامبريالية

وهكذا كان الاتجاه البريطاني بصفة عامة هو عدم تشجيع تصليح الجيش المصرى بأكثر من ٢٢ مدفع الى والتى وافق المندوب السامى اللورد اللابى على تدعيم الجيش المصرى بها • الا انه كان من المتوقع ان يطلب وزير الحربية المصرى اعتماد زيادة فى الميزانية الخاصة بالجيش لشراء كميات أخرى من الاسلحة الآلية أكثر من الكمية المتفق عليها (٢٢ مدفعا) ، والمخصص لها بند فى الميزانية ، وهكذا قام المندوب السامى باستدعاء وزير الحربية المصرى فى أوائل مايو ١٩٢٥ ، وأبلغه بأن عليه أن لا يزيد من مقترحاته بالنسبة لتدعيم الجيش المصرى بالاسلحة الآلية عما تم تخصيصه فى الميزانية ••• وقد امتثل الوزير لهذا الطلب ، بل زاد على ذلك بأن أنكر بأن لديه أى اتجاه لطلب هذه الزيادة •

أما بالنسبة لزيادة عدد ضباط الجيش المصرى كنتيجة لعودة عدد كبير منهم من السودان بعد إخلائه ، فإن الحكومة المصرية أعدت مشروعا لتقاعدهم على نفس المنوال الذى كان يعامل به الموظفون الاجانب • وكان عدد هؤلاء الضباط الزائدين عن حاجة الجيش المصرى - طبقا لوجهة النظر البريطانية - نحو ٢٠٠ ضابط ، وكانوا غير راضين عن أحوالهم ، وبرزوا كدليل واضح للدعاية ضد الحكومة المصرية القائمة الا ان اسماعيل صدقى باشا أعد مشروعا لتوظيف هؤلاء الضباط طبقا لكادر جديد كضباط للخفراء ، وذلك حتى يتلافى احتمال المصادمات بينهم وبين غيرهم من الضباط لأغراض الترقية سواء فى الجيش أو فى الشرطة •

وقد اعتبرت السلطات البريطانية أن هذه الفكرة فكرة حسنة ، رغم أن المشروع تعرض للنقد الشديد من جانب وزارتى الحربية والداخلية ، لانه كان

من المتوقع أن الضباط الذين سيهيئون في هذا الكادر الجديد لتدريب الخبراء
لن يكونوا راضين عن تلك الوظائف الجديدة لخسائرتهم المادية الناتجة عن
فقدانهم للبدلات المالية المخصصة لضباط الجيش ، وكذلك لانهم سيسببون
غيره ضباط الشرطة الذين يبذلون جهودا أكبر في أعمالهم ٠ (٣٢) وعلى أية
حال ، فقد تم تنفيذ هذا القرار ، واتجه الضباط الذين عينوا في الوظائف
الجديدة الى الاعتراض ، ووصلوا الى حد ارسال ممثليهم عنهم الى القصر
الملكي للشكوى ، الا انهم بعد فترة انخرطوا في أعمالهم الجديدة ، بل جاءت
الانباء بانهم راضون أكثر مما كان متوقعا ٠ (٣٣)

وفي غضون ذلك الوقت ، برزت مشكلة أخرى خاصة بالمفاسد العليا
في الجيش ، فقد جاء في جريدة التايمز Times اللندنية في ٢٣ يونيو
١٩٢٥ مقال يوضح أن الحكومة المصرية - قد قررت تعيين ضابط مصري
كسردار للجيش المصري وأن من بين المرشحين لهذا المنصب شحاتة كامل
باشا ومحمود عزمي باشا (٣٤) وأنه اذا كان السردار مصرية فأنها لن
تمانع في تعيين مساعد انجليزي له ، كما انه يمكن تعيين ضابط بريطاني
آخر كمفتش عام للجيش ٠ (٣٥) وقد اقترح صدقي باشا بالفعل تعيين سبنكس
باشا مساعدا للقائد العام للجيش المصري ٠ (٣٦) وقد وافق المستر تشمبرلن
بصفة مبدئية على اقتراح صدقي باشا في هذا الخصوص ٠ (٣٧) وتستحق آراء
تشمبرلن بالنسبة لهذه المسألة وقفة وتفصيلا ، فهو يحلل هذا الموضوع
موضحا فلسفة الاستعمار البريطاني بصفة عامة « ٠٠ فبالنسبة للمستقبل ،
فان المسألة هي التأمين الحقيقي لنا مع عدم التدخل بقدر الامكان في استقلال
الحكومة المصرية ، ولهذا السبب فأنا مع الاقتراح الخاص بأن يترك
للمصريين مسألة اختيار سردار مصري ، والتركيز على الحصول على
الوظائف الأقل من الناحية الشكلية ، والأهم من الناحية الفعلية ، كالمندوبين
الذين يحتلها الآن كل من الكولونيل سبنكس المفتش العام للجيش المصري ،

والمأجور ويتفيلد مدير ادارة الصيانة ، فمثل هذه الوظائف اذا ما تم شغلها بعناية فاذها ستحقق ظروفًا تسمح بالسيطرة والاشراف على التفقيش ، وهى فى نفس الوقت لا تثير حفيظة المصريين ٠٠٠٠ ان هذه الطريقة هى طريقة اللورد كرومر الرامية الى ان لا يحتل انجليزى منصب الوزير ، ولكنه يحتل منصب مستشار الوزير ، والحكومة المصرية الحالية سوف تستخدم خبراء انجليز اكثر ، اذا حاولنا الابتعاد عن اشياء قد تجرح الكرامة المصرية « (٢٨)

والنص السابق - فى رأى - لا يحتاج الى تعليق ، ولكن من المهم ان نشير الى ان تشمبرلان اوضح عن رغبته - بالنسبة لمسألة السردار هذه - فى عدم اتخاذ خطوات محدودة من جانب الحكومة المصرية تجاه تعيين السردار الجديد حتى يحل المندوب السامى الجديد السير لويد بالقاهرة ، وحتى يجد الفرصة لدراسة المسألة كلها وابلاغ السلطات فى لندن بوجهات نظره « (٢٩)

مسئولية اللنبى عن صفقة الاسلحة الآلية :

فى الواقع أن تعيين مندوب سام جديد فى مصر فى ذلك الوقت مسألة تثير الكثير من التساؤلات ٠٠٠ هل كان التعيين فى ذلك الوقت مجرد مصادفة أم أنه كان أمرا مخططا له بكثير من التعقل والمرونة والحذر البريطانى المعهود ؟ فالمندوب السامى اللورد اللنبى هو الذى وافق على بيع صفقة من الاسلحة الآلية بواقع ٢٢ مدفعا للحكومة المصرية ٠٠ وهذه الصفقة هى التى أثارت كل هذه المناقشات ، وبدا اللنبى وكأنه يدافع عن موقفه بقوله « ٠٠٠ انتنى فى اللحظة التى أرى فيها ان تطوير تسليح الجيش المصرى سوف يؤثر على المصالح البريطانية ، فاننى سوف اتدخل بوسائل مختلفة لمنع ذلك » كما أبرز اللنبى « أنه من غير المرغوب فيه الاعتراض فى هذه المرحلة على تسليح الجيش المصرى بالمدافع الآلية » ويضيف اللنبى الى ذلك قوله بأن

المشكلة « هي ليست فقط موافقتى على هذا التدبير » (٤٠) كما أوضح تشمبرلن أيضا « أنه لا يمكن التراجع عما فعله اللورد اللنبى بالنسبة لصفقة المدافع الآلية ومدافع الهاوتزر » (٤١) . فالمندوب السامى لا يود التراجع عما سبق ووافق عليه للحكومة المصرية بالنسبة لصفقة الاسلحة . كما أن وزير الخارجية البريطانى المستر تشمبرلن أيضا لا يود أن يتراجع اللورد اللنبى عما سبق وسمح به للحكومة المصرية . ولكن يبدو أن تشمبرلن تلمس حلا آخر للمسألة ، فهو لا يطلب من المندوب السامى اللورد اللنبى التراجع عن قراره تجاه الحكومة المصرية ، حفاظا على هيبة منصبه ، ولكنه يستطيع بتغيير شخص المندوب السامى بآخر سحب الموافقة بهدوء وذون ما أثارة أى مشكلات كبرى .

ووزارة الحرب البريطانية نفسها أصدرت قرارا فى هذا الموضوع يقضى بعدم اتخاذ أى إجراء « للموافقة على بيع المدافع الآلية للحكومة المصرية فى الوقت الحاضر » (٤٢) .

وتبدو أهمية تغيير المندوب السامى فى مصر - فى هذه المرحلة - طبقا لكلمات تشمبرلن نفسه « . . . اقترحت الحكومة البريطانية سحب الموافقة الخاصة بمنح الحكومة المصرية ٢٢ مدفعا آليا . وسوف نرسل رفضا قاطعا عندما يكون اللنبى فى طريقه الى مغادرة المنطقة . . . وهكذا نتلافى بقدر الامكان هذه المسألة الشائكة حتى يتولى السير جورج لويد منصبه الجديد » (٤٣) كمندوب سام فى مصر .

وتبلورت وجهات نظر تشمبرلن فى أن « لويد يمكنه أن يسيطر على الأمر بسهولة أكثر . . . لأنه من المتوقع ان يحاول كل من الملك فؤاد والحكومة المصرية التقرب الى المندوب السامى الجديد . . . وهذا الموقف سيعطيه

فرصة لمعالجة المسألة فى ظروف أفضل ، مما يؤدى به الى الحصول على نتائج أفضل بالتالى مما هو متوقع من العمل المتسرع الحالى » . واسترسل تشمبرلن موضحا بأنه « حتى يرسل لويد تقاريره من مصر ، فإن طلب هذه المدافع الآلية لا يجاب عليه اننا لن نخسر شيئا لو أننا أمرنا بنوم الطلب فى ملفاته حتى صدور تعليمات أخرى » (٤٤) .

آراء هندرسون وسينكس :

من الأهمية بمكان التعرف على آراء كل من ممثل المندوب السامى فى مصر نيفيل هندرسون Nevil Henderson والكولونيل سينكس المفتش العام للجيش المصرى بالنسبة لصفقة الأسلحة الآلية فقد أورد هندرسون بأنه قد علم بأن طلب المدافع الآلية قد وصل الى وزارة الحرب البريطانية ، وأنه قد علم ايضا أن المسألة ستظل معلقة حتى يصل اللورد لويد الى قرار عما اذا كان هذا الطلب سيلغى أم لا ، « الا أنتى أوضح أن المندوبية السامية تعترض حاليا على تخصيص بند فى الميزانية المصرية لشراء هذه المدافع ، رغم أن هذه العملية كانت قد حازت على موافقتنا فى وقت سابق » الا أنه من ناحية أخرى أوضح هندرسون عن اعتقاده بأن زيادة عدد أفراد الجيش المصرى قد تمت ، وأن الزيادة فى التدعيم بالآلية الثقيلة مستمرة ، وأن البغال اللازمة للمدفعية قد تم شراؤها من جنوب افريقيا ، وأنه من المتوقع أن تصل هذه البغال وشيكا الى السويس (٤٥) .

والواقع ان الوقت بدأ متأخرا جدا لاثارة أى اعتراض على توريد المدافع الآلية ، الا اذا كان تسليح الجيش المصرى باثنين وعشرين من المدافع الآلية هو شىء خطير ومؤثر على سلامة قوات الاحتلال فى مصر الا أن هندرسون استرسل موضحا أن « القول بأن تسليح الجيش المصرى باثنين .

وعشرين مدفعا آليا هو أمر يؤثر على سلامة القوات البريطانية هو قول مبالغ فيه تماما ٠٠٠ كما أنه فى هذه الظروف ، فإن رفع هذا الاعتراض المتأخر بعد موافقتنا السابقة لن يشجع الحكومة المصرية فقط على البحث عن أى مكان آخر لتسليح جيشها فى المستقبل ، بل انها أيضا سوف تعتبر ان هذا التصرف يتعارض مع الكلمة والوعد البريطانى » ٠

ومضى هندرسون بعيدا فى ابراز وجهة نظره الرامية الى التقليل من أهمية تسليح الجيش المصرى بالأسلحة الآلية التى تمت الموافقة عليها ، فأوضح أن حدوث صدام مسلح بين قوات الاحتلال البريطانى وقوات الجيش المصرى هو أمر بعيد الاحتمال ، وأنه ليس من المعقول أن تقوم مصر من جانبها بالناء طلبها الخاص بالمدافع الآلية ، لأنها فى الواقع فى حاجة اليها ، ولكن الأهم من ذلك - طبقا لوجهة نظره - هو الاشراف الكامل والفعال على استخدام هذه الأسلحة ، هذا فى الوقت الذى « ٠٠٠ نتوقف فيه تماما عن الاستجابة لأى مطالب مصرية لأسلحة آلية أخرى ٠٠٠ فالخطر الحقيقى ليس فى الاثنين وعشرين مدفعا آليا التى أثارت المشكلة الحالية ، بل فى احتمال زيادة عددها ٠٠٠ لذلك أرى أنه اذا ما تمت الموافقة على وجهات نظرى المبينة آنفا ، فانه يمكن أولا الضغط على وزارة الحرب لتنفيذ الطلب الحالى ، وثانيا أن يقوم السير جورج لويد عند وصوله الى مصر بترتيب انتخاب الملك فؤاد بصفته القائد الأعلى للجيش ، وكذلك الحكومة المصرية الى الشكوك التى ثارت لدى الحكومة البريطانية بالنسبة للزيادة الأخيرة فى تسليح الجيش المصرى بالمدافع الآلية ، وكذلك ان يحوز على تعهد كل من الملك والحكومة المصرية بعدم تقديم طلبات أخرى فى هذا الصدد دون الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية » ٠ (٤٦)

واذا كان هندرسون قد اوضح انه لا خوف على وضع قوات الاحتلال

فى مصرمن جراء تسليح الجيش المصرى بكمية من المدافع الآلية ، فان الكولونيل سينكس مفتش عام الجيش المصرى مال الى هذا الرأى ايضا ، وأوضح بالاضافة الى ذلك أن حالة المدفعية المصرية كان يرثى لها آنذاك ، وأنه يجب اعادة تنظيم تسليح مدفعية الجيش المصرى وتدعيمها « بمدافع هاوتزر ٣٧ بوصة بدلا من المدافع البوندر 10 — Pounder ٢٩٥ بوصة الحالية التى أصبحت بالغة القدم ٠٠٠ وقد أصبحت عملية اعادة التسليح هذه ضرورية تماما نتيجة لصعوبة الحصول على الذخيرة وقطع الغيار للأسلحة القديمة ، فالمدفع ٢٩٥ بوصة كان ضمن تسليح الجيش المصرى قبل حملة السودان سنة ١٨٩٧ - ١٨٩٨ ، ٠ هذا بالاضافة الى ان الجيش المصرى قد تأثرت مدفعيته كثيرا باقراضه لبطاريتين ٢٩٥ بوصة لجيش الشريف حسين سنة ١٩١٦ ، « ولم يستعد الجيش المصرى مدافع هاتين البطاريتين أبدا » (٤٧) .

واقترح سينكس أن يكون هذا التغيير فى تسليح المدفعية منتظما بواقع بطارية (٤ مدافع) سنويا ٠ الا أنه أيضا اقترح صمام أمن لاستخدام هذا السلاح الخطير من جانب افراد الجيش المصرى ، فأورى أنه « لابد من تعيين مدير بريطانى للامداد بالذخيرة حتى يمكنه الاشراف الفعلى على استخدام المدافع » (٤٨) .

واذا كان سينكس قد اقترح اعادة التسليح هذه بالنسبة للمدفعية المصرية بطريقة تدريجية ، فانه اضاف أيضا انه لا خطورة تذكر من جانب الوحدات المصرية نفسها بالنسبة للنواحى الاستراتيجية وتوزيع القوات ، ففى ذلك الوقت « لم تكن توجد وحدات مصرية على طول قناة السويس او على طول الخطوط الحديدية بين القاهرة والاسماعيلية ، هذا بالاضافة الى انه ليس هناك اتجاه لوضعها فى هذه المناطق ، كما اننى قد وافقت على مشروع

لتوزيع القوات المصرية يستبعد تمركز القوات المصرية فى هذه المناطق ، وقد تم عرض هذا المشروع على مجلس الجيش وتمت الموافقة عليه . أما الكتيبة المنتشرة بين بورسعيد والسويس ، فقد أرسلت الى العريش فى مايو الماضى ولم تحل محلها كتيبة اخرى ، (٤٩) .

ورغم ذلك فقد فضلت الحكومة البريطانية الانتظار حتى يصل المندوب السامى الجديد السير لويد الى القاهرة ويدرس المشكلة برمتها ويرسل اليها آراءه فى هذا الصدد . (٥٠)

وصول لويد الى القاهرة :

عندما وصل لويد الى مصر ، سارع الى محاولة تفهم أبعاد المسألة الخاصة بتدعيم الجيش المصرى بالمدافع الآلية والمدفعية الثقيلة ، وبدأ مناوراته بمقابلة مع رئيس الوزراء فى ديسمبر ١٩٢٥ والتلميح له بأنه « طالما أن دول العالم تناقش مسألة عدم التسليح ، فلا داعى لأن تسير مصر فى الاتجاه المعارض » وفى نهاية هذه المقابلة استخلص لويد وعدا من رئيس الوزراء بأنه « لن تكون هناك اعتمادات لشراء اسلحة آلية فى ميزانية العام القادم » (٥١) .

الا أن لويد من ناحية اخرى وافق على رأى سبنكس الخاص بانسحاب للجيش المصرى بالحصول على ٤ مدافع هاوتزر كل سنة ولمدة أربع سنوات ، بريمعنى آخر أن يعاد تسليح بطاريات المدفعية الأربعة بواقع بطارية كل سنة . ٠٠٠ ورغم أننى لا اوافق على أى تدعيم بالسلح للقوات المصرية ، فاننى اعتقد - ويتفق معى فى الرأى قائد قوات الاحتلال - أنه يجب تزويد مدفعية الجيش المصرى بهذه الهاوتزرات ٠٠٠ على أنه يجب الاشراف الدقيق على ذخيرتها بواسطة مدير عام من الخدمات الخاصة ، وهى وظيفة يجب أن يحتلها انجليزى ٠٠٠ والواقع اننى لا أود اعطاء المصريين فرصة قد

تدفعهم الى الحصول على اسلحة من أى مكان آخر ، (٥٢) .

وتجدر الاشارة الى ان وزارة الخارجية البريطانية قد وافقت على مقترحات لويد هذه وطلبت من وزارة الحرب البريطانية تنفيذ المطلوب بالنسبة لتدعيم مدفعية الجيش المصرى بالهاوتزر ٣٧ بوصة . (٥٣)

لويد والمناصب العليا فى الجيش :

تناول لويد هذا الموضوع فى مذكرة مطولة جدا ، اوضح فيها ان الدفاع عن وجهة النظر الرامية الى تمسك بريطانيا بسردار بريطانى للجيش المصرى انما يرتكز على الاسس الآتية :

- ١ - أنه بناء على صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتمسك بريطانيا فيه بالحق الكامل فى الدفاع عن مصر ضد العدوان والتدخل الخارجى ، فان هذا التصريح لا يمكن ان يؤدى الى منع التدخل البريطانى فى شئون الجيش المصرى .
- ٢ - ان بريطانيا ايضا طالبت بالمحافظة على الوضع الراهن بالنسبة للتحفظات ، واحد هذه التحفظات على الاقل يمس الجيش المصرى « نحن اذا كنا قد تخلينا عن تمسكنا بالوضع الراهن بالنسبة لغالبية الضباط البريطانيين الذين كانوا يخدمون فى الجيش المصرى فى سنة ١٩٢٢ ، فاننا يجب ان لا نتنازل عن منصب السردار البريطانى ، لأن خلو هذا المنصب كان نتيجة لمقتل السردار الاخير على يد المصريين » .

- ٣ - ومن وجهة نظر احتمال ان « علاقتنا مع الحكومة المصرية

القادمة ستكون أكثر أو أقل صعوبة ، فاننا كمبدأ عام يجب أن ندعم موقفنا
بأى شكل فى الفترة القادمة » .

٤ - أن الصراع بين الملك وسعد زغلول محتمل فى أى وقت وأن هذا
الصراع يمكن أن يصل الى حد مطالبة سعد باعلان الجمهورية ، وكذلك
الى حد المناقشة بينهما من أجل السيطرة على القوات المسلحة للدولة .
وفى مثل هذا الموقف ، فان سردارا بريطانيا للجيش المصرى يمكن أن يساعد
فى جعل الجيش بعيدا عن « اثره » الصراع .

٥ - أن الجيش المصرى يمكن أن يكون جيشا له كفاءة كبرى تحت
قيادة سردار بريطانى ، وبصفة خاصة من ناحية التدريب ، ويمكنه فى هذه
الحالة التصدى لاي عدوان خارجى .

٦ - « فهمت أن تعيين سردار بريطانى للجيش المصرى سوف يلاقى
درجة كبيرة من الموافقة فى داخل الجيش المصرى نفسه » .

٧ - أن سردارا بريطانيا للجيش المصرى يعتبر هو فى حد ذاته نقطة
من نقاط المساومات فى حالة مفاوضات تالية من أجل تسوية التحفظات الاربعة .
ثم أوضح لويد فى نفس هذه المذكرة المطولة آراءه فى الاسس المعارضة
لتعيين سردار للجيش المصرى وانها تعتمد على الآتى :

١ - أن فرض قائد عام بريطانى للجيش المصرى ، بعد أن أعلن
البريطانيون ان مصر دولة مستقلة كاملة السيادة ، يبدو للمصريين وللعالَم
كلية أمرا متناقضا مع السياسة البريطانية المعلنة ، ويمكن تفسير ذلك بأنه ،

تراجع من جانب الانجليز وتناقض مع ما جاء فى تصريح الاستقلال ، وان
اعتزاز المصريين بالكرامة الوطنية amour-propre سيتأثر بصفة عامة
بتعيين سردار بريطانى للجيش المصرى ، « ٠٠٠ مما يعطى منافسينا ورقة
رابحة ، ولا بد أن نتذكر فى هذا السياق أن سعد زغلول عندما كان فى الحكم
صرح بأن سردارا أجنبيا يتعارض مع شكل مصر المستقل الجديد » أى بعد
اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

٢ - رغم الاعتراف بالحق البريطانى فى الاحتفاظ بالدفاع عن مصر ،
فان هذا الحق يتلخص فى « استخدامنا لقواتنا البريطانية فى تحقيق ذلك »
وليس بأى شكل السيطرة - من أجل تحقيق هذا الفرض - على القوات
المسلحة المصرية .

٣ - طبقا للسياسة البريطانية الحالية - بعد اعلان التصريح - فانه
من الفطنة أن يكون الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية بقدر الامكان
من المستشارين والدوبين وليسوا من التنفيذيين .

٤ - انه اذا قامت حكومة مصرية مستقبلا باستخدام الجيش المصرى
لقمع حركات سياسية شعبية فاثرة ضدها فان وجود سردار بريطانى
- برغم أنه من المحتمل أن ترحب به الحكومة - سيؤدى الى نوع من الارتباك
السياسى بالنسبة للمصالح البريطانية الدائمة .

٥ - كان اللورد اللنبى فى مايو الماضى قد ابلغ الملك فؤاد بأنه مستعد
لأن يوضى الحكومة البريطانية كى توافق على تعيين خلف مصرى للسير
لى ستاك « ٠٠٠ واضيف الى ذلك أن الملك كان ولعدة اشهر داثبا على التذكير
وعلى فترات منتظمة بتعهد اللورد اللنبى « ٠٠٠ الا ان رئيس الديوان الملكى

مؤخرا - وبايحاء من الملك - أشار على بالتمسك بتعيين سردار بريطاني ،
والملك نفسه لم يرد تحمل مسئولية عرض الاقتراح ، ولكنه شعر بلا شك بنفوذ
سعد زغلول القادم على الجيش ، وبأهمية تقديم منصب السردارية كعظمة
للتنافس عليها بين سعد وبينى (لويد) وذلك لمصلحة الملك فؤاد نفسه ، .

٦ - أنه يجب عدم التمسك بتعيين سردار بريطاني منذ تبين « أن
الرائين لنا من المصريين فى الميادين الأخرى ثم يستنهم التصدى لسعد
زغلول فى الماضى ولو بنسبة ضئيلة » .

٧ - قلة احتمالات الاعداد لمفاوضات قادمة مع الحكومة المصرية
فى المستقبل القريب بالنسبة لنقاط التحفظات .

٨ - أن سردارا بريطانيا لا يستطيع وحده تحقيق كفاءة الجيش
المصرى ، إلا اذا تم الحاق ضباط بريطانيين فى كل وحدات هذا الجيش .
وهذا كان يبدو مستحيلا فى ذلك الوقت ، « ٠٠٠ كما اننا اذا خصصنا
للجيش المصرى واحدا أو اثنين فقط من الضباط الإنجليز ، فان السردار
البريطاني قد يفشل فى عمله ، وسوف تعاني سمعتنا كثيرا من جراء ذلك » .

٩ - « ليس من مصلحة بريطانيا على أية حال أن يكون لمصر جيش
قوى ٠٠٠ ويكفى فقط الاحتفاظ له بروح عالية فى التدريب لمنعه من أن يصبح
أداة فى أيدي السياسيين » .

١٠ - وبالنسبة للسردارية « فأننى أعتقد أن الحكومة المصرية قد
كفرت عن مصرع السير لى ستاك » بدرجة كافية . والمحكمة الحالية غير

مختصة بجريمة القتل ، ويبدو انه من غير الضروري انتظار النتائج
المتخضة عنها ، .

ومن بين المقاطع السابقة ، ركز لويد اهتمامه الشديد على المقطع
الخاص بالتعارض بين استقلال مصر المعلن من جانب بريطانيا وتعيين
سردار بريطاني للجيش المصري ، وانه من الافضل في النهاية عدم الالحاح
على تعيين سردار بريطاني له سلطات عليا ، وان يسمح بتعيين سردار
مصري بدون تأخير وتن بشروط « تسمح لنا بالتدخل بقدر الامكان
في شئون الجيش المصري » وذلك لمنع هذا الجيش من ان يصبح اداة
سياسية في حالة عدم وجود ضباط بريطانيين بالقدر الكافي فيه . ولم يذس
للويد ان يجذب الانتباه الى انه يمكن في هذه المرحلة الاعتماد فقط على
تصريح ١٩٢٢ « . . . كما ان رئيس الوزراء المصري الحالي يؤيد التحفظات
الواردة في هذا التصريح . . . وهو يستطيع ان يعلن ان التنظيم المقترح
مؤقت لحين تسوية التحفظات بالمفاوضات ، اما سعد زغلول فانهما يجب ان
لا ننسى بانه قد صرح علانية ولعدة مرات عدم اعتراقه بالتصريح » .

واذا كان لويد قد انتهى مذكرته المطولة بطلب سرعة ايلاعة بقرار
الحكومة البريطانية بالنسبة لهذه المسألة ، فانه اوضح عن رايه الخاص في
انه في حالة موافقة الحكومة البريطانية ورفض الحكومة المصرية على
مقترحاته ، فانه سوف يقترح اعادة النظر في المسألة والتمسك بتعيين
سردار بريطاني للجيش المصري . (٥٤)

لقد ابدى لويد في مذكرته المطولة موافقته على تعيين سردار مصري ،
ولكنه تمسك بان هذا التعيين لا يتم الا « بشروط تسمح لنا بالتدخل بقدر
الامكان في شئون الجيش المصري » . فما هي هذه الشروط - في رايه - والتي

تحقق هذا التدخل ، أو بمعنى آخر تحقق السيطرة البريطانية على الجيش
المصرى ؟

يجيب لويد على هذا التساؤل بمذكرة أخرى مطولة موضحا « أن تخلى
بريطانيا عن تعيين سردار بريطاني للجيش المصرى يستلزم اجراء الأمور
الآتية :

أولا : اجراء تعديلات جوهرية فى وظائف واختصاصات المفتش العام
(الانجليزى) للجيش المصرى :

١ - فهو بينما يحتفظ بلقبه الحالى ، فانه يتخلى عن وظائفه التنفيذية
الحالية ، ويصبح له طبيعة استشارية .

٢ - أن يشرف المفتش العام على التوصيات الخاصة بالضباط فى
لجنة الضباط على ان لا ترفع هذه التوصيات دون توقيع المصدق عليها .

٣ - أن يكون له الحق فى التفتيش المستقل فى أى وقت على كل
وحدات الجيش المصرى .

٤ - أن يكون للمفتش العام الحق فى الاطلاع على كل المعلومات
الحربية والبيانات الخاصة بالجيش المصرى ، كما أن له الحق أيضا فى
الاطلاع على كافة التقارير السرية الخاصة بالضباط .

٥ - أن يحتفظ المفتش العام بعضويته فى مجلس الجيش .

٦ - أن من حقه الحصول على المشورة من وزارة الحربية .

ثانيا : الحاق ضابط بريطاني للتدريب لكل من الخيالة والمدفعية وكذلك
ضابط بريطاني لكل من ألوية المشاة الثلاثة .

ثالثا : الاحتفاظ بالضباط البريطانيين فى الاشراف التنفيذى على القسم

الطبقى والصيانة .

رابعا : الاحتفاظ بضباط بريطانى كأركان حرب للمفتش العام .

خامسا : وفى هذا السياق أتح لويده على الآتى :

١ - أن يفتح المنتن العام فى وضعه الجديد رتبة الفريق ، لأن السردار كان فريقا أيضا ، والمفتش العام « يجب أن يكون فى تلك الرتبة الرفيعة ، وأن يلى فى الرتبة السردار (المصرى) وأن كان يجب أن يكون أعلى فى رتبته من أى مساعد مصرى برتبة لواء » .

٢ - أن أركان حرب المفتش العام يجب أن يكون أقل فى رتبته من المفتش العام ويحل محله أثناء غيابه .

٣ - أن توصيات لجنة الضباط يجب أن ترفع مباشرة الى الملك وليس عن طريق وزير الحربية .

٤ - أن تتعهد الحكومة المصرية بعدم توظيف أوربيين غير بريطانيين فى الجيش المصرى . وأوضح لويد فى هذا المضمار أنه بتنفيذ هذه المقترحات ، فإن المفتش العام وبنفس لقبه ، سوف يحوز على سلطات واختصاصات واسعة جدا دون أن يرهق نفسه بمسؤوليات تنفيذية ، كما أن الضباط البريطانيين الذين هم تحت قيادته « يجب أن لا يتعرضوا للمعاملة السيئة من جانب الضباط المصريين الأقدم منهم رتبة ٠٠٠ وبصفة عامة فإنه لا يخضع ضابط بريطانى لأوامر أى ضابط مصرى فى الجيش المصرى ، ومن المرغوب فيه - من وجهة النظر البريطانية - الاستمرار فى هذا التقليد بقدر الامكان ، (٥٥) » .

ولا يجب أن تمر مقترحات لوييد بالنسبة لاختصاصات وسلطات المفتش العام دون تعليق ٠٠ فبينما يقترح المندوب السامى تعيين سردار مصرى للجيش المصرى وكذلك يقترح أن تكون وظيفة المفتش العام الانجليزى لها الطابع الاستشارى وليس التنفيذى ، فانه من ناحية اخرى يجعل من هذا المفتش العام سيفا مصلتا على رقاب الضباط المصريين وذلك باطلاعه على التقارير السرية الخاصة بهم ، وكذلك بتصديقه على توصيات لجنة الضباط ، وكذلك برفع هذه التوصيات منه مباشرة الى الملك متخطيا بذلك وزير الحربية ومبطلا دوره فى السيطرة على الجيش ٠ كذلك فان تعيين « خبير » بريطانى فى كل من الخيالة والمدفعية ، وكذلك « خبير » بريطانى فى كل من الوية المشاة الثلاثة ، ومن المعلوم ان كل هؤلاء الخبراء تابعون للمفتش العام البريطانى ولا يخضعون لأوامر الضباط المصريين ، وكذلك فان « طبيعة » الاحتلال البريطانى لمصر ستجعل من هؤلاء « الخبراء البريطانيين » شبه قادة للأسلحة والوحدات المصرية مما يحكم السيطرة البريطانية الفعلية على وحدات الجيش المصرى ٠٠٠ كل ذلك لقاء مقابل ضئيل جدا وهو التنازل عن « لقب » السردار البريطانى للجيش المصرى وتعيين سردار مصرى له السلطة الاسمية فقط ٠٠ تنازل يرضى الكرامة الوطنية المصرية - أو هكذا تصور لوييد - ولكنه يحقق فى المقابل سيطرة بريطانية كاملة على مقدرات الجيش المصرى كنه ٠٠٠٠ ويا له من مقابل ٠

ولم يضيع لوييد وقتا ، بل أبرق الى لندن يقترح الاعداد المطلوبة من الضباط البريطانيين للعمل كمدرسين (خبراء) بالجيش المصرى ، فاقترح للواءات المشاه الضباط الانجليز التاليين :

— الكولونيل بتلر Colonel S.S. Butler
الملحق العسكرى فى بوخارست

على أن يمنح كلاهما رتبة أميرالاي في الجيش المصرى ويدفع لهما ١٢٦٥ جنيه ، وان تتحدد خدمتهما في القاهرة أو الاسكندرية أو اسيوط .

كما اقترح لويد ان يخصص ماجور أو كابتن لتدريب الخيالة في القاهرة على أن يمنح رتبة القائمقام في الجيش المصرى وان المرتب هو ١١٩٧ جنيه في السنة .

وطلب لويد كذلك تخصيص مدرس بالمدرسة الحربية في القاهرة ليحل محل نظيره المنقول على أن يكون برتبة كابتن ، على أن يمنح رتبة البكباشى ، والمرتب هو ٩٠٠ جنيه في السنة .

وواضح أن الضباط البريطانيين المرشحين للعمل في الجيش المصرى « كخبراء » سيحصلون على رتب عسكرية أعلى من التى كانوا يشغلونها في الجيش الانجليزى برتبتين وربما أكثر « . . . وعلى أن يكون التعاقد مع كل الرتب السابقة هو طبقا للعقود السارية والمتفق عليها بين وزارة الحرب البريطانية والحكومة المصرية ، والرتب في هذه الضباط معفاة من الضرائب وتضم البدلات المختلفة » . (٥٦)

ولما كانت مقترحات لويد هذه منصبة بصفة خاصة على ترشيح ضباط بريطانيين لشغل وظائف في الجيش المصرى ، وعلى تعيين سردار مصرى للجيش ، فان وزارة الخارجية البريطانية أبلغت وزارة الحرب بهذه المقترحات والاجراءات الوقائية التى اقترحتها قبل موافقة الحكومة البريطانية على هذه المقترحات . (٥٧)

وقد وافق « مجلس الحرب » البريطانى بصفة عامة على مقترحات لويد « بشرط ان لا يقع أى خلل بالاجراءات الوقائية ، وهى كافية فى نظر المجلس للحفاظ على موقفنا فى مصر » . كما أبدى « مجلس الحرب » استعدادا للمعاونة بالنسبة للمدربين « الخبراء » البريطانيين الذين اقترحهم المندوب السامى طبقا للمشروع الجديد ، « وأنه بمجرد موافقة الحكومة البريطانية على اتباع السياسة الجديدة ، فان التعيينات سوف تلاقى كل اهتمام » كما أضاف المجلس بأنه « يرى عدم اجراء أى تعيينات لضباط بريطانيين محليا الا بعد الموافقة المسبقة من وزير الحرب » (٥٨) .

وهكذا ابلغت وزارة الخارجية البريطانية لويد بموافقتها وموافقة وزارة الحرب على مقترحاته السابقة (٥٩) .

وبعد أن حصل لويد على موافقة لندن على مقترحاته ، شرع فى العمل بدون ابطاء ، فارسل مذكرة فى مايو ١٩٢٦ الى كل من فؤاد والى رئيس الوزراء أوضح فيها الظروف التى ستسمح فيها الحكومة البريطانية بتعيين سردار مصرى (٦٠) .

وتعتبر هذه المذكرة موجزا للمقترحات التى سبق للويد ارسالها الى وزارة الخارجية البريطانية . ولكننا سنوردها هنا لأهميتها ، وقد جاء فى هذه المذكرة « أن الحكومة البريطانية مهتمة بمسألة تعيين خلف للفريق السير لى ستاك باشا كسردار للجيش المصرى ، وهى قد أعدت مشروعا كحل مؤقت . لحين التفاوض بالنسبة للتحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تخلت فيه عن حقها فى تعيين سردار بريطانى بالشروط الآتية :

١ - ان واجبات المفتش العام لن تصبح تنفيذية ولكن استشارية ، والمفتش العام على أية حال سيحتفظ بلقبه الحالى على ان يمنح رتبة الفريق .

- ٢ - أن تتعهد الحكومة المصرية بعدم اجراء اى تعيينات حربية او ترقية دون توصية المفتش العام .
- ٣ - ان ترفع توصيات لجنة الضباط مباشرة الى الملك (فؤاد) عن طريق السردار (المصرى) وليس عن طريق وزير الحربية .
- ٤ - أن المفتش العام له الحق فى التفتيش المستقل على كل وحدات الجيش المصرى فى أى وقت .
- ٥ - ان من حق المفتش العام الاطلاع على كل المعلومات الحربية وكل المعلومات التى تخص الجيش المصرى ، وكذلك الاطلاع على كل التقارير السرية الخاصة بالضباط .
- ٦ - ان يحتفظ المفتش العام بعضويته فى مجلس الجيش .
- ٧ - ان المفتش العام له الحق فى الحصول على مشورة وزارة الحربية .
- ٨ - ان يلحق ضابط بريطانى للتدريب فقط فى كل من الوية المشاه الثلاثة ، وكذلك ضابط بريطانى للمدفعية وآخر للخيلة ، على ان يكون خبراء المشاه برتبة اميرالاي اما الاثنان الاخران فبرتبة بكباشى ، على ان يحتفظ الضباط البريطانيون - كما هو الحال الآن - بالاشراف التنفيذى على الصيانة والقسم الطبى .
- ٩ - يعين ضابط بريطانى كاركناحرب للمفتش العام .
- ١٠ - فى حالة غياب المفتش العام يحل محله اقدم الضباط البريطانيين من الوحدات المقاتلة .
- ١١ - تتعهد الحكومة المصرية بعدم تعيين اى اجنبى غير بريطانى فى الجيش المصرى ، (٦١) .

وواضح مرة أخرى من هذه المذكرة أن لويد أراد إعطاء قيادة الجيش
المصرى الشكل المصرى بتعيين سردار مصرى لهذا الجيش ، ولكن السلطة
الفعلية ستكون فى يد المفتش العام الانجليزى .

ولكن ما هو رد فعل هذه المذكرة على كل من الملك فؤاد ورئيس الوزراء؟

إن الملك فؤاد بعد أن جذب الانتباه إلى أهمية إجراء بعض التعديلات
على أحكام لجنة الضباط ، أبدى موافقته على المذكرة ، أما رئيس
الوزراء الذى « بدأ متفهماً لحقيقة الموقف ، فإنه أوضح بأنه سيكون مضطراً
إلى استشارة مستشاره القانونى الأول عبد الحميد بدوى باشا » بالنسبة
لهذه المذكرة .

وقد أشار لويد إلى عظم إدراكه على وجه العفة للاعتراضات التى
يسوف يثيرها مستشار رئيس الوزراء ، « وأن كلاً من المتوقع أن يثير
عبد الحميد بدوى باشا بعض الاعتراضات التى لن تتطلب إدخال تعديلات
جوهرية على المذكرة » .

وعلى أية حال ، فقد أبلغ زيور باشا لويد بأن بدوى باشا قد جذب
الانتباه إلى مخالفة دستورية بالنسبة للنقطة الخاصة برفع توصيات لجنة
الضباط مباشرة إلى الملك عن طريق السردار بدلاً من أن يتم ذلك عن طريق
وزير الحربية ، وقد أجاب لويد على ذلك بأنه « لا يرغب فى الضغط بأى
مطالب غير دستورية ... وأن هذه المخالفة ليست من النوع الذى لا يمكن
تخطيه ، وإنما لا تؤدي إلى التردد بالنسبة للموافقة على المشروع ككل » .

إلا أن وزارة زيور باشا نفسها كانت على شفا الاستقالة ، فهل من
المعقول أن يقامر الوزراء على مستقبلهم السياسى بالموافقة على هذه المذكرة

قبل استقالة الوزارة ؟ فى الواقع لم يكن متوقعا ان يوافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة الخطيرة قبل استقالة الوزارة .

ويؤكد لويد هذا المعنى بقوله « ان الحقيقة المؤكدة هى انه عندما يستشير زيور باشا وزراءه فانهم سوف يرفضون بالاجماع اخذ المسؤولية على عاتقهم قبل الاستقالة الوشيكة للحكومة ، وذلك بموافقتهم على الشروط الواردة فى المذكرة . . . وانه فى مثل هذه الظروف ارى انه ليس هناك مبرر للضغط على حكومه زيور باشا بعنف بالنسبة لظروفها ، مع التعبير عن اسى لان هذه المسألة يجب تأجيلها حتى تسنح فرصة لمناقشتها مع الحكومة المصرية الجديدة » .

كما نيه لويد الى ان الاعتراضات المصرية الرئيسية سوف تنصب بصفة عامة على عدد الضباط البريطانيين الذين اقترح الحاقهم بالجيش المصرى ، وكذلك بالنسبة لسلطات ونفوذ المفتش العام الانجليزى كنتيجة لسيطرته القوية على تعيينات وترقيات الضباط .

واوضح لويد عن أحد اساليب المندوبية السامية البريطانية فى مصر فى مخاطبة الرأى العام المصرى ، وذلك بايعازه الى جريدة المقلم المصرية بأن تنشر فى نهاية مايو ١٩٢٦ مقالة لها الشكل الرسمى للتأثير على الرأى العام المصرى ، يتضح منها « ان مسألة تعيين سردار مصرى قد تمت مناقشتها ، وان الموافقة على هذه المسألة تحتاج الى شروط خاصة ، وان الحكومة المصرية الحالية فضلت ترك المسألة كلها كي تدرسها الحكومة التالية » ، (٦٢) وهكذا توقفت المسألة كلها فى هذه المرحلة .

ولكن ما هو البعد الحقيقى للمشكلة ؟ ولماذا هذا الاصرار البريطانى على الاقلال من فاعلية الجيش المصرى من ناحية والسيطرة عليه تماما من ناحية اخرى ؟

هذا بالاضافة الى التمسك البريطاني بأن يكون لقوات الاحتلال
البريطاني في مصر القدر المعلا عند مقارنتها بقوات الجيش المصري ٠٠٠
أى أن تكون لهذه القوات البريطانية القدرة السريعة على تدمير الجيش
المصري عند أول بادرة تصدر من هذا الجيش ضد المصالح البريطانية في
مصر ، ولو أدى ذلك الى تدمير هذا الجيش الوطنى بالطائرات المقاتلة التى
لم تكن مصر تمتلك منها شيئاً فى ذلك الوقت ٠٠

وهنا يتبادر سؤال آخر الى الذهن ٠٠ ما هو الوضع القانونى لجيش
الاحتلال فى مصر بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ؟ وما هو حجم هذا
الجيش وتسليحه مع مقارنة ذلك بالجيش المصرى من حيث العدد والعدة ؟
فى الفصل التالى من هذه الدراسة سوف نجيب - قدر امكاننا - على
هذه التساؤلات ٠٠



خواشي الفصل الثاني

1. F.O. P.R.O. 407-200 (C) Size and Armament of Egyptian Army. (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in No. 187. Memorandum on the Military Situation in Egypt, R. Haking Lieutenant General, Commanding British Troops in Egypt, April 12, 1925.
2. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1396/133/16) No. 190 Field Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain (No. 327) Cairo, May 6, 1925.
3. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in No. 187. op. cit.
4. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) No. 193 Mr. Austen Chamberlain to Sir L. Worthington — Eyans, F.O. May 27, 1925.
5. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1681/133/16) No. 195 Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, War Office, June 9, 1925.
6. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (1201/133/16) Enclosure 2 in No. 187 op. cit.
7. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 510/133/16) No. 185 Field Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain, Cairo February 18, 1925.
8. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Mr. Austen Chamberlain to Field Marshall Viscount Allenby. F.O. April 4, 1925.
9. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) Enclosure in No. 191 Memorandum on Increase in Numbers and Weapon Efficiency of Egyptian Army. Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, War Office, May 21, 1925.
10. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) No. 187 Field Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain (No. 287) Cairo, April 18, 1925.
11. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 3 in No. 187, Note by Inspector-General of Egyptian Army. War Office, Egyptian Army, Cairo, April 16, 1925.
12. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in 187 op cit.

13. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 187 op. cit.
14. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.
15. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1396/133/16) Enclosure in No. 190, Lieutenant-General Sir R. Haking to Field-Marshal Viscount Allenby Headquarters, British Troops in Egypt, Cairo, May 4, 1925.
16. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) No. 187 op. cit.
17. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in 187 op. cit.
18. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1681/133/16), No. 195, Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, War Office, June 9, 1925.
19. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) Enclosure 2 in 187 op. cit.
20. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1458/133/16) No. 193, Mr. Austen Chamberlain to Sir L. Worthington-Evans, F.O. May 27, 1925.
21. Op. cit.
22. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.,
23. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1396/133/16) Enclosure in 190 op. cit.
24. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.
25. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure in 190 op. cit.
26. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in 187 op. cit.
27. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 187, op. cit.
28. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in No. 187.
29. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure in No. 190.
30. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) Enclosure 2 in No. 187.
31. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1201/133/16) No. 183, F.O. to War Office Mervin Herbert, F.O. May 12, 1925.
32. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1337/133/16) No. 188, Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain, Cairo May 2, 1925.
33. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1736/133/16) No. 196, Allenby to Chamberlain, Cairo June 6, 1925.
34. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1779/133/16) No. 198 Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, W.O. June 24, 1925.
35. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 192 Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain, W.O. May 22, 1925.
36. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 188 op. cit.

37. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1779/133/16). No. 198. Sir L. Worthington-Evans to Mr. Austen Chamberlain. W.O. June 24, 1925.
38. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.
39. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 198 op. cit.
40. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1602/133/16). No. 194, Allenby to Chamberlain. Cairo, June 8, 1925.
41. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.
42. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 195 op. cit.
43. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.
44. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) (J. 1681/133/16). Chamberlain to Sir L. Worthington-Evans, F.O., June 22, 1925.
45. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. Military Arrangement in Egypt and The Sudan and Relevant Financial Conditions ; Size and Armament of Egyptian Army and Legal Status of Army of Occupation. (J. 2004/133/16). No. 122 Mr. Henderson to Mr. Austen Chamberlain, Ramleh July 4, 1925.
46. Op. cit.
47. F.O. P.R.O. 407-201 op. cit., Enclosure in No. 122 Colonel Spinks to Mr. Henderson, July 3, 1925.
48. F.O. P.R.O. 407-202 Chapter 4. Egyptian Army : Sirdarship and Armament. (J. 114/114/16). No. 143 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, January 12, 1926.
49. F.O. P.R.O. 407-201 op. cit., Enclosure in No. 122 op. cit.
50. F.O. P.R.O. 407-200 (C.) No. 193 op. cit.
51. F.O. P.R.O. 407-201 (J. 3733/133/16) No. 128 Lord Lloyd to Chamberlain. Cairo, December 24, 1925.
52. F.O. P.R.O. 407-202 No. 143 op. cit.
53. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 114/114/16) No. 144. F.O. to W.O, John, Murray F.O. January 15, 1926.
54. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 933/114/16). No. 145 Lord Lloyd to Chamberlain. Cairo, April 20, 1926.
55. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 939/114/16) No. 146 Lord Lloyd to Chamberlain. Cairo, April 20, 1926.
56. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 947/114/116). No. 147 Lloyd to Chamberlain. Cairo, April 21, 1926.

57. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 933/114/16). No. 148, F.O. to W.O, John Murray. F.O. April 26, 1926.
58. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1088/114/16) No. 150, W. O. to F. O. A.E. Widdows War Office, May 4, 1926.
59. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1088/114/16) No. 151, Chamberlain to Lloyd, F.O. May 6, 1926.
60. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1346/114/16) No. 152, Lloyd to Chamberlain. Cairo, May 27, 1926.
61. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1499/114/16) Enclosure in No. 153. Memo. Lloyd to King Fuad and The Prime Minister, Cairo May 28, 1926.
62. F.O. P.R.O. 407-202 (J. 1499/114/16) No. 153 Lloyd to Chamberlain. Cairo, May 28, 1926.

الفصل الثالث

بين الجيش المصرى وقوات الاحتلال

فى هذا الفصل أثرت أن أخصص الكلام عن وضعية قوات الاحتلال
البريطانى فى مصر ، ومقارنتها بقوات الجيش المصرى من ناحية العدد
والعدة .

وأوضح أننى لم أرد التمسك بالتسلسل الزمنى بالنسبة للموضوع
كأن ، بل فضلت اتخاذ أسلوب « الوحدة » حتى يكون الكلام متسقاً ، فلا يجب
- فى رأى - أن أسير وفق التسلسل الزمنى بصيغة دائمة ، لأنها أحياناً قد
تؤدى إلى عدم تكامل المعلومات وإبراز وحدة الموضوع .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أننى فى هذا الفصل أخذت فى التقاط كل
المعلومات التى تخص هذا الموضوع . وسرت وراء هذا الخط عبر السنين
 والمراسلات والمذكرات البريطانية حتى أمكن - بقدر إمكاننا - تجميع مادة
هذا الفصل وكتابته .

على أية حال نتذكر أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد منح لمصر استقلالاً
شكلياً مع تحفظات أربعة تسلب هذا الاستقلال جوهره ، ولكن مع اعتراضنا
بذلك ، يبقى لمصر ذلك « الشكل » المستقل . ووسط اندفاع المصريين إلى
محاولة تدعيم جيشهم عدداً وعدة ، ومحاولة الحكومة البريطانية الحد من
هذا الاندفاع حتى لا تميل الكفة فى جانب جيش مصر عند مقارنته من ناحية
الأفراد والتسليح بجيش الاحتلال البريطانى فى مصر حتى لا تقع الواقعة
وتندحر قوات الاحتلال وتحوز مصر على جوهر الاستقلال بقوة السلاح ،
ووسط هذه الأحداث التى سوف تؤدى فى النهاية إلى ما سسمى « بأزمة
الجيش المصرى » يجدر بنا أن نتساءل عن وضعية جيش الاحتلال البريطانى ،
ومدى سلطاته فى التعامل مع المصريين (١) ، وبصفة خاصة بعد صدور

تصريح الاستقلال ، ونسائل أيضا عن الفارق بينه وبين الجيش المصرى من ناحية العدد والعتاد .

وضعية جيش الاحتلال :

يجب أن نتذكر - فى هذا المضمار - أنه بعد مقتل السير لى ستاك بفترة تسيرة ، جاء نيا للمندوب السامى حينذاك اللورد اللنبى بأن ثلاثة من النواب المصريين قد خططوا لتدبير عمليات اغتيالات للإنجليز فى مصر . وكان رأى وزارة الخارجية البريطانية بالنسبة لهذه المسألة أنه يجب على المندوب السامى - بعد تأكده الكامل من هذا النيا - أن يبلغ رئيس وزراء مصر كى يأمر بتجديد اقامة هؤلاء النواب الثلاثة ، حتى لا يمكنهم القيام بأية أعمال عنيفة ضد الإنجليز فى مصر . « وأنه اذا تقاعس رئيس الوزراء المصرى عن تنفيذ المطلوب ، فإن على اللورد اللنبى القبض على هؤلاء النواب واعتقالهم فى أى مكان وتحت الحراسة البريطانية » .

وقد اعتذر رئيس الوزراء المصرى عن القبض على النواب الثلاثة ، على أساس أن الحكومة المصرية لا تستطيع القيام بمثل هذا العمل دون اعلان الأحكام العرفية فى مصر . وهكذا أمر اللورد اللنبى الجنرال هوكنج قائد قوات الاحتلال بالقبض على هؤلاء النواب ووضهم فى القلعة تحت الاعتقال ، وتم التنفيذ بالفعل . وبدأت العملية تتخذ شكلا خطيرا عندما أبلغ كل من المدير العام للإدارة الأوربية وقائد بوليس القاهرة اللورد اللنبى بأن القبض والحجز للمؤقت لنحو أربعين شخصا هو أمر ضرورى جدا لتلافى وقوع اغتيالات أخرى بين البريطانيين بعد حادث مقتل المردان لى ستاك . وقد طلب اللنبى موافقة وزارة الخارجية البريطانية على القبض على هؤلاء الأشخاص ، وأورى بأن

« اللورد كرومر كان يقوم بمثل هذه الأمور ، وأن اعلان الاحكام العرفية أو عدم اعلانها لاصلة له بالموضوع » .

الا أن النائب العام في مصر أكد - بعد استشارته - بأن جيش الاحتلال البريطاني ليس له الحق في القيام بالاجراءات المقترحة للقبض على المواطنين المصريين ، وأن الاجراء القانوني في حالة اذا ما رغبت قوات الاحتلال في ممارسة السلطة المدنية الى حد القبض على المواطنين المصريين هو اعلان الاحكام العرفية .

وعلى أية حال ، فإنه عندما علم رئيس الوزراء المصري بواقعة القبض على النواب الثلاثة واعتقالهم بالقلعة ، فإنه شعر بأنه ارتكب خطأ سياسيا يتركه للعملية تتم على يد السلطات الحربية البريطانية ، الأمر الذي أثار حفيظة الرأي العام المصري ، وهكذا أبدى رئيس الوزراء المصري رغبته في الاضطلاع بالمسئولية عن المعتقلين ومحاكمتهم طبقا للقوانين المصرية . وتم بالفعل تسليم المعتقلين الثلاثة للسلطات المصرية ، كمنه وافقط الحكومة المصرية على القبض على الأربعين شخصا المطلوب اعتقالهم .

ورغم كل هذه الاجراءات ، فإن اللورد اللنبي ظل يعتقد - من الانباء الواردة اليه - بأن احتمال وقوع اغتيلات سياسية أخرى في صفوف الانجليز لازال قائما . وأن أفضل أسلوب لتلافي ذلك هو اقناع الحكومة المصرية باعلان حالة الطوارئ ، ثم مضى اللنبي بعيدا في مسألة القبض على المواطنين المصريين ، وأورى بأن هناك اجراء واحدا مانعا للاغتيالات المتوقعة في صفوف البريطانيين في مصر يتلخص في القبض على نحو ٣٠٠ من الوطنيين المصريين ، وأن أقل اجراء لضمان عدم الاغتيالات هو القبض على مائة مصري فورا .

الا أن المشكلة الرئيسية التي واجهت سلطات الاحتلال «هي أن فترة

حجز المعتقلين تنتهى بسرعة ، وأن الحكومة المصرية لا تستطيع تجديد مدة الاعتقال طبقا للقانون المصرى ، وأن النواب الثلاثة المعتقلين فى القلعة سوف يفرج عنهم قريبا ، وهكذا صدرت التعليمات من الخارجية البريطانية الى اللورد اللنبى بأن يضغط على رئيس الوزراء المصرى حتى يعلن حالة الطوارئ ، مما يسمح لقوات الاحتلال بالقبض على الوطنيين المصريين .

كما أن وزير الخارجية البريطانية أبلغ اللورد اللنبى بأن قيام السلطة الحربية البريطانية بالقبض على المواطنين المصريين هو فى الواقع اجراء يدخل ضمن نطاق الأحكام العرفية ، وأنه لا يمكن اتخاذ هذا الاجراء قانونا بدون اعلانها ٠٠٠ فهل سيتم اعلان الأحكام العرفية فعلا ، أم أنه من حق قائد قوات الاحتلال اتخاذ ما يراه ضروريا للمحافظة على أرواح افراد جيشه ؟ (٢)

ولكن قبل الاجابة على هذا السؤال يجب أن نوضح أن الأحكام العرفية – طبقا لرأى ضباط القضاء العسكرى فى لندن – هى شىء غير معروف فى القانون الانجليزى ، وأن كان يمكن القول بأن « اعلان هذه الأحكام هو بمثابة اعلان للرأى العام باهمال الحقوق القانونية العامة » (٣) . وأضاف القضاء العسكرى فى لندن أن بعض الدول تعلن حالة الطوارئ ، وأن اعلانها فى مصر « هو من اختصاص الحكومة المصرية ٠٠٠ وأن المشكلة الحالية هى طبيعة جيش الاحتلال فى مصر ٠٠٠ فالجيش تابع فقط للسلطة البريطانية بصفته أحد أفرع أجهزة الحكومة البريطانية ، ومنذ أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فإن الجيش البريطانى لا يحق له البقاء فى مصر دون موافقتها » (٤) هذا بالإضافة الى أن « القانون الذى يجب أن يحكم العلاقات بين افراد الجيش البريطانى وأبناء الشعب المصرى هو القانون المصرى ٠٠٠ الا أنه من ناحية أخرى لا توجد مواد فى القانون المصرى تعطى للجيش البريطانى الحق فى القبض والسجن بالنسبة للرعايا

المصريين » (٥) . وطبقا للاعتبارات السابقة ، فإن قيام السلطات البريطانية بالقبض على أشخاص مشتبه في قيامهم باغتيالات سياسية هو عمل غير قانوني ، أو بمعنى آخر هو بمثابة اعلان للأحكام العرفية ٠٠٠ « وأنه إذا كان هذا هو الاتجاه ، فلا بد من اعلان هذه الأحكام ، وكذلك تبيان حدود امتداد السلطة الحربية البريطانية على حساب القانون المصري ، وبدون شك فإن حدوث ذلك سيؤدى بالرأى العام المصرى وكذلك بالدول الأجنبية الى الاعتقاد بأننا سنعود الى الحالة التى كانت قائمة فى مصر قبل اعلان تصريح ١٨ فبراير ١٩١١ » (٦) .

وإذا كان اللورد اللنبى قد أوضح استحالة أن يحكم القانون المصرى العلاقات بين جيش الاحتلال وبين أفراد الشعب المصرى (٧) فإنه تناول بعد ذلك - طبقا لمذكرة مطولة للسير M.S. Amos فى ٦ فبراير ١٩٢٥ - آراء ضباط القضاء العسكرى فى لندن بالتحليل والنقد ، فأورى بأنه عند الكلام عن الأحكام العرفية ، فإن هذا الاعلان لأصله له بالقانون الانجليزى ، ولكنه متصل بقوانين الدول التى احتلها الجيش البريطانى ٠٠٠ ويمارس سلطة هذه الأحكام قادة الجيش البريطانى فى تلك الدول ، وهى سلطة ضرورية رغم أنها محددة ٠٠٠ وهى تختلف من دولة الى دولة بالنسبة لمداها واتساعها ، وكذلك تختلف فى استخدامها من قائد الى آخر ، مما أدى فى النهاية الى استخدام اصطلاح « أحكام عرفية » .

« ويجب أن نتذكر أنه فى الأيام الأولى للاحتلال الفرنسى لبيروت » . وعندما كانت السيادة الفرنسية لا تركز على أساس سوى الاحتلال العسكرى ، فإن القائد الفرنسى أصدر اعلانا للسوريين بحالة الطوارئ état de siege أو loi martiale وهى أمور مدنية فرضها الأمر الواقع كسلطة مفوضة لمثل الجمهورية الفرنسية » .

البريطانية على الشعب المصرى ، فان هذا يمكن اعتباره اعلانا للاحكام
« العرفية » (١٠) .

واستمرت المناقشات بالنسبة لهذه المسألة فترة طويلة (١٩٢٤ -
١٩٢٧) وتساءل رجال القضاء العسكرى فى لندن عن السبب الرئيسى
للاحتفاظ بقوات بريطانية فى مصر ٠٠٠ ولاحظ هؤلاء الرجال طبقا لمذكرة
السير هوكنج قائد قوات الاحتلال فى أغسطس ١٩٢٥ أن السبب الوحيد
« للاحتفاظ بقوات بريطانية فى مصر هو حماية قناة السويس ٠٠٠ »
طبقا لوجهة النظر هذه التى يمكن أن تكون صحيحة من الناحية العملية اذا
ما استبدلنا كلمة « رئيسى » بكلمة « فقط » ، فلماذا خصص السير هوكنج
حماية بريطانية كبيرة فى الاسكندرية ؟ فاذا كان السبب الوحيد لوجود جيش
الاحتلال هو حماية مصالحنا فى قناة السويس ، فانه يمكن سحب الجيش
البريطانى من الاسكندرية ٠٠٠ الا أننا نرى أن الأساس الذى عليه قام
احتلال عسكرى لمصر هو المحافظة على النظام ٠٠٠ انه ليس
بالقطع حماية المواصلات الامبراطورية فقط ، ونحن نشك فى أن هذا السبب
هو أحد الأسباب العملية لوجود جيش الاحتلال فى مصر ، ونحن نعتقد بأن
اعلان الحماية البريطانية على مصر هى التى أبرزت أهمية دور الجيش
البريطانى فى حماية المواصلات الامبراطورية ، لأنه قبل الحرب (العالمية
الاولى) كان دور هذا الجيش هو حماية القاهرة والاسكندرية ، ولم يكن
من واجباته حينذاك حماية قناة السويس « ٠ والواقع أنه نتيجة لصرامة
الحركة الوطنية فى مصر والحاحها الشديد على تحقيق الاستقلال فى أعقاب
الحرب العالمية الاولى ، فان بعثة ملنر الاولى قدمت مسألة حماية المواصلات
الامبراطورية كموضوع قائم على أسس نظرية لتبرير وجود القوات
البريطانية فى مصر « الا أن المصريين بطبيعة الحال كانوا يعلمون أن قوات
الاحتلال لن تقنع فى واقع الحال بدور المتفرج اذا ما وقعت فى مصر ثورة

عنيفة ، وإذا خرج الثائرون فى الاسكندرية عن سيطرة البوليس أو الجيش المصرى » .

ورغم ذلك ، فليس هناك تحديد واضح لطبيعة جيش الاحتلال فى مصر ، لأنه لم يأت ذكر له فى المفاوضات المصرية البريطانية ، ولم تفلح مفاوضات ملنر فى تدعيم موقفه من الناحية النظرية .

وضعية جيش الاحتلال فى ضوء تصريح ١٩٢٢ :

لقد منح تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مصر شكلا وصف بأنه استقلال ، ولكنه احتفظ ببعض النقاط - كما سبق أن ذكرنا - تحت تصرف بريطانيا ، فالتصريح لم يضع نهاية للاحتلال العسكرى لمصر ، وهو لذلك يؤكد أن القوات البريطانية فى مصر هى باقية لممارسة التصرف فى الأمور المحتفظ عليها أى « لحماية المواصلات وحماية مصالح الأجانب ، وحماية مصر من أى عدوان خارجى ٠٠٠ وكان هذا بدون شك هو رغبة هؤلاء الذين كتبوا مسودة التصريح » وبمعنى آخر فإن سبب بقاء القوات البريطانية فى مصر « هو لاستخدامها فقط من أجل واحد أو أكثر من هذه التحفظات » .

والواقع أن القول بأن الاحتفاظ بقوات بريطانية فى مصر هو لحماية قناة السويس هو أقل أساسا بالسيادة المصرية من القول بأنها هناك لحماية الأجانب أو لحماية مصر نفسها ٠٠٠ أى أنه بإعلان مصر دولة مستقلة كاملة السيادة فإن بريطانيا تتلافى القول بأن من حق قواتها حماية مصر أو حماية مصالح الأجانب فيها ، بينما تعلن أن من حقها أن « تحتفظ » بحماية المواصلات الامبراطورية المارة عبر مصر .

ولكن يبدو أن المناقشة التى أثارت بخصوص أسباب بقاء قوات الاحتلال فى مصر وطبيعة هذه القوات لم تكن نظرية بحتة ، فهناك تساؤل

عملى ٠٠٠ هل من الحق الموروث لجيش احتلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية أفراده ، الأمر الذى يؤدى به الى القبض والمحاكمة حتى فى المحاكم العسكرية لأشخاص هددوا أمن هذا الجيش ؟ (١١)

إذا كان ضباط القضاء العسكرى فى لندن يرون أن هذا ممكن فى حالة اعلان الأحكام العرفية ، (١٢) فإن سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر تمسكت بأنه كأساس عام فإن قوات غازية لها الحق فى القبض والمحاكمة العسكرية لأشخاص ارتكبوا جنايات عسكرية ضد أفرادها . « وأن قوات الجيش البريطانى فى مصر لاتزال فى هذا الموقف ، وأنها لذلك تحرز على هذه الحقوق » ، ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة ٠٠٠ والسؤال الذى يمكن طرحه : هل قوات الاحتلال فى ذلك الوقت (سبتمبر ١٩٢٥) كانت تحوز على هذه الحقوق فعلا أم أنها قد فقدتها ؟ (١٣)

يمكن القول بأن جيش الاحتلال فى مصر قد فقد هذه الحقوق بمرضى الوقت لأن الاحتلال نفسه قد تحول الى حالة استمرارية ، ولكن هناك من رفض هذا الرأى (السير لاوسون Lawson Walton واللورد روبسون Robson . (١٤)

ووسط هذه المناقشات المستفيضة ، تبرز مذكرة واقية للمستتر بيكيت Beckett - أحد مستشارى المندوب السامى - فى ٥ اكتوبر ١٩٢٥ توضح موقف جيش الاحتلال البريطانى فى مصر ، وأنه قبل سنة ١٩١٤ ولعدد كبير من السنين كانت هناك قوات بريطانية متمركزة فى مصر . وفى عام ١٩٠٧ أشار ضباط القضاء العسكرى البريطانى الى أن طبيعة هذه القوات هى أنها قوات غازية ، وأنها طبقا للقانون الدولى فهى تملك حقوق جيش احتلال .

وبين عامى ١٩١٤ و ١٩٢٢ - واعترافا بحقوق تركيا التى لم تنكر

حتى ذلك التاريخ - فان السيادة على مصر انتقلت كلها الى ملك بريطانيا
٠٠٠ وظل الجيش البريطانى فى مصر بدون شك جيش احتلال . وبدون
جدل أيضا فان الأمر تطلب اعلان الاحكام العرفية أو الاحكام العسكرية فى
مصر ، أو بمعنى آخر وكما أوضح القضاء العسكرى فى لندن بالنسبة
لتوصيف هذه الفترة « بأنها الشكل القانونى الذى يمكن لقائد عام قوات
الاحتلال استخدامه فى الأرض المحتلة » . والواقع أنه لم يكن لمصر فى تلك
الفترة أى شخصية أو كيان خاص طبقا للقانون الدولى .

وتمضى مذكرة المستر بيكيت موضحة أنه فى سنة ١٩٢٢ وبتصريح
من جانب واحد - بريطانيا - أصبحت لمصر شخصية دولية ، وأصبح لها
السيادة على أراضيها مع بعض التحفظات ٠٠٠ أى أنه بالنسبة لمصر ظل
الأمر الواقع قائما ، ويعنى ذلك أن نقط التحفظات ظلت ضمن حقوق بريطانيا
منذ استحوذت عليها قبل التصريح ولم تتخل عنها أبدا ٠٠٠ « وهذه التحفظات
على أية حال اعتمدت على الموافقة المصرية فى البدء كما أنها تعتمد على
الموافقة المصرية فى استمرارها » .

وتصريح ١٩٢٢ يؤكد هذه النقطة بنصه على استمرار هذه التحفظات
حتى يتم عقد معاهدة بخصوصها مع الحكومة المصرية . وببساطة فهى
حقوق « لم تمتلكها مصر كدولة لها الشخصية الدولية ، وظلت هذه الحقوق
مخولة لبريطانيا . وبدون خرق للقانون الدولى فان بريطانيا لا تستطيع الغاء
الحقوق التى منحتها لمصر ، ولا مصر تستطيع ممارسة النقاط المتحفظ
عليها ، والتى لازالت تابعة لبريطانيا » .

وليس من المهم هنا مناقشة وضعية مصر ٠٠٠ هل كانت فى تلك الفترة
دولة كاملة الاستقلال ؟ أم أنها كانت شبه مستقلة ؟ أو تحت أى تصنيف
لندول يمكن وضعها ، الواقع أن ذلك الأمر لم يكن واضحا ٠٠ فلو كانت

مصر دولة كاملة الاستقلال ، « فانه يصبح بها سلطتان للسيادة كل منهما تملك وتمارس حقوقا بجانب بعضهما البعض فى الاراضى المصرية مصر تمارس كل الامور والاختصاصات التى انتقلت اليها بمقتضى اعلان تصريح ١٩٢٢ فى حدود عدم المساس بالتحفظات الأربعة . وكذلك فان الجيش البريطانى فى مصر - رغم أنه لم يأت ذكر له فى التصريح مطلقا - فانه بدونها فان بريطانيا لا يمكنها الحفاظ على مصالحها ، ولا الوفاء بالتزاماتها بالنسبة لنقاط التحفظات . ولذلك فانه من الأهمية بمكان بقاء الجيش البريطانى فى مصر حتى يمكن لبريطانيا ممارسة سلطاتها بالنسبة للتحفظات ، وبمعنى آخر فان الشكل القانونى للجيش البريطانى فى مصر قد استقر منذ سنة ١٩٢٢ ، . (١٥)

وبين التناقضات والاختلافات فى الآراء بين القضاء العسكرى فى لندن وبين المندوب السامى ومستشاريه فى مصر ، بل وذلك التغيير فى المواقف والآراء لكلا الطرفين ، فان القضاء العسكرى كان يناقش مسألة قانونية نظرية ، بعكس رجال السلطة البريطانية فى مصر ، الذين رأوا ضرورة تأكيد فاعلية قوات الاحتلال التى بدونها لا يمكن لبريطانيا الاحتفاظ بموقفها الممتاز المسيطر فى مصر .

ولا يمكن الموافقة مثلا - كما قال القضاء العسكرى فى لندن - على أن الغرض الوحيد من الاحتفاظ بجيش بريطانى فى مصر هو حماية المواصلات فى قناة السويس (١٦) . والرأى الآخر لسلطات الاحتلال فى مصر هو أنه بعد تصريح الاستقلال فانه يمكن استخدام قوات الاحتلال فى أى غرض يدخل ضمن اطار التحفظات الأربعة ، وأنه من حق بريطانيا فى داخل هذا الاطار « أن تحتفظ بحق القبض والحبس للمصريين » .

إذا كانت المسألة تدخل ضمن النقاط المتحفظ عليها .

كما أنه كان من رأى السلطات البريطانية فى مصر أنه اذا كان ضابط القضاء العسكرى قد أشاروا الى أن قوات الاحتلال البريطانى فى مصر قبل عام ١٩٢٢ هى جيش احتلال لأرض تم غزوها ، وأنه بذلك يملك سلطات الأحكام العرفية « فان وضع هذا الجيش بعد تصريح ١٩٢٢ لم يتغير فى واقع الأمر ليصبح أى شئ آخر سوى أنه جيش احتلال » .

هذا بالإضافة الى أنه اذا كان من رأى القضاء العسكرى فى لندن أن علاقات أفراد الجيش البريطانى فى مصر بأفراد الشعب المصرى يجب أن تحكمها القوانين المصرية فإنه يمكن دحض ذلك - من وجهة نظر سلطات الاحتلال فى مصر - بالقول بأنه « لا توجد محكمة مصرية مختصة بمحاكمة ضابط بريطانى قام بتعليمات من القائد العام لقوات الاحتلال بالقبض على مواطن مصرى ، ومن ناحية أخرى فان أعمال ضابط بريطانى لها علاقة بمواطن مصرى فى مصر يحكمها التشريع الملكى فى القانون الانجليزى « أعمال الدولة » ، والمحاكم الانجليزية تعتبر أن الأعمال التى تعرض لها أجنبى فى الخارج وبإرادة التاج البريطانى ، فأنها قد وقعت بعيدا عن عين القانون المحلى الانجليزى وضمن امتياز التاج . . . ونتيجة لذلك فإنه لا تقبل إقامة الدعوى من جانب أى مصرى - شعر بأنه وقع تحت الظلم - ضد ضابط أو جندى بريطانى ، فالمحاكم المصرية والانجليزية ترى أن مثل هذه الأعمال خارجة عن دائرة اختصاصها . . . ويبدو أن العلاقات بين أفراد الجيش البريطانى فى مصر وأبناء الشعب المصرى تحكمها فقط مواد القانون الدولى » .

وقد أوضح المستر بيكرت - أحد مستشارى المنسوب السامى - فى مذكرته المطولة الى أنه « منذ تمسك القانون الانجليزى بأنه يدخل ضمن امتياز التاج البريطانى اتخذ جيش احتلال بريطانى أية اجراءات للمحافظة على أمن أفرادها ، فإنه ليس هناك اعتراض من وجهة نظر القانون الانجليزى على

قيام جيش الاحتلال البريطانى فى مصر بالقبض على مواطنين مصريين تحت
أية ظروف ، وليس هناك خرق للقانون بعمل هذه الاشياء سواء باعلان
الاحكام العرفية أو عدم اعلانها » .

وهكذا نستخلص أنه من وجهة نظر المندوبية السامية فى مصر فان
« العلاقات بين أفراد جيش الاحتلال وأبناء الشعب المصرى تحكمها فقط مواد
القانون الدولى ... وطبقا للقانون الدولى فنحن نعتقد بأننا نستطيع أن
نؤكد أنه من الشروع لنا أن نكمل هذه الأمور : مع التأكيد بأنها حيوية
لحفاظ على حقوقنا الداخلة فى نقاط التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح
١٩٢٢ بطريقة أو بأخرى » . (١٧)

مقارنة بين الجيش المصرى وجيش الاحتلال :

بعد الدراسة السابقة عن طبيعة قوات الاحتلال فى مصر وعلاقتها
بالشعب المصرى فى هذه الفترة (١٩٢٤ - ١٩٢٦) يجدر بنا أن نتساءل
عن أسباب اهتمام المندوبية السامية فى مصر وكذلك رجال القضاء العسكرى
فى لندن ووزارة الحرب البريطانية بهذا الموضوع أى طبيعة قوات الاحتلال
ضمن دراسة أوسع وأشمل عن حجم وتسليح هذه القوات ، وعلاقة ذلك كله
بالشعب المصرى وبالجيش المصرى ؟

وبادئ ذى بدء لايجب أن نغفل فى المقارنة بين الجيشين دعم الشعب
المصرى الثائر لقواته المسلحة اذا ما وقعت الواقعة وثار الحرب بين
الجيشين النظاميين ، وليست ثورة ١٩١٩ التى قام بها الشعب وحده دون
اشتراك قواته المسلحة معه فيها ببعيدة عن الأذهان حينذاك .

على أية حال ، نعتقد بأن مقتل السير لى ستاك ، وانتشار الأخبار عن
تشكيل جمعيات وطنية تخطط لاغتيال الجنود الانجليز فى مصر ، هذا

بالإضافة إلى المحاولات المصرية المستميتة والهادفة إلى زيادة حجم الجيش المصرى من ناحية الأعداد وكذلك العمل على تطوير التسليح ٠٠٠ كل ذلك - فى رأينا - دفع السلطات البريطانية سواء فى مصر أو فى لندن إلى محاولة إيجاد (صيغة) تبرر بها وجود جيش احتلال فى دولة اعترفت بريطانيا نفسها فى تصريح ١٩٢٢ بأنها مستقلة كاملة الاستقلال ، وأن لها مطلق السيادة على أراضيها .

والواقع أن المقترحات المصرية انهالت من كل حذب وصوب ، وبصفة خاصة فى البرلمان لزيادة حجم وفاعلية الجيش المصرى ، مما أدى بالمندوب السامى لويد إلى أن يعبر عن دهشته للملك فؤاد ولرئيس الوزراء وللزعيم سعد زغلول من هذا الموقف فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٢٦ . كما عبر المندوب السامى عن رأيه فى أن هذا الاتجاه يتعارض مع سياسة عدم التسليح السائدة فى كل مكان ، وكذلك يتعارض مع تأكيدات الصداقة والثقة التى عبرت عنها الحكومة المصرية . كما أبلغ لويد حكومته بأن المقترحات المصرية لزيادة حجم وتطوير تسليح الجيش المصرى « هى بلاشك غير ضرورية لتأمين مصر من أى غزو أجنبى ، والذى تتكفل به الحكومة البريطانية باستمرار » ٠٠٠ وأضاف لويد أنه لا يمكن تفهم هذه الاتجاهات المصرية إلا أنها موجهة ضد بريطانيا نفسها ، وأنه إذا كان ذلك هو الاتجاه انفعلى للحكومة المصرية ، فإن الحكومة البريطانية قد تجد نفسها مضطرة فى وقت ما إلى إرسال انذار خطير يضع تحديدات قاطعة بالنسبة لحجم وقوة الجيش المصرى » ٠ (١٨)

ولكن على أى أساس رأى لويد أن يطالب بتخفيض حجم وتسليح الجيش المصرى ؟ فلا يمكن المطالبة بهذا التخفيض دون عقد مقارنة بين حجم وتسليح الجيش المصرى وحجم وتسليح قوات الاحتلال البريطانى فى ذلك الوقت ، هذا مع الاحاطة بأن الجيش المصرى يتضمن قوات الحرس الملكى .

يوضح الجنرال سينكس المفتش العام للجيش المصرى فى تقرير مفصل له فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ هذه المقارنة بين القوتين ٠٠٠ ونستطيع أن نستخلص من هذا التقرير أن الزيادة فى الحجم (عدد الأفراد) هى فى جانب القوات البريطانية ، كما أنه ليست هناك مقارنة بين القوتين بالنسبة للتجهيزات والتفوق البريطانى فى المدفعية والأسلحة الأخرى المتطورة. حينذاك ، هذا بالإضافة الى وجود قوات جوية بريطانية وانتفاء وجودها فى الجيش المصرى .

كما أشار المفتش العام للجيش المصرى أثناء المقارنة بين الجيشين أنه يمكن تجاهل « الوحدات العسكرية المصرية فى العريش والسلوم » لأن قوات العريش لا يمكنها الوصول الى القاهرة الا باستخدام الخط الحديدي عبر سيناء ، ومعلوم أن هذا الخط هو تحت اشراف الانجليز ، أما حماية السلوم فانها لا يمكنها الوصول الى المراكز المصرية الداخلية الا بطريق البحر .

وهذا الموقف أدى بالمفتش العام الى أن يستخلص أنه لاداعى لتخفيض أعداد الجيش المصرى لأن أى « تخفيض فى حجم الجيش المصرى سيبدو للمصريين على أنه عدل غير ودى وغير مقبول » .

الا أنه من ناحية أخرى ، فإن الأصرار البريطانى على أن تخفيض الجيش المصرى أمر ضرورى ووقائى بالنسبة لأمن قوات الاحتلال فى مصر ، أدى بالمفتش العام الجنرال سينكس الى الرأى القائل بأنه من الأفضل « مواجهة المسألة باتزان حتى يمكن التوصل الى قرار بالنسبة لاستمرار التخفيض ٠٠٠ وأنه أيا كان الأسلوب المستخدم ، فإن المواجهة مع المصريين ستصل الى حدود الأزمة ، وأنه من الأفضل اتخاذ أسلوب الحسم السريع » .

ويوضح سينكس كيفية اجراء التخفيض فى حجم وتسليح الجيش
المصرى كالآتى : -

١ - هناك ١١ كتيبة مشاه تنتظم فى ثلاثة لواءات : لوائين يتشكل
كل منهما من ٤ كتائب ، ولواء يتشكل من ٢ كتائب . ويمكن - طبقا لرأى
الجنرال سينكس - تسريح كتيبتين من هذه اللواءات الثلاثة ، اذا « ماشكلنا
كل لواء مشاه من ٢ كتائب فقط ، ويصبح المجموع بالتالى ٩ كتائب مشاه
نتظف . ونشرح سينكس فى هذا الصدد « تسريح الكتيبتين المشكلتين
حديثا ، واللتين تم تدعيمهما تدعيما جيدا ، وأنه لن تكون هناك صعوبة فى
امتصاص أعداد من الضباط والجنود ٠٠ الا أن نحوا من ٥٦ ضابطا يجب
اعفاؤهم من الخدمة ، وان كان يمكن ابقاء نحو ٢٥٪ من هؤلاء الضباط فى
الخدمة لمدة تمتد الى اثنى عشر شهرا ٠٠٠ وأنا أعتقد أنه من الأفضل تسريح
وحدات كاملة عن تخفيض اعداد الكتائب . وتنظيم المشاة المعتاد هو
٤ فصائل لكل سرية ، ٤ سرايا لكل كتيبة ، والتخفيض - بالنسبة للمشاه -
الى ٩ كتائب فقط فى الجيش المصرى ، تدعيمها ضعيف جدا وتنظيمها
٣ فصائل فقط لكل سرية يعد تخفيضا لايأس به ، وأى انقاص عن ٣ فصائل
لكل سرية و ٤ سرايا لكل كتيبة سيكون أمرا باعثا على السخرية » .

٢ - لم يقترح المفتش العام أى تخفيض فى حجم وتسليح الخيالة
والمدفعية .

٣ - يقدم الجنرال سينكس اقتراحا سانجا بقوله « أن هناك احتمالا
يطرح نفسه ٠٠٠ فجلالة الملك فؤاد أخبرنى فى عدة مناسبات بأنه يعتبر
الجيش المصرى حاليا كبيرا جدا ، وأوضح عن ترحيبه بانقاص عدده ،
ويبدو أن سينكس فهم كلمات الملك فؤاد خطأ ، بتساؤله « لماذا لا يقدم
جلالته المثال بتسريح قوات المشاه فى الحرس الملكى ؟ » فالملك بطبيعة الحال

حريص على تدعيم قوات حرسه لتكون بمثابة الضمان اذا ما انتشرت بين أفراد الجيش الأفكار الوطنية بجهود الزعيم سعد زغلول وصحبه ، وأن قوات الحرس الملكي المدعمة والقوية قد يمكنها التصدى للجيش المصرى اذا مال الى كفة الحركة الوطنية المناوئة للقصر والانجليز . (١٩)

ويدعم رأينا السابق بيانه قول المستر تشمبرلن فى هذا الصدد « اننى لا أتفق مع الجنرال سبنكس باشا فى اقتراحه بأن بداية يمكن اتخاذها مع الملك فؤاد لحثه على تخفيض مشاة الحرس الملكى ، لأن ذلك سوف يؤدى الى اغصاب جلالته بدون تحقيق أى مصلحة لنا ، منذ أن كان الحرس الملكى هو القسم من الجيش المصرى الأقل قابلية للتأثير بالوطنية المفرطة » . (٢٠)

٤ - وينهى سبنكس تقريره الخاص بكيفية تخفيض حجم الجيش المصرى بأنه « اذا ما تمت الموافقة على تخفيض فعال فى الجيش المصرى ، فإنه من الضرورى أن يتلو ذلك انقاص فى أعداد طلبة المدرسة الحربية » . (٢١)

لقد درست السلطات البريطانية مسألة تخفيض حجم الجيش المصرى والعمل على تقليل كفاءة تسليحه حتى لا يكون ندا - بأى شكل من الأشكال - لقوات الاحتلال البريطانى فى مصر ، ولكن لا بد من عقد مقارنة بين الجيشين حتى تتضح الصورة بالنسبة للمخاوف البريطانية من تدعيم الجيش المصرى عددا وعدة ، وكذلك المحاولات المصرية الوطنية لاقامة جيش قوى بدرجة تمكنه من انتهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، أو على الأقل أن يكون وسيلة ضغط فى أية مفاوضات مستقبلية بين الحكومتين المصرية والبريطانية . (٢٢)

وعلى أية حال ، وطبقا لتقرير مفصل للمفتش العام للجيش المصرى

عن هذه المقارنة بين الجيش المصرى وجيش الاحتلال البريطانى فى مصر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ يتبين الآتى : -

اولا : مقارنة بين حملة البنادق (المشاة)

مصرى	٧٧٢	السلوم
مصرى	١٢٥٤	الاسكندرية
بريطانى	١١٩٠	
بريطانى	٢٢٦٠	المعسكر
مصرى	٩٥٢	العريش
بريطانى	٧٠٧٢	القاهرة
مصرى	٥١٢٨	
مصرى	١٨٨٧	بنى سويف + اسيوط + اسوان
بريطانى	٢٢٦٠	السودان

« وبالنسبة للأعداد السابقة ، يوضح هذا التقرير

أن كل مدفع فيكرز = ٢٠ بندقية

وكل مدفع لويس الى أو هوتشكيس = ١٠ بندق

هذا بالاضافة الى انه لايدخل ضمن الأعداد السابقة ١٠٠٠ جندى

مصرى يتبعون سلاح الحدود ، وهم موزعون على مسافات بعيدة جدا ،

ثانيا : التسليح

١) الجيش المصرى

٢	٣٧٥	بوصة هاوتزر - عديم الارتداد
١٢	٢٩٥	بوصة مدفعية
١٦	١٠	بوند مدفعية
١٦		فيكرز

(منها ٦ مع الحرس الملكى و ٦ مع الحدود و ٤ مع المدفعية)

٢ هوتشكيس مع الحرس الملكى

مدفع لويس الى (٦ مع الحرس الملكى ، ٢ مع الحدود) ٩

ب) جيش الاحتلال البريطاني

١٢	مدفع ١٢ بوندر
١٢	٣٧٥ بوصة هاوتزر عديم الارتداد
١٠٤	فيكرز
٥٤	هوتشكيس
٢٥٨	مدفع لويس آلى

وواضح من التقرير السابق بأرقامه الصريحة أن عدد أفراد جيش الاحتلال في مصر هو ١٠٦٢٢ جندي ، كما أن القوات البريطانية في السودان يمكن تحريكها في حالة اضطرابات كبرى في مصر ونقلها الى هناك في فترة زمنية قصيرة نسبيا ، فيصبح مجموع القوات البريطانية في مصر ١٢٩٨٢ جندي بريطاني . أما قوات الجيش المصري - طبقا لتقرير سبنكس - فإن عدد أفرادها هو ١٠٩٩٣ جندي عدا ١٠٠٠ جندي يتبعون مصلحة الحدود . فإذا ما استبعدنا أيضا من قوات الجيش المصري حامية العريش وحامية السلوم ، لأن الأولى لا يمكن نقلها الى الدلتا الا بالسكة الحديد التابعة للإنجليز والممتدة عبر سيناء ، أما الثانية - حامية السلوم - فلا يمكن نقلها الا بالبحر ، ومعروف سيطرة بريطانيا على السواحل المصرية حينذاك . وهكذا يصبح مجموع أفراد الجيش المصري الذي يمكن مقارنته بالفعل بقوات الاحتلال هو ٩٢٦٩ جندي ، وبمعنى آخر فإن قوات جيش الاحتلال البريطاني تزيد في جميع الحالات عن مجموع الجيش المصري بنسبة لا بأس بها .

أما من ناحية التسليح فالتفوق في جانب قوات الاحتلال واضح لا لبس فيه ولا تعليق عليه .

وعلى أية حال ، فقد تأثر المستر تشمبرلن بأراء الجنرال سبنكس

بالنسبة للمقارنة السابقة ، والتي أوضحت أنه ليس هناك وجه للمقارنة بين الجيشين من ناحية التدعيم بالأسلحة الآلية والمدفعية ، حتى أنه أرسن الى لويد يبلغه فيها بأنه فهم من تقرير الجنرال سينكس بأن « الجيش المصرى ببقوته الحالية لا يشكل تهديدا لموقفنا العسكرى والسياسى ، وطالما أنه ليست هناك زيادة فى الأفراد او أى تطوير جوهري فى التسليح ، وكذلك طالما ظل هذا الجيش بمعزل عن أى تدخل أجنبى ، فاننا يجب أن نلاحظه بعدم اكتراث ... خصوصا وأنه يدخل فى المقارنة ذلك الجهل المتفشى بين صفوف الجنود (المصريين) والذي يجب أن نضعه فى حسابنا عند تمييز التفاوت بين فاعلية القوات المصرية وفاعلية قوات جيش الاحتلال ... ومن هذا المنطلق فان سياستنا يجب أن تتجه الى منع أى زيادة فى الأفراد أو أى تطوير لتسليح الجيش المصرى » . وأضاف تشمبرلن بأن « الالحاح على تخفيض الجيش المصرى فى هذه المرحلة لا يبدو أمرا ضروريا ... وأنه حتى تأتى ظروف تجعل من هذا الأمر مسألة حيوية ، فانه يبدو لى أن أى تحرك لتخفيض الجيش المصرى عددا وتسليحا سيكون بلاقيمة » . ومع ذلك - وعلى حد قول تشمبرلن - أنه « قد تنشأ ظروف للخلاف مع الحكومة المصرية ، وأنه فى هذه الحالة سيكون من الضرورى لنا المطالبة والاجبار على تخفيض أعداد الجيش المصرى ... ولكننى أعتقد أنه من الأفضل الانتظار الى أن تبزغ الضرورة ... وأنه حائيا فان مصالحنا مصنونة بتأكيد عدم زيادة حجم وتسليح الجيش المصرى ، وأن على المندوب السامى بلاشك ملاحظة الموقف بدقة » . وفى النهاية أكد تشمبرلن على أهمية المحادثات بين لويد والملك فؤاد والشخصيات المصرية الأخرى لمنع أى اتجاه لزيادة حجم وتسليح الجيش المصرى . (٢٤)

ولكن المسئولين المصريين مضوا فى طريقهم لاقامة الجيش المصرى القوى ، فالوزارة المصرية تحاول تدعيم الجيش بالأسلحة المتطورة حينذاك ،

وهى لا تستجيب للمذكرة التى أرسلها المندوب السامى لويد الى رئيس الوزراء منذ مايو ١٩٢٦ بخصوص الظروف التى توافق فيها الحكومة البريطانية على تعيين سردار مصرى للجيش والتى استخلصنا منها أنها ستجعل من المفتش العام الانجليزى سلطة عليا على الجيش المصرى (٢٥) . والبرلمان المصرى صار مسرحا لمناقشات مستفيضة ومثيرة بخصوص مسألة تسليح الجيش والعمل على كفاءته . والصحف المصرية امتلأت بالمقالات التى ركزت على أهمية بناء الجيش الوطنى القوى . وبالمقابل فإن المندوب السامى شرع من جانبه لاجهاض هذه الحملة الوطنية لاقامة الجيش القادر على التأثير على مجريات الأمور . وبين المحاولات الوطنية المصرية « لتحصير » قيادة الجيش المصرى والعمل على رفع كفاءة هذا الجيش ، والمحاولات البريطانية « لنجزة » قيادة الجيش المصرى والعمل على تقليص هذا الجيش عددا وعدة ، بين هاتين المحاولتين ، تطور الأمر الى ما سسمى بأزمة الجيش فى سنة ١٩٢٧ ، والتى سيتحدث عنها الفصل التالى من هذه الدراسة .



حواشي الفصل الثالث

1. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4 — Military Arrangements In Egypt and The Sudan and relevant conditions ; size and armament of Egyptian Army and legal status of army of occupation. (J. 2671/32/16). No. 125, Mr. Henderson to Mr. Austen Chamberlain (No. 635 Very Confidential) Ramleh, September 3, 1925.
2. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) Legal Status of army of occupation (J. 48/32/1925). No. 199 Foreign Office to the Law Officers of the Crown. D.G. Osborne. F.O. December 24, 1924.
3. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. op. cit., (J. 2934/32/16) No. 127 Memo. by Mr. Beckett respecting the British Forces in Egypt. October 5, 1925.
4. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., Enclosure in No. 199 (Report) Douglas Mc Garel Hogg, T.W.H. Inskip, Law Officer's Department January 5, 1925.
5. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. op. cit., No. 127 op. cit.
6. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., No. 199 op. cit.
7. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., (J. 478/32/16). No. 200 Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain Cairo. February 6, 1925.
8. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., Enclosure in No. 200 Memo. on the status of the army of occupation. M.S. Amos January 26, 1925.
9. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., (J. 478/32/16), No. 201 F.O. to Law Officers of the Crown. Mervyn Herbert F.O. February 27, 1925.
10. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., (J. 1046/32/16) No. 202 Law Officers of the Crown to F.O. Douglas Mc Garel Hogg, T.W.H. Inskip, Royal Courts of Justice, April 7, 1925.
11. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4, op. cit. Enclosure in No. 125. Mr. Percival to Mr. Henderson. Bulkeley, Ramleh, August 31, 1925.
12. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., No. 202 op. cit.
13. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. op. cit. Enclosure in No. 125, op. cit.
14. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., Enclosure in No. 200 op. cit.

15. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4, op. cit., No. 127 op. cit.
 16. F.O. P.R.O. 407-200 (d.) op. cit., No. 202 op. cit.
 17. F.O. P.R.O. 407-201 Chapter 4. op. cit., No. 127 op. cit.
 18. F.O. P.R.O. 407-203 (e.) Egyptian Army (J. 3307/114/16) No. 104 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain Cairo, December 5, 1926.
 19. F.O. P.R.O. 407-203 (e.) op. cit., Enclosure 1 in No. 104. Memo. C.W. Spinks, Major-General. Inspector-General and Acting Sirdar, Egyptian Army. Cairo, November 29, 1926.
 20. F.O. P.R.O. 407-203 (e.) op. cit. (J. 3369/25/16). No. 105 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. December 30, 1926.
 21. F.O. P.R.O. 407-203 (e.) op. cit., Enclosure 1 in No. 104. op. cit.
 22. F.O. P.R.O. 407-200 (c.) Size and Armament of Egyptian Army (J. 1201/133/16) No. 187 Memo. on the Military situation in Egypt, R. Haking Lieutenant-General, Commanding British Troops in Egypt. April 12, 1925.
 23. F.O. P.R.O. 407-203 (e.) op. cit., Enclosure 2 in No. 104 Memo. C.W. Spinks, November 29, 1926.
 24. F.O. P.R.O. 407-203 (e.) op. cit., No. 105 op. cit.
 25. F.O. P.R.O. 407-202 Chapter 4. Egyptian Army, Sirdarship and Armament (J. 1499/114/16) No. 153 Lloyd to Chamberlain, Cairo, May 28, 1926.
-

الفصل الرابع

أزمة الجيش المصري

(١٩٣٧)

تطور مسألة الجيش المصرى :

تكلّمنا فى الفصول السابقة عن تطور هذه المسألة ، بدءا من انسحاب وحدات الجيش المصرى من السودان وعودتها الى مصر ، مما ادى الى زيادة عدد أفراد هذا الجيش ، مع ما واكب ذلك من اتجاه مصر الى محاولة تدعيم قواتها المسلحة بالأسلحة المتطورة • وكانت وجهة النظر البريطانية فى ١٩٠٩ الجيش المصرى هو اقل كما وتسليحا من قوات الاحتلال فى مصر • • الا أنه مع ذلك الاتجاه المصرى الرامى الى زيادة حجم الجيش المصرى وتطوير تسليحه وتمصير قيادته ، « فان خطورة المواجهة بين القوتين ستكون أمرا بالغ الخطورة - بالنسبة لقوات الاحتلال - فى المستقبل القريب » •

ولكن المصريين مضوا فى سياستهم الوطنية نحو بناء جيش مصرى قوى يمكنه انتهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، او على الاقل كى يكون عامل ضغط فى أية مفاوضات قادمة بين الدولتين •

ومع الشهور الأولى من عام ١٩٢٧ بدأ المندوب السامى البريطانى فى التحقق من أن أمورا هامة تحدث فى مسألة الجيش المصرى ، وأن هذه الأمور تتطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ إجراءات سريعة ، وعلى حد قوله « ٠٠٠ ان مكانتنا الأخذة فى التناقص منذ عام ١٩٢٢ أصبحت تسير بمعدل سريع ، مع مصاحبة ذلك باقتراحات لزيادات ضخمة فى الجيش المصرى عددا وعدة ، وعلى الرغم من اشاراتى الواضحة بأن حكومة جلالة الملك لن توافق على مثل هذه المقترحات ، فان الحكومة المصرية تسير فى طريقها ، ونحن فى خطر المواجهة بعد فترة بأمر واقع Faits accomplis

وفى مذكرة مطولة ، يوضح لويد المراحل الرئيسية لتقلص السيطرة

البريطانية على الجيش المصرى كالاتى :

١ - عندما عين عزمى باشا كوزير للحربية فى نوفمبر ١٩٢٢ ، فانه انشأ قسما خاصا فى وزارته وتحت اشرافه لادارة بعض الأمور التى كان يشرف عليها السردار قبل ذلك ، (١) وهكذا اتخذ الوزير سياسة معادية للمصالح البريطانية ، (٢) وهذا (التجاوز) بدأ فى الزيادة حتى سبتمبر ١٩٢٣ ، عندما وصل الى حد اصداره لأوامره وعلى مسئوليته بطرد عدد من طلبة المدرسة الحربية لعدم كفاءتهم ٠٠٠ ولم يقم السردار البريطانى بالاعتراض على هذا الأمر استمرارا فى سياسته الرامية الى التمهيد للتدريج للجيش ، وبادئا فى استخدام الوزير كقناة فى اتصالاته مع الملك .

٢ - وفى يناير ١٩٢٤ - وطبقا لهذه السياسة - عين ضابط مصرى فى منصب قائد منطقة القاهرة ، مما أدى الى ضرورة استحداث منصب المفتش العام وتقليده لضابط بريطانى ، الا انه فى نفس الوقت تم تعيين ضابطين مصريين لقيادة كتيبتين مصريتين كانتا تحت القيادة البريطانية .

٣ - وفى مارس ١٩٢٤ ، أحيل شاهين بك الى التقاعد - وهو أحد الذين هاجمهم الوفد اقيامه بكبح جماح الجماهير الثائرة أثناء ثورة ١٩١٩ - بأوامر من السردار ، وطبقا لطلب من سعد زغلول باشا ، وذلك لرغبة بريطانيا فى عدم احداث أزمة فى المفاوضات التى كانت دائرة بين الحكومتين المصرية وبريطانية فى ذلك الوقت . والمهم ان تأثير هذه العملية كان عميقا على الجيش المصرى .

٤ - بعد مقتل السير لى ستاك ، اقترح وزير الحربية المصرى أن يتحمل مسئولية تدبير أمر الضباط المصريين العائدين من السودان .

٥ - فى يناير ١٩٢٥ تم تشكيل مجلس الجيش بناء على اقتراح من الملك فؤاد ٠٠٠ وكان تشكيله اساسا ليرث السلطات والاختصاصات التى كانت مخولة للسردار قبل ذلك .

٦ - فى أبريل ١٩٢٥ تحولت تبعية ادارات ومصالح الحدود والتموين والتجنيد الى الجيش المصرى ، وفى يونيو تبعتها الادارة المالية .

٧ - عندما عين موسى فؤاد باشا وزيرا للحربية فى مارس ١٩٢٥ ، فانه بذل جهودا مكثفة لتحويل ولاء الضباط المصريين اليه بدلا من تبعتهم للقادة البريطانيين ، وعقد اجتماعات مستمرة فى منزله للعديد من الضباط المصريين لتحقيق هذا الغرض . (٣)

ويتضح من مذكرة لويد السابقة ذلك التسلسل فى المحاولات المصرية (لتمصير) الجيش المصرى .

وعلى أية حال فانه منذ اعلان تصريح ١٩٢٢ ، وعلان الملك فؤاد نفسه ملكا مستقلا فى ١٥ مارس من نفس نفس السنة ، ساد المصريين شعور وطنى جارف بأنهم قد انتزعوا استقلالهم بأنفسهم ، رغم أن التحفظات الأربعة الواردة مع التصريح تسلب هذا الاستقلال جوهره وليه . ووصل الامر بأى وزارة مصرية تتولى السلطة مع برلمان قوى بأنها تجد نفسها (بين الشيطان والبحر) على حد قول لويد الذى استرسل موضحا أن « الوزراء الحاليين يخافون قبل كل شئ من استجابات البرلمان ، وهم رغم تصلبهم فى الماضى ، غير قادرين الآن على القيام بعمل ضدنا ، كما فعل أسلافهم ، وكننتيجة طبيعية فان الحكومة من أجل ارضاء البرلمان ، مع عدم الوصول الى صدام مفتوح معنا ، فانها وقعت فى بعض التورط ضدنا ، والواقع أنها ستصبح أكثر جراءة

ضدنا ، اذا لم نحرك ساكنا » • واسترسل لويد مخصصا فى كلامه انه -
« بالنسبة للجيش المصرى ، فان الارتباك والتورط قد وصل الى الحد الذى
لا يمكن ايقافه الا بأسلوب عنيف ، واننا اذا لم نفعل ذلك ، فان المسألة سوف
تتحول الى أزمة بالغة الخطورة » •

وفى هذه المرحلة من الأزمة ، أوضح لويد أن الحكومة البريطانية اذا
ما قامت بالضغط على الحكومة المصرية لكى تتخذ أى عمل عنيف ضد رغبات
البرلمان طبقا لتصريح ١٩٢٢ - فان الحكومة قد تستقيل • هذا بالإضافة
الى أن رئيس الوزراء كان يعانى كثيرا فى هذه المرحلة من الضغط الشديد
عليه من جانب حزب الوفد ، وأنه اذا ما اتسعت الهوة بينه وبين حزب
الأغلبية ، وقدمت بريطانيا فى غضون ذلك الوقت مطالب عنيفة ، فان مجلس
الوزراء قد يتخذ من هذه المطالب فرصة لتقديم استقالته •

الا ان لويد بعد أن طرح الافتراض السابق ، عاد وأورى انه يمكن
جعل الحكومة المصرية القائمة فى ذلك الوقت (ثروت باشا) مسئولة عن
تحقيق المطالب البريطانية ، « وان هناك فرصة فى ضالحنا فى المحافظة عليها
فى السلطة ، فهى نظريا تمثل الدولة ، والوزراء الحاليون هم بلا شك يرغبون
تماما فى البقاء فى السلطة ، وهم سيوافقون على مطلبنا بالنسبة للجيش
المصرى ، طالما كانت هذه المطالب معتدلة ومصاغة فى شكل مستساغ ، وعلى
أية حال ، فان أى تأخير من جانبنا ، فانه بطبيعة الحال سوف يزيد من
مصاعبنا ، لأنه ليست هناك فرصة أفضل من الفرصة الحالية فى
اعتقادى » (٤)

ومن الأهمية بمكان - من وجهة النظر البريطانية - الإشارة الى تعاطف
وزير الحربية المصرى مع الحملة البرلمانية بعد مواجهته لاستجابات عنيفة

فى البرلمان ، ووصل به الأمر الى تبني بعض موضوعات منها تخفيض الخدمة الاجبارية للمجندين من ٥ الى ٣ سنوات بهدف زيادة اعداد الاحتياط المدرب ، وكذلك العمل على تدعيم ٩ كتائب مشاة حتى تحقق مستوى رفيعا ، وبناء ثكنات جديدة فى مناطق مختلفة ، ومنع أى قيود على تسليح الوحدات المصرية ، وتشكيل قوات جوية مصرية ٠٠٠ ورغم تدخل المندوب السامى الصريح ضد هذه المطالب ، ورغم أن كل المقترحات السابقة كانت تتطلب موافقات مالية ، فانه قد تم تضمين كل هذه البنود فى مشروع الميزانية الجديدة لنقديهما الى البرلمان ٠ (٥)

أما بالنسبة لمنصب المفتش العام الانجليزى ، فقد بذلت مجهودات مصرية متتالية وقوية لسلب كل اختصاصاته وسلطاته ٠ وقد قام خشبة بك - وزير الحربية فى عام ١٩٢٦ - بمحاولات خطيرة فى هذا الصدد ، وأول محاولة له مع المفتش العام سينكس باشا وقعت فى ربيع ١٩٢٦ ، عندما حاول إعادة عدد من الضباط السودانيين الى الخدمة ، والذين كانوا قد أحيلوا الى الاستيداع لاشتراكهم فى الحركة الوطنية فى السودان فى نهاية عام ١٩٢٤ ٠

وبعد ذلك ، وفى اثناء غياب الجنرال سينكس فى اجازته الصيفية فى نفس الامم ، حاول الوزير قلب النظام الذى كان ساريا فى المدرسة الحربية فى القاهرة ، ووضع مجلس الجيش وبتعليمات منه مشروع قانون لخراج المدرسة الحربية عن التبعية للسردار ٠ ولو لم يعد الجنرال سينكس مبكرا من اجازته فى ذلك الوقت ، لكان البرلمان قد وافق على هذا الاقتراح ٠

هذا بالاضافة الى ان خشبة بك أمضى صيف ذلك العام (١٩٢٦) فى لقاءات شخصية بالعديد من الضباط من كل الرتب مستمعا الى شكاياتهم وواعدا اياهم حولا لمشكلاتهم ٠

وأخيرا بدأ خشبة بك فى القيام بالتفتيش على الوحدات العسكرية
برفقة اثنين من العسكريين من أعضاء البرلمان ، وهما صالح بك حرب
وعبد الرحمن بك عزام ، والاول كان قد انضم الى السنوسى وتحت قيادته ٦٠
من جنود خفر السواحل ، وكلاهما حارب مع السنوسى .

ولم يكتف خشبة بك بهذه المحاولات ، بل حاول ايضا جعل وزارة
الحربية هى المسيطرة على ترقية وتعيينات الضباط وعن طريقه هو
شخصيا « وهكذا عدلت لجنة الضباط ومجلس الجيش من توصياتهما
بالنسبة للترقيات والتعيينات ، حتى لا تتعارض هذه التوصيات مع رغباته »
ووصل الأمر بالوزير فى بعض الحالات الى رفض توصيات المفتش العام .
ونتيجة لتدخل الوزير ، اقترح البرلمان توسيع اختصاصات لجنة الضباط
ومجلس الجيش على حساب السردارية والمفتشية العامة بهدف جعل وظيفة
المفتش العام بلا فاعلية (٦) .

كما انه تقرر - طبقا لمشروع الميزانية الجديدة - ادماج مصلحة الحدود
مع خفر السواحل فى ادارة واحدة ، وهذا القرار يبدو انه ادارى بحت ،
ولكن الحقيقة هى أن وزير الحربية كان يرغب فى اعفاء خمسة من الضباط
البريطانيين السبعة العاملين فى المصلحة ، وأن يحل محلهم فى نفس الوقت
Pari Passu ضباطا مصريين ممن شاركوا فى الحرب مع السنوسى ، أو
من الذين اعيدوا من السودان بعد مقتل السردار ، كما انه اصدر تعليمات
كتابية بالفعل بالنسبة للعائدين من السودان ٠٠٠ الا أن المندوب السامى
تدخل فى الامر ، مما أدى الى استبقاء الضباط البريطانيين فى مصلحة
الحدود ، (٧) وأن كان الوزير قد أوضح انه قد وضع شروطا جديدة للتعاقد
معهم فى الميزانية القادمة وذلك لاستبعادهم ، (٨) كما انه خصص بندا فى
الميزانية للضباط العائدين من السودان لتخصيص وظائف لهم . (٩)

وأكثر من ذلك ، اقترح الوزير تحويل قوافل الجمال ودوريات السيارات - بالنسبة لمصلحة الحدود - الى قوة بوليسية بدون سلطة مركزية ، كما أنه في نفس الوقت قامت الحكومة بدراسة مشروع لتطبيق القانون المدنى والادارة المدنية على القبائل النائية ، بدلا من سريان التقاليد القبلية . (١٠) وكان الغرض من هذه الخطوات هى بطبيعة الحال لفرض السيطرة المصرية على القبائل العربية التى تقطن مناطق الحدود ، وفى نفس الوقت P. o Tanto الغاء النفوذ البريطانى عليها . (١١) ويصور لويد خطورة الموقف بالنسبة للمصالح البريطانية بقوله « أن نائب المدير العام لمصلحة الحدود - وهو فى الوقت نفسه القوة المحركة للمصلحة - مشهور ببغضه للانجليز ، وهو يعمل فى اتصال وثيق مع الوزير ، وقد قام بمحاولات عديدة للحد من مكانة وسلطة الضباط البريطانيين العاملين فى المصلحة . ويمكن القول بايجاز ان موقف حاكم عام سيناء - الانجليزى - بوجه خاص قد ازداد صعوبة . ولا ننسى أن مصلحة الحدود هى مصلحة كبيرة ، وأنها تلعب دورا هاما فى خطة الدفاع عن مصر ، وأن نجاحها الحالى فى التعامل مع البدو الذين لا يخضعون لأى قانون إنما يرجع الى الضبط والربط وحسن الانتظام العسكرى والادارة المركزية » (١٢)

واعتبر لويد أن من بين الأساليب العددية أيضا قيام البرلمان المصرى بمناقشة اقتراح لبعض النواب فى ٢ مارس ١٩٢٧ لتغيير نظام الخفراء القائم وجعله يسير طبقا لقانون التجنيد الاجبارى ، وأن يقوم ضباط من الجيش بتدريب الخفراء ، وعلق لويد على ذلك بقوله « أننا لا يمكننا اغفال مغزى هذا الاتجاه » (١٣)

والواقع أن الاقتراحات المصرية بتخفيض مدة التجنيد الاجبارى من ٥ الى ٣ سنوات ستزيد من قوات الاحتياط المدربة على استخدام السلاح ،

والتي يمكن استدعاؤها فى أى وقت ، وامكان مضاعفة القوات المسلحة بهذه الأعداد من قوات الاحتياط ، كما أن تدريب الخفراء على أيدي ضباط من الجيش المصرى سيزيد أيضا من قوة حملة البنادق ، ولا تدخل كل هذه الأعداد فى الإحصاء الرسمى لعدد أفراد الجيش المصرى رغم أنها بالفعل تشكل قوة لا بأس بها .

تطور الجيش المصرى حجما وتسليحا :

يمكن بتحليل تطور الجيش المصرى فى هذه الفترة أن نستخلص أن هناك مخططا مصرية لزيادة فاعلية هذا الجيش كما وتسليحا ، مما قد يؤدي فى النهاية الى اتخاذ سياسة معادية لبريطانيا ٠٠ والتقرير التالى الذى أرسله اللورد لويد الى المستر تشمبرلين فى ٣ مارس ١٩٢٧ مع التحليل الخاص به يوضح هذه الحقيقة :

١٩٢٦	١٩٢٢	١٩١٤	
١١	٧	٣	كتائب المشاة
٤	١	١	بطارية مدفعية
٢	١	١	س حراسة مدفعية
٢	١	١	اورطة خيالة
١٠٥٨١	٤٨٠٠	٢٥٠٠	اعداد الافراد

والزيادة السابقة هى عبارة عن :

- (١) المشاة : فى عام ١٩١٤ كانت هناك ٦ كتائب مشاة فى السودان ، منها ٤ كتائب أعيدت الى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ، وبعد الحرب بقيت منها اثنتان فى مصر وأعيدت اثنتان الى السودان ٠ ولكن لم تلبث أن أعيدت هاتان الكتبتان الى مصر فى نوفمبر ١٩٢٤ بعد مقتل السردار .

وفى عام ١٩٢٥ ، زاد الجيش المصرى بكتيبتين مشاة مع تدعيم أفضل ،
وبصفة رئيسية لاستيعاب العائدين من الكتائب السودانية .

(ب) المدفعية : بعد مقتل السردار ، أعيدت ٣ بطاريات مدفعية وسرية
حراسة مدفعية الى مصر .

(ج) الخيالة : تم تشكيل أشرطة خيالة جديدة لاستيعاب العائدين من
السودان .

هذا بالإضافة الى أن الحرس الملكى الذى شكل اعتبارا من عام ١٩٢٢
أصبح فى عام ١٩٢٧ يتكون من ٣٩ ضابطا و ٩٧٦ من رتب أخرى . (١٤)

ونستخلص مما سبق أن الزيادة الحقيقية فى الجيش المصرى فى مصر
— ما عدا الاستثناء الخاص بالحرس الملكى — كانت نتيجة لعملية اخلاء
الجيش المصرى للسودان . (١٥)

وكان الجيش المصرى فى عام ١٩١٤ تحت القيادة البريطانية ، وكان
السردار مقيما فى السودان ، وكانت كل الرئاسات والقيادات وهيئات
المصالح والادارات بريطانية ، أما فى عام ١٩٢٧ ، فكان هناك فقط ٩ ضباط
انجليز يخدمون فى الجيش المصرى ، وأحدهم هو المفتش العام الذى من
المفروض أنه يمثل السردار ، ولكن الحكومة المصرية رفضت اعطاءه لقبا
أعلى من مفتش عام له اختصاصات تنفيذية .

وإذا قارنا بين تسليح الجيش المصرى فى عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٦
لوجدنا أن التسليح فى العام الأول كان عبارة عن ٦ مدافع ٢٩٥ بوصة
و ٤ مدافع مكسيم ٤٥٠ ر وبنادق عيار ٣٠٣ ر ١٠ أما فى عام ١٩٢٦ فقد تم تدعيم
المدفعية والمشاة حتى أصبحتا تضماني ٢ مدفع ٣٧٥ بوصة هاوتزر ، و ١٢
مدفع ٢٩٥ بوصة ، ٦ مدافع ١٠ بوندر ، ٤ مدافع فيكرز الى وبنادق ٣٠٣ ر

أما الحرس الملكى فقد تم تسليحه بعدد ٦ مدافع فيكرز آلية ، ٢ مدفع الى هوتشيكس ، ٦ مدافع لويس عدا البنادق . (١٦)

واستخلص لويد من الملاحظات السابقة بالنسبة لزيادة الجيش المصرى كما وتسليحا ، أنه لابد من اتخاذ موقف بريطانى صلب تجاه مخططات الحكومة المصرية الرامية الى اقامة الجيش المصرى القوى مهما كانت النتائج ، لأن هذه النتائج مهما كانت ستكون شيئا قليلا بالمقارنة بما يمكن أن تجابهه بريطانيا فى وقت لاحق . « فالبرلمان المصرى سوف يطلب فى المستقبل القريب تنفيذ المسائل الآتية :

(١) تدعيم كتائب المشاة ، مع تشكيل كتيبتين جديدتين ، وهذا يؤدى الى زيادة المشاة بعدد ٣٦ ضابطا و ١٦٢٠ من رتب اخرى .

(ب) تخفيض مدة التجنيد الاجبارى من ٥ الى ٣ سنوات ، ويعنى هذا زيادة قوات الاحتياط ، وأن هذا المشروع هو لارضاء الفلاحين الذين تآتى منهم غالبية الجنود ، وليست هناك خطورة من هذا الاجراء لأن استدعاء الاحتياط فى وقت الطوارئ هو أمر بالغ الصعوبة فى مصر .

(ج) شراء ٢٢ مدفع رشاش للكتائب المشاة . وهذه المدافع هى اضافة خطيرة الى تسليح الجيش المصرى .

(د) اقتراح ادماج مصلحة الحدود مع خفر السواحل بهدف وضعهما تحت الادارة المصرية .

(هـ) البدء فى تشكيل قوات جوية مصرية .

ومن النقاط السابقة اعتبر لويد أن (أ.ب) هما نسبيا غير مرفوضين فى حد ذاتهما ، بينما (ج.هـ) لا يمكن تنفيذهما بدون مساعدة البريطانية . أما النقطة (د) فهى فى درجة أقل من الأهمية بالنسبة للمشاكل الرئيسية . كما

أضاف لويد أنه كلما مضى الوقت ، كلما زادت الصعوبات أمام بريطانيا ، .
وأن الحسم السريع هو أفضل من الانتظار لفترة تالية * (١٨)

كما أوضح لويد أنه لم تفهم حكومة مصرية واحدة حقيقة تصريح
١٩٢٢ بالنسبة للجيش المصرى ، فالتصريح لم يضع تحديدا ولا قيودا على
الوحدات العسكرية المصرية ، مما أدى الى تشجيع العمل على تبعية هذه
الوحدات للسيطرة الوطنية ، ومحاولة تدعيم الجيش المصرى عددا وعدة *
وأضاف لويد أن البرامج العسكرية التى وضعها وزراء الحربية المتتابعون
تتعارض مع اثنين من التحفظات .. فزيادة القوة الحربية المصرية تهدد
المواصلات الامبراطورية وخصوصا بالنسبة لقناة السويس ، كما أنها تعقد
الدفاعات البريطانية عن مصر ضد العدوان الخارجى ، كما أن هذه الزيادة
« ستجعل دفاعنا عن المصالح الأجنبية فى مصر أكثر صعوبة » واسترسل
لويد موضحا أن بريطانيا بالاضافة الى ما سبق « سوف تواجه بعض
الاقتراحات القوية والمحاولات الذكية لاضعاف مكانة المفتش العام والضباط
الانجليز الذين يعملون معه ، وكذلك الذين يعملون فى مصلحة الحدود وخفر
السواحل ، كما تواجه الاقحام التدريجى للجيش المصرى فى السياسة » *

خطة لويد لحل الأزمة :

حال لويد الموقف بأن أمامه أن يختار أسلوبا من ثلاثة أساليب مطروحة
للتعامل مع المصريين : أولا أن يترك الأمور تسير فى طريقها بأمل أن
الاعتبارات المالية سوف تمنع الحكومة المصرية من السير بعيدا فى هذا
المضمار ، وثانيا أن يقوم بعرقلة هذه الاتجاهات باستخدام الضغط الشخصى
وغير الرسمى ، وثالثا أن يقدم مطالب محددة للحكومة المصرية (على شكل
انذار) *

وأوضح لويد أن السبيل الأول لا يمكن أن يكون فعالا ، لأن الحكومة

المصرية قد صح عزمها على اقامة الجيش المصرى القوى مهما كلفها الامر .
اما السبيل الثانى فان نتائجه غير مضمونة ، وهكذا لم يتبق من سبيل لحل
الازمة سوى السبيل الثالث . و اردف لويد انه من الواضح « انه ليس لدينا
خيار سوى ارسال المطالب البريطانى الى الحكومة المصرية بدون تأخير
وبشروط حاسمة وبصيفة ودية . . على ان ندعم مطالبنا بكل قوة ممكنة . .
واذا ما فعلنا ذلك ، فان هذا التدعيم سوف يحقق كل الظروف الممكنة لحل
الازمة دون عنف ، وذلك بالمقارنة بما قد نضطر الى ان نفعله فى
وقت لاحق » (١٩)

وقد وافق تشمبيرلن على آراء لويد السابقة ، مع التأكيد على ان اى
سياسة يتم اختيارها بالنسبة للعلاقة مع الحكومة المصرية ، يجب ان تكون
معقولة وبناءة طبقا لما تسمح به الظروف . (٢٠)

ويبدو ان لويد كان يحاول فى هذه المرحلة وضع حل شامل للازمة ،
لانه فى ٩ مارس ١٩٢٧ أوضح ان مخططاته لا ترمى فقط الى منع الارتباك
القائم فى السياسة البريطانية تجاه زيادة الجيش المصرى عددا وعدة ، بل
ايضا لتقديم اسس تسوية نهائية ، عندما تكون هذه التسوية محتملة
الوقوع . (٢١)

وبدا لويد فى ابراز خطته القادمة لحل الازمة مركزا على ان اسس
الحل الشامل انما تستند على مبدأ (الأخذ والعطاء) اما الأخذ البريطانى
فانه يركز على الاسس الآتية : -

١ - المحافظة على سلطات ومكانة المفتش العام ، مع التذكير بانه عند
تأسيس قوة الدفاع السودانية فى يناير ١٩٢٥ ، فان هدلستون باشا - طبقا
لتعليمات اللورد اللنبى - فوض كل سلطاته الى المفتش العام وانه قد تم ابلاغ
الحكومة المصرية بذلك . . . الا ان هذه الحكومة لم تعتبر المفتش العام ابدا

ممثلاً للسردار ، رغم اضطلاعهم باختصاصات منصب الأخير منذ ذلك الوقت .
كما اقترح لويد منح المفتش العام رتبة الفريق وزيادة مناسبة في راتبه ، كما
أوضح أن استجابة الحكومة المصرية لهذه المطالب تعنى اعترافها بأن وزير
الحربية هو فقط القناة الرسمية الادارية لرفع توصيات لجنة الضباط الى
الملك . (٢٢)

٢ - تعيين ضابط بريطاني عظيم في القيادة المصرية ، ليحل محل
النتن العام أثناء غيابه . (٢٣) ويمكن أن يلعب هذا الضابط بمساعد
المفتش العام ، لأنه لا يمكن عمليا الاعتماد على ضابط تنفيذي واحد .
واستخلص لويد أن المفتش العام سيسعده بطبيعة الحال الاعتراف الرسمي
بالسلطات المفوضة له من قبل هدلستون باشا ، وكذلك تعيين مساعد له ،
وأنه يمكنه بهذا الأسلوب تحقيق الأهداف البريطانية بالنسبة للجيش المصري
لفترة غير محدودة ، باعتبار أن مكانة سينكس باشا في الجيش المصري
هي - من وجهة النظر البريطانية - أهم نقطة في المسألة كلها .

٣ - وضع مصلحة الحدود - التي سوف يتم ادماجها مع خفر
السواحل - تحت السيطرة المباشرة للمفتش العام ، مع استمرار (الوضع
الراهن) بالنسبة لهذه المصلحة . « لأنه سيكون على حسابنا تحولها الى
الادارة الوطنية ، على اننى لا ألح على ضرورة إعادة تعيين مدير عام بريطاني
لها ، بشرط أن لا يعمل ضابط بريطاني تحت امره ضابط مصري الا
كمستشار » . (٢٤)

كما اعترض لويد على اقتراح تشمبرلن الخاص بفصل مصلحة الحدود
عن وزارة الحربية لأن هذا الاقتراح - في رأيه - اذا ما تم تنفيذه ، فإنه
سيؤدي بالسلطات البريطانية الى أن تفقد رقابتها على الحدود المصرية ،
وتحول هذه المصلحة الى وضع جديد كلياً ، هذا بالإضافة الى أن القبائل في

المناطق النائية هي أساس قيادة الانجليز تحت الحكم العسكرى عن الحكم
المدنى ، كما أوضح لويد انه من الخطورة بمكان معاملة مصلحة الحدود
وكانها منفصلة عن المشكلة كلها • (٢٥)

وكان هذا - فى رأى لويد - هو (الأخذ) البريطانى الذى يركز على
البنود الثلاثة السابقة ٠٠٠ وأنه فى مقابل موافقة الحكومة المصرية على تلك
البنود ، أو بالأحرى على ذلك (الأخذ) البريطانى ، فإنها تستحق (العطاء)
البريطانى أيضاً ، وذلك عنى شكل حصولها على تدعيم بالأسلحة المتطورة
لكتائب المشاة التسعة ، وتخفيض فترة التجنيد الاجبارى من ٥ الى ٣ سنوات ،
والبدء فى تشكيل قوة جوية مصرية • (٢٦) الا ان لويد - من ناحية اخرى -
عبر عن اعتقاده فى انه يجب عدم السماح للحكومة المصرية - فى تلك المرحلة -
بالحصول على ٢٢ مدفع الى (رشاش) والتي كان قد وعد بها اللورد اللبى ،
لأن مثل هذه الزيادة فى تسليح الجيش المصرى - فى رايه - ستؤدى
ببريطانيا الى ضرورة تدعيم جيش الاحتلال ، وعدم تركز أى قوات مصرية
على طول قناة السويس ، أو على خط مواصلات القاهرة - الاسماعيلية • (٢٧)
وعلاوة على ذلك ، وطبقا لرأى قائد عام قوات الاحتلال ، فإن أى حكومة
(انسانية) ستبعد استخدام الأسلحة الآلية ، « لأنه اذا ما قام صراع ضد
الأسرة الحاكمة - رأى ترى - ترغب بعض قطاعات من حزب الوفد فى القيام به -
فإن الجندى الوطنى قد ينضم الى الثائرين ، وأنه اذا كان مسلحا بسلاح الى ،
فانه سيصبح من الصعب كثيرا على قواتنا المحافظة على النظام دون اراقة
دماء كثيرة » • (٢٨)

الا ان لويد - لاعتبارات كثيرة - عاد واقتنع بوجهة نظر تشمبرلن
بتخصيص بيع المدافع الآلية الى الجيش المصرى ، فى مقابل تنفيذ المطالبات
البريطانية ، وان كان قد وضع بعض الاجراءات الوقائية لتنفيذ هذه العملية •

« فهذه الأسلحة يمكن تقديمها فقط للجيش المصرى فى مقابل تعيين ٤ ضباط بريطانيين كخبراء ، وبواقع ضابط واحد لكل لواء من ألوية المشاة الأربعة ، وإن الحكومة المصرية ستجد نفسها مضطرة الى قبول هذه الخبرة » .

وأضاف لويد أن المفتش العام بحصوله على السلطات الفعالة سيشعر بالثقة ، ويستطيع بذلك أن يسيطر على استخدام هذه المدافع الآلية ، والتقليل من خطورة استخدامها . (٢٩)

وقد وافق الجنرال هوكنج - قائد قوات الاحتلال - بالتالى على تدعيم الجيش المصرى بهذه المدافع الآلية ، بشرط أن توافق الحكومة المصرية على الترتيبات السابقة كإجراء وقائى بالنسبة لأمن قوات الاحتلال فى مصر .

واتفق أيضا كل من لويد والمفتش العام وكذلك قائد قوات الاحتلال فى أن الطريق المؤكد لإبعاد الجيش المصرى عن السياسة فى ذلك المرحلة من التطور ، هو تحقيق السيطرة البريطانية على الترقيات والتعيينات والأوسمة على خطوط سليمة ٠٠٠ أما العمل على استبعاد الضباط البريطانيين عن الجيش المصرى - وهو المبدأ الذى كان يعتنقه السير لى ستاك - فأمامه اعتراضات قوية من وجهة النظر البريطانية :

١ - أن تهدد مصر بالضمائمات التى تطالب بها بريطانيا سيصبح من الصعب تحقيقه .

٢ - أن الجيش المصرى سيتحول بسرعة الى جهاز سياسى .

٣ - أنه بالنسبة لمصلحة الحدود ، فإن بريطانيا ستفقد نفوذها على القبائل فى المناطق النائية بدون الحصول على أى تعويض فى مقابل ذلك (٣٠)

وأكد لويد - فى هذا السياق - أن بريطانيا تتعامل مع حكومة رفضت السماح بشرعية التحفظات الأربعة ، وأنه يمكن التعامل مع أى حكومة مصرية

نتمسك بالمرافقة على هذه التحفظات ٠٠٠ » . لا أنه مع وجود برلمان معها فإنه لا يمكن لأى حكومة مصرية اتخاذ سياسة ايجابية مع بريطانيا » (٣١)

وفى ٢٢ مارس ١٩٢٧ اقترح لويد كعملية (تكتيكية) الاتصال بالحكومة المصرية على الخطوط التالية :

« نحن نطلب تسوية ودية مع مصر ، وأيضا كانت هذه التسوية ، فإنها سوف تساعدنا فى حماية مصالحنا الحيوية ، ومن بين هذه المصالح حماية مواصلاتنا الامبراطورية ، وحماية مصر من العدوان الأجنبى . ونحن نتمنى أن يتحول الجيش المصرى الى قوة حديثة ذات كفاءة ، وتشكل جزءا مكملا لخططنا الدفاعية ، ونحن مستعدون أن نمنح مصر كل المعاونات لتشكيل مثل هذه القوة طبقا لشروط خاصة طالما هى متعاونة معنا . ويجب أن يتم تدريب هذه القوة المصرية الحديثة على الخطوط البريطانية ، مع توافر العدد الأدنى من الضباط (الخبراء) البريطانيين اللازمين .

« ونحن قد جذبنا الانتباه مؤخرا - أكثر من مرة - الى اتجاه غير مريح من جانب الحكومة المصرية لجعل الجيش المصرى أداة سياسية ، وهذا ما أدى الى انهيار جيوش عديدة فى مناطق كثيرة . قد صاحب ذلك مجهودات لالغاء سنطات المفتش العام والضباط القليلين الذين لا يزالون يعملون فى خدمة وزارة الحربية . وهذه الاتجاهات سوف تقضى على فرص التسوية الودية للمسألة . وأنا أرجو مخلصا التوفيق فى دفع أساس الحل المرضى لكلا الدولتين ، ولذلك أطلب من مصر إعادة النظر فى موقفها .

« ومن أجل التوصل الى تسوية مؤقتة Modus Vivendi فنحن من جانبنا مستعدون للموافقة على اقتراحات معينة فى مجال مصر ، على أن تقوم مصر بالمقابل بمراعاة مصالحنا . »

« وإذا لم توافق الحكومة المصرية على هذه المقترحات ، فلا بد أن يكون واضحا أنه ليس أمامنا خيار ، بل اعتبار الجيش المصرى كعدو محتمل لنا ، وفى هذه الحالة سوف نضطر الى اتخاذ اجراءات وقائية بدون تأخير لحماية حقوقنا ومصالحنا » . (٣٢)

الا أن هذه السياسة - فى رأى لويد - لا يمكن أن تكون سوى حل مؤقت لأن الحكومة المصرية سوف تفضل فى النهاية أن تقدم استقلالها . الا أن مستشارى لويد أبلغوه أن قسما كبيرا من رجال حرب البوسنة يعارض المطالب البريطانية ، ومع ذلك سجل لويد أن سعد زغلول هو حجر الزاوية فى الموافقة أو الرفض بالنسبة لهذه المطالب . (٣٣)

كما أضاف لويد « أنه من المحتمل أن يتحقق سعد زغلول من أن مصر قد تفقد أكثر بالمخاطرة بأثارة أزمة مع بريطانيا فى هذه الفترة ، لأنه من المتوقع أن تجد مصر نفسها لفترة غير قصيرة بدون وزارة ٠٠٠ وفى مثل هذه الحالة ، فإن تسلط القصر على مجريات الأمور السياسية سيكون أمرا محتملا » . (٣٤)

وعبر لويد عن اعتقاده بأنه فى امكان تشمبرلن الدفاع عن مقترحاته فى مجلس العموم رغم أنها بمثابة تسوية مؤقتة للمسألة ، (٣٥) وأنه يمكن تلخيص المسألة أمام الحكومة البريطانية ببساطة ، بأنه لا يمكن التعامل مع أى حكومة مصرية مهما كانت متعاطفة مع الانجليز مع وجود برلمان معها ، وأنه لا بد من وقفة بريطانية صلبة ضد المشروعات المصرية لاقامة الجيش المصرى القوى . (٣٦)

كما أبرز لويد عن استيائه بالنسبة لعلاقاته مع رئيس الوزراء المصرى (ثروت) فبعد أن كانت هذه العلاقات ودية ، فأنها ساءت كنتيجة حتمية لتمسك المندوب السامى بالدفاع عن المصالح البريطانية ، وأن الجيش المصرى هو أخطر نقطة فى هذه المصالح . (٣٧)

وقد علق تشمبرلن على آراء لويد بأنه من المهم - من وجهة النظر البريطانية - جعل الحكومة المصرية توافق على ممارسة الجنرال سينكس وغيره من الضباط البريطانيين لسلطاتهم ، وأن الحصول منها كتابة على هذه الموافقة يعد أمرا ملزما في انتظار عقد اتفاق نهائي بالنسبة للتحفظات الواردة في تصريح ١٩٢٢ .

كما ركز تشمبرلن على أهمية تنسيق التعاون بين الجيشين المصرى (ثروت) فريد أن كانت هذه العلاقات ودية ، فأنها ساءت كنتيجة حتمية لتمسك المندوب السامى بالدفاع عن المصالح البريطانية ، وأن الجيش المصرى هو أخطر نقطة فى هذه المصالح . (٣٧)

وقد علق تشمبرلن على آراء لويد بأنه من المهم - من وجهة النظر البريطانية - جعل الحكومة المصرية توافق على ممارسة الجنرال سينكس وغيره من الضباط البريطانيين لسلطاتهم ، وأن الحصول منها كتابة على هذه الموافقة يعد أمرا ملزما في انتظار عقد اتفاق نهائي بالنسبة للتحفظات الواردة في تصريح ١٩٢٣ .

كما ركز تشمبرلن على أهمية تنسيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى للدفاع عن مصر ، وأن « مزايا ذلك واضحة ٠٠٠ فأننى أقلل من المخاطرة التى قد نواجهها لو أن مصر نجحت فى دخول عصبة الأمم . والواقع أن ضعف موقفنا يرجع بصفة رئيسية الى أن منظمة دولية مثل محكمة العدل لن تعترف بأن التحفظات الأربعة تجعل وجود جيش الاحتلال فى مصر أمرا مشروعا (قانونيا) ، الا أنه باتفاق عسكرى مكتوب يمكن وضع أساس للمشاركة وبموافقة كلا الطرفين . كما أن مثل هذا الاتفاق بطبيعة الحال ، سيدعم شيئا مامسالة ابعاد الجيش المصرى عن المسرح السياسى » . (٣٤)

كما أبرز لويد قلقه وخوفه من أن يصدر البرلمان المصرى فى هذه الفترة

قرارات خاصة بالجيش المصرى يضع بها بريطانيا أمام الأمر الواقع
Faits accomplis وأوضح أن مثل هذا العمل سوف يجعل اتصالاته مع
الحكومة المصرية أكثر صعوبة ، وسلم بأن أمله الوحيد يتركز فى محاولة
اقناع رئيس الوزراء بالعمل دون أن يستسلم للضغط من جانب الوفد
والبرلمان .

كما طلب لويد من تشمبرلن أن يمنحه السلطة فى اتخاذ أية إجراءات
تسريعية فى حالة فشله فى إقناع البرلمان عن اتخاذ قرارات متطرفة - من
وجهة النظر البريطانية - وأنه فى مثل هذه الظروف « ٠٠٠ فأننى سأقدم الى
مجلس الوزراء فرصة للتعاون الودى على الخطوط العامة للمذكرة التى سبق
أن اقترحتها فى ٢٦ مارس » (٣٩) واسترسل لويد موضحا « أن رفضها لهذا
العرض البريطانى سوف يساعدنى فى اتخاذ الحل الذى أراه » (٤٠)

وقد وافق تشمبرلن على مقترحات لويد السابقة ، كما أكد على لويد
بأن لا يصور للمسئولين المصريين بأن المدافع الآلية هى مرتقبة الوصول
الى مصر . (٤١)

والواقع أن خطط لويد ومقترحاته وآراءه فى كيفية حل أزمة الجيش
المصرى فى هذه المرحلة ستكون أساسا للطريقة التى عالج بها هذه المسألة
الشائكة - من وجهة النظر البريطانية - وستكون كذلك أساسا لاتصالاته
المكثفة فى هذا الصدد ، عملا على حل الأزمة بأقل قدر من الخسائر فى جانب
بريطانيا وبأقل قدر من التدخل فى الشؤون المصرية .

« اتصالات لويد لحل الأزمة : »

فى أوائل مايو ١٩٢٧ ، بدأ لويد اتصالاته المكثفة مع المسئولين

المصريين لاجهاض تلك الفورة الوطنية من أجل بناء الجيش المصرى القوي ،
فهو بعد الدراسات التى أعدها ، والمراسلات العديدة التى تبادلها مع
المسؤولين فى وزارة الخارجية البريطانية ، بدأ خطة العمل بهذه الاتصالات .
فبدأ فى بداية مايو ١٩٢٧ بمقابلة مع الملك فؤاد ، وتطرق الحديث بينهما
عن أزمة الجيش المصرى . وقد امتدح الملك التدخل الانجليزى فى شئون
جيشه ، وأوضح أن هذا التدخل ليس فقط خطوة متعقلة بل انها متأخرة
أيضا . واعتبر لويد أن آراء الملك معقولة ومعتدلة . ثم سعى المندوب السامى
بعد ذلك - وأثناء مقابلته مع الملك - فى تعميق الهوة بين الملك وحزب الوفد
باشارته الى أن من أهداف الوفد الاطاحة بالأسرة المالكة . وفى النهاية
استخلص لويد من الملك وعدا بأن يبذل جلالته كل مساعيه لضمان الموافقة
على المطالب البريطانية ، كما أوضح بأن ثروت باشا (رئيس الوزراء) سوف
يسعى للموافقة عليها ، ولكنه شكك فى موقف سعد زغلول .

أما ثروت فقد أوضح - أثناء مقابلة له مع المندوب السامى فى نفس
الفترة - عن أمله فى أن يكون قادرا على تلبية الرغبات البريطانية ، الا أنه
طلب جعل هذه المسألة شخصية وغير رسمية حتى يجد الفرصة لمناقشتها مع
الملك وفى اجتماع مجلس الوزراء ، وقد وافق لويد على ذلك ، ولكنه علق
بأنه سوف يؤكد بأن الحكومة البريطانية لن توافق على سياسة التسوية .
وأن موقف المفتش العام يجب أن يتحدد فى القريب العاجل . (٤٢)

ويبدو أن ضغط أزمة الجيش كان كبيرا على الحكومة البريطانية ،
حتى انها قامت بعدة اتصالات دولية بخصوص هذه الأزمة ، ففي ١٠ مايو
١٩٢٧ استدعى المندوب السامى السفير الفرنسى فى القاهرة ، السيد
جييلارد Gaillard وأبلغه باتجاهات الحكومة البريطانية بالنسبة لأزمة
الجيش المصرى ، وقد أبدى الممثل الفرنسى موافقة حكومته الكاملة على

السياسة البريطانية ، كما عبر عن وجهة نظره فى أن الحكومة المصرية قد تفضل الموافقة على المطالب البريطانية عن المخاطرة برفضها . (٤٣)

كما أن السنيور موسلولوينى أرسل الى سفيره فى القاهرة فى نفس الفترة ، يطلب ابلاغ المندوب السامى تعاطفه واستعداده لبذل أى مساعدة بالنسبة للصعوبات التى تواجه بريطانيا مع الحكومة المصرية بالنسبة لأزمة الجيش . (٤٤)

واستمر لويد فى اتصالاته المكثفة مع المسئولين المصريين ، فقابل ثروت باشا مرة أخرى فى ١٢ مايو ١٩٢٧ وعرض عليه خطة للتعاون الودى فى الامور الحربية بتعليمات من الحكومة البريطانية . الا أن رئيس الوزراء أوضح بأن المطالب البريطانية غير معقولة ، وأبرز شكوكه بالنسبة لمساعدة سعد زغلول فى الموافقة على هذه المطالب . وأضاف رئيس الوزراء أنه سوف يزور سعدا فى مزرعته بالريف ويناقش معه تطورات الأزمة . كما تساءل ثروت عما اذا كانت بريطانيا ستوافق على مقترحاته الخاصة بجعل الضباط الانجليز فى الجيش المصرى على شكل بعثة عسكرية ، فأجاب لويد بأن الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على هذه المسألة الشكلية لمساعدته أمام البرلمان وأمام الرأى العام المصرى ، ولكن مع ضمان السلطات والاختصاصات الضرورية للمفتش العام . ولم يستطع لويد أن يستخلص شيئا من كلمات ثروت باشا ، ولكنه استنبط أن ثروت سوف يزور سعد زغلول فى منزله الريفى ومعه كل أعضاء مجلس الوزراء لمناقشة الأزمة . (٤٥)

وبدا أن سعدا هو حجر الزاوية فى الموافقة أو عدم الموافقة على المقترحات البريطانية .

ولم يهدأ لويد ، بل قابل الملك فؤاد مرة أخرى فى منتصف مايو ١٩٢٧ .

وأوضح الملك أنه يبذل قصارى جهده لاقتناع رئيس وزرائه بالموافقة على المطالب البريطانية ٠٠٠ إلا أن لويد سجل بأنه قد تبين له مدى تقييد الدستور المصرى للملك ٠٠٠ هذا بالإضافة الى أنه لو قام الملك بتدعيم موقف البريطانيين فإنه سوف يتهم بالخيانة العظمى ، وقد يمنعه المتطرفون من السفر الى لندن لكي لا يزيد من هذه الخيانة ، هذا بالإضافة الى أن الملك نفسه - طبقا لكلمات لويد - كان متمسكا بعدم اجراء أى عمل مناف للدستور .

وفى المقابلة التالية مع ثروت ، فهم لويد أن ثروت لم يقيم بزيارة سعد فى منزله الريفى ، وأن كل رجال الوفد كانوا فى بيت سعد ما عدا وزير الحربية الجديد . وفسر رئيس الوزراء سبب عدم زيارته لسعد ، بأنه لم يرد أن يفهم العامة بأن الزيارة تمت بناء على استدعاء سعد له . هذا بالإضافة الى أن موقفه سيكون صعبا عند مناقشة أزمة الجيش وهو فى قبضة رجال حزب الوفد ، وأنه يفضل اتخاذ قراره مستقلا .

ومع ذلك ، أكد ثروت باشا أهمية مقابلة سعد زغلول بوصفه رئيس الأغلبية فى البرلمان ، وأنه سيدعوه الى مقابله عند عودته من منزله الريفى الى القاهرة . وترجع أهمية ذلك - فى رأى رئيس الوزراء - الى أنه سوف تتور فى البرلمان مناقشات حامية ضد المقترحات البريطانية ، وكذلك ستثور مناقشات بالنسبة للعلاقة بين هذه المقترحات وتصريح ١٩٢٢ ، ونظرية المسئولية الوزارية . وأضاف رئيس الوزراء أنه لا يستطيع إنكار أن مذكرة سرف تقدم الى مجلس النواب توصى بإلغاء السردارية ، واستبعاد المفتش العام من مجلس الجيش ، وأن هذه المذكرة يظاهرها عدد كبير من أعضاء البرلمان الوفديين . وعبر رئيس الوزراء عن قلقه الشديد أمام هذه الأزمة وأنه يتوق الى حل سريع لها حتى يمكن تلافي أية مشكلات فى المستقبل ، لأن

البرلمان مستعد تماما لمهاجمة أى عمل من جانب الحكومة يقحم «العمل الودى»
كعمل ممكن تجاه بريطانيا •

وأضاف رئيس الوزراء - خلال لقائه مع لويد - بأنه سيبذل جهده كى
يستميل أعضاء البرلمان الى جانبه ، وأنه اذا استطاع أن يهزم سعد زغلول
فانه يكون قد كسب نصف المعركة •

الا أن لويد أبرز للملك فؤاد ولثروت باشا خطورة تأخر حل الأزمة ،
وأن المفتش العام يعمل بلا عقد منذ أول إبريل ١٩٢٧ ، وأنه - أى المندوب
السامى - اذا كان يعالج الأزمة بطريقة غير رسمية ، فانه يجب عدم اغفال
أن كل المراسلات بينه وبين ثروت هى كلها مراسلات رسمية • وهنا أوضح
ثروت أنه بعد مقابلته لسعد زغلول يمكنه أن يجيب على المطالب البريطانية فى
ضوء هذه المقابلة • الا أن لويد علق على ذلك بقوله « ان رئيس الوزراء
المصرى لم يعط أى تأكيدات ، وأنه قد يكون مماطلا ، ويسعى لكسب
الوقت » • (٤٦)

ولم ينس لويد أن يقابل وزير انحرية جعفر والى باشا فى ١٩ مايو ،
الا أنه لم يدخل معه فى تفصيلات المطالب البريطانية بخصوص الجيش المصرى
لأن ثروت باشا كان قد طلب منه ترك المسألة له ليجاهلها هو بطريقته
الخاصة • وقد رحب الوزير بالسياسة البريطانية القائمة باعتبارها موجهة
ضد حزب الوفد ، كما ألح فى وجوب الاعتماد عليه لضمان تحقيق حل
للأزمة يتفق مع رغبات الحكومة البريطانية ، وأنه قد عقد علاقات حسنة مع
المفتش العام • (٤٧)

وفى بداية الأسبوع الأخير من شهر مايو ، قابل المندوب السامى الملك
فؤاد مرة أخرى ، وأوضح الملك أنه حث رئيس الوزراء بقوة للموافقة على

المطالب البريطانية الخاصة بالجيش المصرى ، وأنه مع وجود صعوبة جانبية بالنسبة لاختصاصات السردارية ، فإن كل شئ يسير سيرا حسنا . (٤٨)

كما قابل لويد رئيس الوزراء مرة أخرى فى نفس هذه الفترة ، وشعر أنه يماطل من أجل كسب الوقت ، فأرسل له مذكرة تلخص مطالب الحكومة البريطانية ، ومبينة على مذكرته التى سبق أن أرسلها الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٢ مارس ١٩٢٧ . (٤٩)

واكد لويد لثروت باشا مرة أخرى أن الحكومة البريطانية ترحب بفرصة وضع المطالب البريطانية فى خطة أكبر للتعاون ، حيث يمكن للجيش المصرى أن ينسق مع القوات البريطانية فى مصر لوضع خطة شاملة للدفاع عن البلاد وأنه يرحب بأى مقترحات مصرية فى هذا الصدد .

كما أرى لويد - أنه اذا ما رغب ثروت - فإنه يمكنه مقابلة سعد زغلول والتباحث معه للتوصل الى حل للامزة ، ولكن ثروت باشا طلب منه ارجاء هذه المقابلة حتى يمكن له مقابلة سعد باشا أولا وطبقا لكلمات لويد ، فإن موقف ثروت بدأ يبدى له أمام تأثير سعد زغلول الساحق على نواب البرلمان .

ولم يلبث أن عاد ثروت وأبلغ المندوب السامى بأن سعد زغلول فضل تأجيل مقابلته الى ما بعد تسوية أزمة الجيش بطريقة مريحة . وفى وسط هذه الدوامة من المقابلات والاتصالات والمراسلات ، سجل لويد « أن الجو العام سيئ جدا وأن المناخ السياسى ملئ بالغيوم السوداء » وأضاف لويد « أن البلد يبدو هادئا ، الا أن الحكومة البريطانية يجب أن لا تنسى أن أحداث ثورة ١٩١٩ قد وقعت وهى فى غفلة عنها » .

وعلى أية حال ، فقد عاد ثروت مرة أخرى. وقدم اقتراحا مضادا وافق عليه سعد زغلول يقضى بأنه عند الغاء السردارية ، فإنه يمكن استحداث وظيفة رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى على أن يحتلها ضابط بريطانى ، بالإضافة الى المفتش العام البريطانى أيضا ، فطلب لويد من ثروت تقديم هذا الاقتراح كتابة ، الا أن ثروت لم يقدم هذا الاقتراح مكتوبا . ولكنه عاد مرة أخرى وقدم عرضا جديدا يقضى بأن يكون كل من رئيس هيئة أركان حرب الجيش والمفتش العام - وكلاهما انجليزى - فى رتبة واحدة . وأن يحل الأول محل السردار ، ويستحوذ على كل سلطاته . الا أن لويد اثناء مناقشة هذا العرض ، أوضح أن العمل لا يسير سيرا حسنا بين ضابطين بنفس الرتبة ، الا أن رئيس الوزراء أجاب على ذلك بأن مستشاريه العسكريين ليس لديهم اعتراض على ذلك ، باعتبار أن الأقدم فى نفس الرتبة يعطى التعليمات للأحدث فى نفس الرتبة ، وبمعنى آخر أن يكون رئيس هيئة أركان حرب الجيش أقدم من المفتش العام رغم أنهما فى رتبة واحدة .

ورويدا رويدا بدأ ثروت باشا يكشف عن رأيه بصراحة ، وكذلك رأى الزعماء السياسيين . فأوضح « أن هناك بعض المسائل القانونية قد تؤدي الى بعض الصعوبات ، وأن بعض الزعماء قد اثار مسألة أن الجيش المصرى لا يدخل فى اطار التحفظات الأربعة . وأكثر من ذلك ، فإن المادة السابعة من قرار تشكيل مجلس الجيش تعطى لوزير الحربية الحق القانونى الواضح للتدخل فى كل التعيينات والترقيات والأوسمة ، وبتوصية من لجنة الضباط ، وأن الحكومة المصرية لا يمكنها أن تسلم فى هذا الحق » كما أضاف ثروت أنه ليس هناك أى أمل فى اقناع البرلمان بتعديل ذلك القانون ، كما أنه غير قادر على اقناع الوزراء بالموافقة على تغيير تبعية مصلحة الحدود وجعلها تحت الاشراف البريطانى . فأوضح المندوب السامى لثروت باشا عن خيبة أمله ، وأنه حتى بالنسبة للاقتراح الخاص بتعيين رئيس أركان حرب الجيش

المصرى ، فانه لا وجود ضابط بريطانى يحترم نفسه يقبل هذا المنصب فى مثل هذه الظروف .

وعلق لويد على هذه المقابلة مع رئيس الوزراء بأن « علينا أن نتخذ خطوات أخرى لتأمين مصالحنا » كما أبرق الى تشمبرلن بأن « رئيس الوزراء المصرى يماطل » . (٥٠)

رأى السفير الأخير من رايين شعر أن « سعد زغلول يتدخل فى المسألة عن طريق وزارة الخارجية والأشغال العمومية والمواصلات ، اللذين اختاروا وجهة نظر وطنية فى مواجهة المطالب البريطانية الخاصة بالجيش المصرى . وقد أرجع لويد هذا التحول Volta Face من جانب هؤلاء الوزراء بعد أن كانوا قد وافقوا على هذه المطالب البريطانية الى خوفهم من الاتجاه المعارض للنواب الوطنيين ، والى اقتناعهم بأنه ليس فى امكانهم التصدى للعاصفة التى سوف تثيرها موافقتهم على المطالب البريطانية فى البرلمان . ويجب أن نشير فى هذا الصدد الى أنه فى اجتماع لحزب الوفد فى بداية الأسبوع الأخير من مايو ، كرر سعد زغلول عزمه على رفض المطالب البريطانية ، ووافق الحاضرون على رأيه بالاجماع » . (٥١)

ولم ينس لويد - فى غمرة تحركاته - مقابلة عدلى يكن أيضا فى ٢٤ مايو ، وناقش معه أزمة الجيش ، فأوضح عدلى عن جهله الكامل بالموضوع ، رغم أن عملاء لويد السريين كانوا قد أبلغوه - طبقا لكلماته - أن عدلى كان قد قام بمباحثات فى الموضوع مع ثروت وسعد قبل مقابلته للويد ببضعة أيام . وعلى أية حال ، سجل لويد أن عدلى « كان وديا أثناء المقابلة ، وأنه سيبدل كل جهده لاقتناع الحكومة بأنه من الحماسة معارضة اقتراحاتنا » .

وتطورت الأمور بسرعة ، ففي ٢٤ مايو تسلم لويد مذكرة خاصة من

رئيس الوزراء تمسكت فيها الحكومة المصرية رسمياً بالنقط التالية على
أسس قانونية :

١ - أن الجيش المصرى لا يدخل ضمن أى من التحفظات الأربعة
الواردة فى تصريح ١٩٢٨ ، وأن لصر مطلق الحرية بالتالى للعمل فى هذا
القطاع .

٢ - ان توصيات لجنة الضباط خاضعة لموافقة وزير الحربية .

٣ - ان الاقتراح الذى قدمه رئيس الوزراء بدعيين رئيس لهيئة
أركان حرب الجيش المصرى هو تابع أساسا من الرغبة فى تلبية احتياجات
الجيش وإبعاده عن أية أعمال لها طبيعة سياسية . ومن ثم قام المندوب السامى
بمقابلة الملك فؤاد وأبلغه بما جاء فى مذكرة رئيس الوزراء ، وقد انزعج
الملك كثيرا من هذا النبا ، خصوصا وأنه كان على شفا سفر الى لندن ، وقد
تعهد الملك بتدعيم المطالب البريطانىة ، وعلق لويد على ذلك بأنه « ليس هناك
من شك فى ولائه ، فهو أفضل المساعدين لنا » (٥٢) وعلى أية حال ، جاءت
الأنباء الى لويد بأن البرلمان سوف يناقش مشروع ميزانية الجيش المصرى
للعام التالى فى يوم ٢٥ مايو ، (٥٣) فقرر ارسال مذكرة خاصة يكرر فيها
المطالب البريطانىة المعروفة طبقا لمراسلاته السابقة فى هذا الصدد . (٥٤)
المذكرة البريطانىة الى الحكومة المصرية :

من التسلسل السابق ، يتضح أنه فى الأسبوع الاخير من مايو ١٩٢٧
وقعت أحداث خطيرة بالنسبة لازمة الجيش ، فقد وجه ثروت باشا
بصفته الشخصية مذكرة يرفض فيها أى حق قانونى للحكومة البريطانىة فى
التدخل فى شئون الجيش المصرى ، كما أن البرلمان المصرى امتلا بمناقشات
عنيفة معادية لبريطانيا ، وتضمنت هذه المناقشات مطالب باعادة تشكيل
مجلس الجيش واستبعاد المفتش العام البريطانى من عضويته . وبدأت

البرلمان سوف يبحث المسألة برمتها فى الأيام الأخيرة من شهر مايو ٠٠٠ واعتبر لويد أنه من الأهمية بمكان القيام بعمل مضاد وبطريقة فورية ٠ وهكذا أعد مشروع مذكرة يحتوى على المطالب البريطانية من الحكومة المصرية وأرسل هذا المشروع الى وزارة الخارجية البريطانية للتصديق عليه ٠ (٥٥) ولا يختلف هذا المشروع عما سبق أن أرسله من مذكرات تطالب بمكانة كبرى للمفتش العام وتعيين مساعد له ، والسيطرة البريطانية على لجنة الضباط وعلى مصلحة الحدود ٠ (٥٦)

وقد أجابت وزارة الخارجية البريطانية على المندوب السامى بثلاث برقيات توضح فيها وجهة نظرها، وفى البرقية الأولى ، وافقت وزارة الخارجية من ناحية المبدأ على مشروع المذكرة الذى كان لويد قد رفعه اليها ، الا أن تشمبرلن لم يوافق مرافقة صريحة على كل ما جاء فى المذكرة ، فقد أوضح أنه قد فهم من مراسلات لويد السابقة أن الحكومة المصرية غير قادرة على مواجهة البرلمان « ٠٠ لأنه لن يوافق بحال على مطالبنا ، وأن علينا أن نطلب من الملك فؤاد حل البرلمان ، وأن نعتمد نتيجة لذلك على جلالته فى تشكيل حكومة نستطيع التعامل معها ٠٠ وأنه فى مثل هذه الظروف ستكون هناك فرصة للتوصل الى تسوية شاملة أفضل من التى نطالب بها الآن » (٥٧)

ثم بدأ تشمبرلن يعدل فى مشروع المذكرة التى اقترح لويد إرسالها الى الحكومة المصرية (٥٨) وأخيرا أرسل تشمبرلن فى برقيته الثالثة مذكرة تمكن لويد من إرسال مذكرة الحكومة البريطانية على ضوئها الى الحكومة المصرية ٠ وقد ركز تشمبرلن فى هذه المذكرة على أهمية صياغة اتفاق بين الحكومتين ، تتعهد الحكومتان بمقتضاه على تنسيق التعاون بين الجيش المصرى ، والجيش البريطانى للدفاع عن مصر ضد أى عدوان خارجى ٠ كما نصت المذكرة أيضا على مسئولية الحكومة البريطانية عن تدعيم الجيش

المصرى بالخبراء البريطانيين اللازمين ، هذا بالاضافة الى مسئولية الحكومة البريطانية عن امداد الجيش المصرى بالأسلحة والذخائر ، على أن لا تحاول الحكومة المصرية الحصول على هذه الاحتياجات من مصدر آخر غير بريطانيا . (٥٩)

وقد علق لويد على فكرة مشروع الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، بأنه « يحقق حلا ممتازا ، وأننى سأبذل كل جهودى لضمان تحقيقه » (٦٠)

وبعد ذلك أعد لويد مذكرة مطولة تضم كل المطالب البريطانية من الحكومة المصرية ، وأرسلها الى تشمبرلن كى يحصل منه على الموافقة النهائية حتى يمكنه ارسالها الى الحكومة المصرية . (٦١) وبعد دراسة عميقة لمسودة هذه المذكرة ، أجاب تشمبرلن بملاحظات عليها بالنسبة لبعض النقاط وحاول التقليل من عنف كلماتها ، (٦٢) وازضافة بعض المقاطع اليها ، مع تعديل البعض الآخر ، مع تبيان أن تنفيذ المطالب البريطانية الواردة فى هذه المذكرة ، سوف يؤدى الى صالح الطرفين . (٦٣)

وحاول لويد فى غضون هذه الفترة أن يصور لتشمبرلن الموقف المضطرب والمعادى للبريطانيين فى مصر . ٠٠ ففى ٢٧ مايو قدم مجلس الجيش توصياته القاضية بالغاء السردارية لتعارضها من ناحية المبدأ مع المسئولية الوزارية ، وأوصى المجلس كذلك بإعادة تشكيل مجلس الجيش مع استبعاد المفتش العام (الانجليزى) من عضويته ، وكذلك الغاء لجنة الضباط . هذا بالاضافة الى أن حزب الوفد أبرز عن سلوكه المعادى تماما للانجليز ، وحاول مقاومة المطالب البريطانية بأى ثمن ومهما كلفه الأمر Coôte que coôte . وسجل لويد أنه فى مثل هذه الظروف ، فأننا لا يجب

أن نعطيهم أى انطباع عن خوفنا من هذا التحدى ، فأى تصرف قد يفهم منه أنه ضعف من جانبنا سيؤدى لا محالة الى فرص الالتجاء الى العنف ، (٦٤)

كما أبلغ لويد تشمبرلن أيضا فى ٢٨ مايو أنه فى اجتماع للهيئة التنفيذية لحزب الوفد فى منزل سعد زغلول فى يوم ٢٧ مايو ، قرر المجتمعون عدم التراجع عن أى بند من بنود مشروع ميزانية وزارة الحربية التى سبق واعترض عليها المندوب السامى ، كما قرروا مقاومة المطالب البريطانىة مهما كانت النتائج ، (٦٥) وتنظيم المقاومة عند التصويت فى البرلمان . وأشار بعض المتحدثين فى هذا الاجتماع الى أن سياسة الاعتدال القائمة قد وضعت حزب الوفد فى حالة فقدان السمعة ، وأن الوقت قد حان للعودة الى السياسة التقليدية ، أى العداء الشديد للبريطانيين .

وفى يوم ٢٨ مايو - وفى انتظار وصول موافقة الخارجية البريطانية على مشروع المذكرة التى اقترح المندوب السامى انسالتها الى الحكومة المصرية - قام لويد بمقابلة الملك فؤاد لمعرفة مدى جهوده لاقتناع رئيس الوزراء بالاستجابة للمطالب البريطانية ، وطبقا لما كان قد وعد به جلالته . ولكن لويد سجل بأن أسلوب الملك كان متخاذلا ، وأنه عبر عن فشلة فى اقناع ثروت بالاستجابة لهذه المطالب ، وأن سعد زغلول متصلب تماما فى رايه القاطع بالرفض ، لأن حزب الوفد يسعى لاستعادة مكانته التى أخذت فى الهبوط - طبقا لكلمات الملك - وذلك باستغلال مسألة الجيش المصرى كذريعة لتفجير العداء مع انجلترا . كما استفسر الملك عما يجب ان تفعله الحكومة المصرية فى حالة رفض المطالب البريطانية . هل سيطلب منه حل البرلمان ؟ وهنا حذر الملك بأنه فى مواجهة حزب الوفد ، فانه سيجد أنه من الصعوبة بمكان أن يفعل ذلك . وأن هذا الطلب هو بمثابة دعوته الى ارتكاب انتحار سياسى . وسجل لويد أن الملك بدا خائفا تماما ، وأن كانت صداقته مؤكدة لبريطانيا . (٦٦)

وظلت الأزمة تشتد وتمتد ، وطلب لويد من تشمبرلان ارسال سفينتين حربييتين الى الاسكندرية وسفينة حربية الى بور سعيد كنوع من الازعاج عن طريق مظاهرات بحرية مسلحة ، وأكد لويد أن هذا الاجراء سيكون له تأثير فعال ، وأنه سيسمح بتأمين النفوذ البريطانى فى المينائين فى حالة حدوث أى اضطرابات مفاجئة » تخطط لها الآن بلا شك قطاعات مختلفة من حزب الوفد : ٠ (٦٧)

وفى هذه المرحلة ، طلب تشمبرلان من لويد نصيح الملك فؤاد بعدم مغادرة الاراضى المصرية – بعد أن كان مزعما السفر الى لندن – حتى يتم حل الأزمة . ٠ (٦٨)

والواقع أن موقف الملك فؤاد كان صعبا ٠٠ اذ لم يكن من المتوقع منه أن يوافق فى ذلك الوقت على المطالب البريطانى الا فى حالة من الحالات الآتية :

- ١ – أن تقع مسئولية حل البرلمان على كاهل الانجليز ، وبذا يبدو الملك وكأنه قد خضع لقوة القاهرة ، وأنه غير مسئول عما حدث .
- ٢ – أن تمنحه بريطانيا ضمانات مؤكدة بمساعدته فى كل الظروف .
- ٣ – أن تسمح له بريطانيا بالغاء الدستور .

والاعتراض على الحالة الثانية – من وجهة النظر البريطانية – هو أن الملك فؤاد غير محبوب من شعبه ، وأن اعتماده على التأييد البريطانى لضمان مكانته ، سيزيد بلا شك من كراهية الشعب المصرى له ، بل سيجعله مكروها تماما » بينما نظل نحن (الانجليز) نحمل الطفل To carry the boy حسب التعبير الانجليزى .

أما الاعتراضات بالنسبة للحالة الثالثة من وجهة النظر البريطانية فهى أكثر » لأنه اذا أخذنا فى حسابنا موقف الفئات السياسية المنظمة

فقط ، ولم نأخذ فى الاعتبار تلك الوطنية المفرطة لدى باقى المجتمع المصرى ، فسيكون تقديرنا خاطئا ، لأن المشاعر الوطنية عند العامة مضافة الى الاهتمام الشخصى لدى السياسيين المحترفين ، وجدت هدفها فى الدستور . والمصريون قد يشتكون من البرلمان ، ولكنهم اذا ما حرموا منه ، فانهم سوف يتحدثون فى ثورة عارمة لاعادته . وستكون تلك الثورة موجهة ضدنا (الانجليز) لأننا منعناهم عنهم . ومن المحتمل جدا أنه فى مثل هذه الظروف أن نلجأ الى استخدام اجراءات عنيفة للمحافظة على النظام ، وفى نفس الوقت ، اذا ما كنا مرتبطين بأى تعهد تم منحه للملك ، فلن نكون فى موقف يسمح لنا بأن نعيد الحياة النيابية والواقع أنه ليس أمامنا سوى السير طبقا للسبيل الأول ، ولكن علينا أن نكون مستعدين لمواجهة حالة من الاضطرابات والقلق فى مصر » . (٦٩)

وهكذا نستخلص من التحليل السابق أن الوضع الأمثل لحل الأزمة - من وجهة النظر البريطانية - إنما يتركز على اضطلاع الانجليز وحدهم بالحل عن طريق حل البرلمان أو التلميح بذلك ، مما يؤدى الى خوف السياسيين من الغاء الدستور ، ومن ثم تراجعهم عن الموقف المتصلب الذى وقفوه أمام المطالب البريطانية .

وعلى أية حال ، تم فى ٣٠ مايو ١٩٢٧ تسليم مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بعد تنقيحها وتعديلها عدة مرات طبقا للمراسلات المتبادلة بين لويد وتشمبرلن . وقد أبلغ لويد ثروت باشا بأن « المذكرة كما سوف يرى قد صيغت طبقا لأكثر الشروط ودية ، وأنها أعدت بأسلوب يسهل عليه الحصول على الموافقة عليها وحكومة - جلالة الملك - الواثقة من مشاعره الودية تجاهها - تعتمد عليه فى بذله لكل جهوده لضمان الموافقة الكاملة عليها فى مجلس الوزراء والبرلمان ، وأن أى اتجاه آخر سوف يؤدى الى أزمة خطيرة جدا فى العلاقات بين البلدين » .

وقد قرأ ثروت باشا المذكرة جيداً ، وأوضح بأن لهجتها الودية سوف تساعد كثيراً فى التصدى لموقف الوفد المناوئ Vis à vis وأكد للمندوب السامى بأنه سيبذل كل جهوده لاحتواء الأزمة التى بزغت .

وأذا كان لويد لم يضع حداً زمنياً لاجابة رئيس الوزراء على المذكرة ، فإنه أكد له بأن الاجابة عليها ملزمة تماماً . (٧٠)

وعلى أية حال سلم لويد ثروت باشا نص المذكرة فى ٣٠ مايو طبقاً لما سجله لويد فى مراسلته لتشمبرلن فى ٣١ مايو من أن « ثروت قام بزيارتي أمس (٣٠ مايو) وقد سلمته مذكرة حكومة جلالة الملك بخصوص الجيش المصرى » (٧١) وإن كان عبد الرحمن الرافعى قد ذكر أن تسليم المذكرة للحكومة المصرية كان يوم ٢٩ مايو ، (٧٢) كما ذكر الزميل والصاديق الاستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان أن تسليم هذه المذكرة للحكومة المصرية كان يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ . (٧٣)

وقد نصت تلك المذكرة الخطيرة على سلسلة من الاجراءات الخاصة بالجيش المصرى بهدف فى التوصيل الى تسوية ودية مع مصر بالنسبة للأمور المختلفة القائمة بين الدولتين ، (٧٤) وأنه أيا كانت هذه التسوية ، فإن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا على الدفاع عن مصر من العدوان الأجنبى ، وعلى حماية المواصلات الامبراطورية ، كما نصت المذكرة أيضاً على رغبة الحكومة البريطانية فى جعل الجيش المصرى قوة حديثة تتحلى بالكفاءة ، وتشكل جزءاً من خطة الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك مستعدة لأن تقدم كل مساعدة ممكنة على ايجاد مثل هذه القوة ، بشرط أن تكون مدربة طبقاً للقواعد البريطانية ، وبأقل عدد من (الخبراء) البريطانيين لأن هذه القوة ستدعى لتنسيق التعاون مع القوات البريطانية فى مصر .

الا أن المذكورة - من ناحية أخرى - أوضحت أنه قد لوحظ في الأيام الأخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى الى اقحام النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، وأن هذا الاتجاه برز بأشكال مختلفة ، وأنه قد تم جذب انتباه رئيس الوزراء المصرى الى خطورة هذا الأمر عدة مرات ، كما سبق جذب انتباه سلفه وأضاف المذكورة أن الاتصالات مع رئيس الحكومة المصرية فى هذه المسألة كانت غير رسمية ، الا أنه نتيجة لقلق الحكومة البريطانية أمام تهديد مصالحها بطريقة مباشرة ، فإنها فضلت التدخل بأسى درجة من درجات التدخل - طبقا لما تسمح به الظروف - فى الشؤون المصرية .

وهذا الاتجاه - اقحام النفوذ السياسى فى الجيش - أدى الى فشل جيوش عديدة من قبل ، وأخيرا ارتبط هذا الاتجاه بمحاولات فعالة لتقليل اختصاصات المفتش العام للجيش ، وكذلك الضباط البريطانيين القلائل الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية . وهذه المحاولات لقيت مؤخرا تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر حديثا ، وسيطرح للمناقشة قريبا فى البرلمان ، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص التى تنهيا للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا ، ولذلك فإننا تدعو الحكومة المصرية الى إعادة النظر فى موقفها بغير إبطاء .

كما أوضحت المذكورة أن الحكومة البريطانية - من أجل التوصل الى التسوية الودية - مستعدة للموافقة على توصيتين : الأولى بخصوص تخفيض الخدمة العسكرية الاجبارية من ٥ الى ٣ سنوات ، رغم أن هذه التوصية كانت هناك معارضة معلنة بالنسبة لها بخصوص زيادة الاحتياط المدرب ، وثانيا رفع كفاءة ٩ كتائب مشاة الى تدعيم أفضل ، وتحقيق زيادة سريعة فى قوات المشاة (حملة البنادق) فى الجيش المصرى بأكثر من ١٦٠٠

جندى والمساعدة من جانب الحكومة البريطانية لمصر من أجل تشكيل قوة جوية مصرية .

وفى المقابل ، طلبت الحكومة البريطانية - طبقا لنص المذكرة - تحقيق الآتى : -

١ - وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى من ممارسة الاختصاصات التى سبق أن فوضها له هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ ، اذ هى لم تلغ قط ، وأنه لهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة الفريق وراتبه ومخصصاته ، وأن يوقع معه عقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل وبصفة قورية .

٢ - اذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر ، فيجب على وزير الحربية أن لا يتأخر عن أن يرفع الى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات والأوسمة ، والأمور الخاصة بالضبط والربط وحسن الانتظام العسكرى بصفة عامة .

٣ - أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه . وهذا الضابط - مساعد المفتش العام - يحل محله فى غيابه ، أو عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطانى يكون موجودا فى ذلك الوقت

٤ - يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل اذا نفذ الادماج الذى تقرر أخيرا) تحت اشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه . ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى أبريل ١٩٢٥ .

٥ - أن تظل المراكز التى يشغلها الآن ضباط أو موظفون بريطانيون

فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواحل اذا ما أدمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيد بريطانية ، ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

٦ - فيما يتعلق بالاختصاص القضائى ، تظل الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود ، أى يبقى النظام العرفى فيها . (٧٥)

وانتهت المذكرة بالتأكيد على أن هذه المطالب هى الحد الأدنى الممكن لبريطانيا أن ترضى به ، كما أضافت أن الحكومة البريطانية تأمل فى أن ترسل لها الحكومة المصرية مقترحاتها من أجل تنسيق التعاون فى خطة الدفاع عن مصر . (٧٦)

ويتضح من المذكرة البريطانية السابقة أن الحكومة البريطانية كانت مقتنعة بأن الحل المناسب للأزمة - من وجهة نظرها - هو توقيع اتفاق بين بريطانيا ومصر ، « وأن الحكومة البريطانية مستعدة للدخول فوراً فى مباحثات من أجل تحقيق هذا الغرض ، وهى لا تستبعد احتمال إجراء بعض التعديلات فى مطالبها كجزء من التسوية . الا أنه فى انتظار توقيع هذه التسوية ، فإنه ليس أمامها سوى أن تطلب من الحكومة المصرية تنفيذ الاجراءات (الواردة فى المذكرة) والسابق بيانها » . (٧٧)

وقد حلل المندوب السامى الموقف فى حالة اختيار الحكومة المصرية لاتجاه معارض لبريطانيا بالنسبة لازمة الجيش موضحاً أنه طبقاً لمراسلة جرانفيل (No. 61 in 1884) فإنه « لا يمكن الدفاع عن مكانتنا الممتازة فى مصر طالما لا نملك القوة على إسقاط الوزارة القائمة والمتحدية لمصالحنا » . وأضاف لويد أنه من ناحية أخرى يجب عدم إلغاء النظام الديمقراطى .

للحكومة بدون تقديم أسباب معقولة ، لأن هذا الإلغاء متعارض مع التقاليد البريطانية . هذا بالإضافة الى أن حل البرلمان (المادة ٣٨ من الدستور المصرى) أو تعطيل أعماله (المادة ٣٩ من الدستور) فإن القرار الملكى فى كلا الحالىين يتطلب موافقة رئيس الوزراء .

الا أن تعطيل البرلمان لا يعد اجراء كافيا لتحقيق الأهداف البريطانية . لأن مدة تعطيل أعمال البرلمان لا تستمر سوى شهر واحد ، ولا يمكن تجديده بدون موافقة المجلسين . وهكذا تبين أن حل المجلس (النواب) هو الاجراء الأكثر فعالية - من وجهة النظر البريطانية - لأن أعضاء مجلس النواب الجدد سينتخبون فى شهرين أو أكثر قليلا ، كما أن البرلمان سيدعى للاجتماع بعد هذا الانتخاب بأكثر من عشرة أيام (المادة ٨٩ من الدستور) واسترسل لويدي : « اننا ما دمنا لا ننتظر اجابة فى صالحنا من رئيس الوزراء ٠٠ فإن الحل الامثل عند رفض الحكومة المصرية للمطالب البريطانية هو حل البرلمان » (٧٨) . وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الآراء ، (٧٩) لأنه فى هذه الحالة ، ليس أمامها سوى أجبار الملك فؤاد على حل البرلمان ، والاعتماد على جلالتة فى تشكيل حكومة يمكنها التعامل مع الحكومة البريطانية ٠٠٠ « وأنه من المعام أننا قد نضطر الى اعادة اعلان الاحكام العرفية ، حتى يمكننا التعامل مع انقلاقل والاضطرابات المحتملة الوقوع » (٨٠)

الرد المصرى على المذكرة البريطانية :

فى يوم ٣ يونيو ١٩٢٧ جاء الرد المصرى على المذكرة البريطانية ، وهو لا يقبل من المطالب البريطانية سوى المطلب الخاص بموافقة وزير الحربية على آراء لجنة الضباط ، وجاء هذا الرد المصرى منمقا سيطر عليه

الشكل أكثر من المضمون ، فهو لم يوافق على باقى المطالب البريطانية ولكنه لم يرفضها تماما •

وعلى أية حال نصت المذكرة المصرية على أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع اقحام السياسة فى الجيش ، وأنها راغبة تماما فى ابعاد هذا الاتجاه عن الجيش المصرى ، ولم يكن ليفوتها اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة • وأوضحت المذكرة المصرية أن التقرير الذى أشار اليه المندوب السامى فى مذكرته ليس من عمل اللجنة الحربية البرلمانية ، بل ان لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فكلفت اثنين من أعضائها وضع تقرير فى الموضوع ، وأن مشروع هذا التقرير هو الذى نشر بغير أن يقدم للجنة الحربية أو للجنة الفرعية نفسها ، وأضافت المذكرة ان الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لايجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الوقت الملائم للقيام بهذه المفاوضات ، ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات ، فانه يمكن أن تحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق ، وأنه منذ اعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا ، والذى أدخل المفتش السامى فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فان الخدمات المختلفة فى الجيش تسير سيراً عادياً • ومع أن بعض خلافات قد نشأت حول توصيات لجنة الضباط ، الا أنها كانت نادرة وعرضية ، وكانت تدور غالباً حول مدة الترقية الوقتية • على أنه يمكن القول بأن الوزير سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى تم تشكيلها لمساعدته على القيام بواجباته •

أما فيما يتعلق بمسألة مد خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث

سنوات ، فان الحكومة المصرية ترى أن عقد المفتش العام لم يكد يبدأ مدته ، ومن ثم فان هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه ، على أن الوزير سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطاني عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء أعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه . وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين ، فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبي فى منصب فنى . وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطاني فى مصر .

وفيما يختص بمصلحة الحدود ، فان هذه المصلحة التى تقوم بأعمال الادارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ، فان المدير العام لهذه المصلحة أصبح عضوا فى هذا المجلس بحكم وظيفته . هذا الى أنه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلية فى اختصاص مجلس الجيش ، فان هناك ما يدعو الى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان ، وطبقا لمقتضيات الخدمة ، وفوق ما تقدم ، فان الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ ، ونظر مجالس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عندما انتهت مدة عقودهم ، فقرر - لمصلحة العمل - أن يستبقوهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين ، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين فى القيام بها ، وانما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا ، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لآى اعتبار آخر مهما كان . أما النظام القضائى المطبق فى

المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود ، فهو ليس فى الواقع أكثر من تطبيق المبادئ التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود ، حتى يشمل هذا التطبيق مثل هذه المناطق جميعها . ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن أن يحل محله نظام أوفى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية الى النظر فى وضع النظام الجديد ، ويرجع على الأقل الى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تقع شلقة الحدود الشرقية أن الحكومة تدرس مسألة إعادة محكمه اول درجة باختصاصها ، وهذه المحكمة هى التى كانت موجودة فى الاصل قبل وجود الادارة محل البحث .

وأعرب ثروت باشا فى ختام رده عن رجائه فى أن الايضاحات والتأكيدات السابقة ، سوف تنهى كل سوء تفاهم بين الحكومتين بالنسبة لمسألة الجيش المصرى ، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما بعد يوم ، وأن يظل حسن التفاهم بينهما ، وأن تكمل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول الى اتفاق يدعم روابط الصداقة التى تربط بين البلدين ويؤمن مصالحهما . (٨١)

تضارب آراء بين المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية :

وصف لويد الرد المصرى على المذكرة البريطانية بأنه « وثيقة شرقية تماما ، وأنها يمكن أن تتلاءم مع أى سياسة تقرها الحكومة المصرية . فى وقت لاحق « (٨٢) وفى نفس الوقت قرر لويد أن هذا الرد المصرى مرفوض تماما ، واقترح أنه فى حالة فشل المفاوضات النهائية ارسال انذار الى الحكومة المصرية لكى تستجيب للمطالب البريطانية فى مدى ٤٨ ساعة فقط .

الا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تستصوب آراء المندوب السامى ،
فان المذكرة المصرية رغم انها لم توافق الا على مطلب واحد من المطالب
البريطانية ، فهي فى نفس الوقت لم ترفض تماما كل المطالب ، كما أن لهجة
المذكرة ودية فى مظهرها ، وان بدت متمسكة بالموضع الراهن ، ولا يتضح
من المذكرة اتجاه الحكومة المصرية الى اصدار قرارات معادية لبريطانيا ،
وأخيرا فأنها تبدو موافقة على مبدأ التفاوض بالنسبة لمبدأ التعاون العسكرى
بين الجيشين المصرى والبريطانى ، والذى ركزت عليه المذكرة البريطانية(٨٣)
والذى جاء فى تقرير المستر تشمبرلن فى مجلس العموم . (٨٤)

وبالوصول الى هذه النتيجة ، تبين أن المصالح البريطانية - فى رأى
وزارة الخارجية البريطانية - يمكن الحفاظ عليها بالآتى :

١ - عدم الدخول فى تصادم خطير مع مصر ، مع نتائج خطيرة
المحتملة ، الا اذا فشلت كل الوسائل الاخرى فى تحقيق المطالب البريطانية .

٢ - أنه اذا كان الصدام حتميا ، كما يبدو الموقف الآن ، فانه لا داعى
للدخول فيه الا :

(١) باتباع أسلوب يحقق المطالب البريطانية تماما وبدرجة معينة من
الاستمرار .

(ب) وبنتيجة مفهومة وجاهرة ومتجاوبة مع الرأى العام المصرى
بصفة عامة .

الا أن خطة لويد المقترحة لحل الأزمة كانت متعارضة مع الحالتين
السابقتين ، فبالنسبة للحالة الاولى ، فان الاتجاه المقرر لكل من الحكومة

المصرية وحزب الوفد لم يقدم أى ضمان بأن الانذار البريطانى سوف يوافق عليه . وبالنسبة للحالة الثانية ، فهناك من الأسباب ما يؤكد أن المصريين لن يبدأوا بتقديم تنازلات ، وأنهم حتى لو أذعنوا - تحت الضغط - لمطالب الحكومة البريطانية ، فأنهم سيبدأون فوراً فى الدوران حولها واحباطها ، ونجاحهم فى هذا الاتجاه فى فروع أخرى من الادارة - طبقاً لوجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية - يؤكد أن الورقة الخاصة بالموظفين الانجليز هى ضمان غير كاف أمام المناورات المصرية . أما بالنسبة للحالة الثانية ، فإن المطالب المقدمة للحكومة المصرية ، والتي يمكن الحكم عليها من الاشارات الحديثة للصحافة المصرية ، فانها لا يمكنها بحال أن تحوز على موافقة الرأى العام المصرى على سياسة قد تؤدى الى الغاء الدستور واعادة الاحكام العرفية واحتمال التدخل العسكرى البريطانى . (٨٥)

وأمام هذا التعارض الكبير بين وجهتى نظر المندوب السامى ووزارة الخارجية البريطانية ، أرسل رئيس الوزراء البريطانى فى ٦ يونيو تعليماته المحددة الى لويد فى كيفية التعامل مع الحكومة المصرية ، وأن عليه أن يرسل الى ثروت باشا مذكرة خاصة يتضح منها أن الحكومة البريطانية قد اهتمت كثيراً بالمذكرة المصرية ، وأنها ترحب بالتنازلات التى قدمتها الحكومة المصرية بخسرى عدم إقحام السياسة فى الجيش المصرى ، واستعداد الحكومة المصرية للمفاوض بهدف تنسيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى ، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة البريطانية لا ترغب فى الانفراد بالحل النهائى لأمور مختلفة ، والتي يمكن ارجاؤها للتسوية بالمفاوضات . . . الا أن التحركات الأخيرة قد اوضحت خطورة عدم تحديد أمور تحكم طبيعة وحجم التعاون المصرى مع الاحتلال فى أمور تؤثر على الدفاع عن الدولة ، وأنه من الضرورى تحقيق بعض التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية . بالنسبة لهذه الأمور ، انتظارا للمفاوضة على التسوية النهائية . وطبقاً

لهذا المفهوم ، أعدت الحكومة البريطانية مشروع اتفاق عسكري مؤقت ، ويجب على الحكومة المصرية عدم التردد فى الموافقة على هذا المشروع طبقا لما جاء فى المذكرة المصرية . كما أوضحت مذكرة رئيس الوزراء البريطانى الى لويد والمقترح ارسالها الى الحكومة المصرية أن الترتيبات التفصيلية الخاصة بمسائل الادارة والخبرة والأفراد سوف تكون على شكل ملحق يرفق بالاتفاق ، وإن الحكومة البريطانية مستعدة فورا لمناقشة هذه الترتيبات مع الحكومة المصرية ، وهى لا تستبعد احتمال ادخال بعض التعديلات فى مطالبها السابقة بشرط أن تكون الحكومة المصرية مستعدة تماما للموافقة وبدون تأخير على هذا العرض الجديد .

وأضاف رئيس الوزراء البريطانى فى برقيته الى لويد أن أهم شيء فى الموقف هو الحصول على موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق ، وأنه اذا رفضت الحكومة المصرية ذلك ، فإن « علينا أن نبحث عن أدنف الاجراءات » (٨٦)

وقد أرسل رئيس الوزراء البريطانى فى نفس اليوم (٦ يونيو) برقية أخرى الى المندوب السامى ، أوضح فيها أنه فى حالة موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق ، فإنه يلحق بالمفاوضات النقاط التى وافقت عليها الحكومة المصرية فعلا ، يضاف اليها الشروط التى يمكن الحصول عليها ومنها :

- ١ - المفتش العام البريطانى ونائب له ، وحقه فى عضوية مجلس الجيش .
- ٢ - تصرف وزير الحربية بمشورة مجلس الجيش .
- ٣ - حصول كل الضباط البريطانيين العاملين فى الجيش المصرى على عقود لمدة ثلاثة أعوام .

- ٤ - بقاء الشئون القضائية فى اقاليم الحدود على ما هى عليه .
- ٥ - استمرار الضباط العاملين فى مصلحة الحدود فى ممارسة وظائفهم ، وحصولهم على عقود لمدة عامين .

كما نبه رئيس الوزراء البريطانى فى برقيته بأن على لويد - فى هذه المرحلة - عدم الالاحاح على تحديد تام لسلطات واختصاصات الجنرال سبنكس وزملائه ، لأن الأهم هو التوصل الى عقد الاتفاق المؤقت علاوة على ملحق يبتا به عموم (٨٧) وهكذا - وطبقا لوجهة نظر الحكومة البريطانية - فانه اذا ما قدر المصريون صعوبة مواجهة بريطانيا ، فانهم قد يفضلون التوقيع على اتفاقية قد تمنحهم فرصة للتراجع وحفظ ماء الوجه ، وأنهم اذا ما وافقوا على الاتفاق والملحق الخاص به ، فان ذلك لا يعد استجابة للمطالب البريطانية فقط ، بل انه سينظم الاحتلال البريطانى لمصر ، والذي ظل بلا اساس لأكثر من أربعين عاما . كما أنه سيكون مقدمة لاتفاقيات أخرى تعد بريطانيا فى أمس الحاجة اليها ، أما اذا قرر المصريون المقاومة ورفضوا الاتفاق ، فانهم بذلك العمل سوف يوضحون أن سلوكهم غير ودى تجاه بريطانيا ، وهكذا « يكون لنا الحق الكامل فى اتخاذ اساليب عنيفة ضدهم » (٨٨)

وعندما وصلت هاتان البرقيتان الى لويد فانه أبرق فى ٧ يونيو الى المستر تشمبرلين ولعلمية رئيس الوزراء البريطانى موضحا الموقف السياسى فى مصر فى هذا الوقت المضطرب ، وأن أنباء قد وصلته بأن كل كبار قادة حزب الوفد قد اجتمعوا فى منزل سعد زغلول فى يوم ٦ يونيو ، وأن سعدا قد اقترح الانذاعان مؤقتا لكل المطالب البريطانية ، مبينا بأن هذا الاتجاه هو للحفاظ على الدستور من الالغاء ، وكذلك لكسب الوقت من أجل الاستعداد لصراع حاسم . وأوضح سعد زغلول للمؤتمرين بأنه يجب تعيين وكيل وزارة جديد

للدخالية من بين أعضاء الوفد ، ليتمكن استخدام سلطاته لضمان تدعيم نفوذ
الوفد فى البلد ، وخاصة عن طريق العمدة . وكذلك بث الدعاية بين ضباط
الجيش المصرى من أجل جعلهم فى خط واحد مع حزب الوفد ، وقال سعد
بثقة أن الجيش المصرى - عندما يحين الوقت المناسب - سيظهر شجاعة
لا تقل عما فعله السودانيون فى عام ١٩٢٤ ، وأضاف سعد بأنه ينظم لهجوم
على لويده شخصيا عن طريق الصحافة البريطانية ، وفى مجلس العموم من
أجل إيقافه عند حده مبكرا . إلا أنه بينما لقي اقتراح سعد بالهجوم على لويده
ترجيحا من الحاضرين ، فإن اقتراحاته الخاصة بالاندفاع المؤقت للمطالب
البريطانية بخصوص الجيش المصرى لقيت معارضة عنيفة ، ولم يصل
المجتمعون الى اتفاق بشأنها . (٨٩)

وفى نفس اليوم (٧ يونيو) أبرق لويده الى المستر تشمبرلين وللعلمية
رئيس الوزراء البريطانى وجهات نظره بالنسبة لمذكرة الحكومة البريطانية
والمقترح ارسالها الى الحكومة المصرية ، والتي يتضح منها محاولة عدم
تصعيد الموقف مع المصريين . وقد انزعج لويده جدا من الآراء الواردة فى
مذكرة الحكومة البريطانية واعتبرها بمثابة لكمة قاسية له وأورى أنه يكرر
هو ومستشاروه أن اجابة الحكومة المصرية هى بصفة عامة غير كافية ، وأن
كلماتها الودية تبدو بلا قيمة ، وأنه اذا كان رئيس الوزراء المصرى مستعدا
للمرافقة على المطالبات البريطانية ، فإنه خائف من أزمة برلمانية ، وأن هذا
هو الذى دفعه الى هذه الاجابة المراوغة من أجل كسب الوقت ، وكرر لويده
قوله أن تلك الاجابة المصرية هى اجابة شرقية تماما ، وأنها صالحة لأى
سياسة يمكن أن تتخذ فى أى وقت لاحق . وأكد لويده أنه ليس هناك أى احتمال
للتفاوض بين الدولتين ، وأنه شخصيا يقوم بمباحثات مع ثروت باشا منذ
فترة من أجل التوصل الى تسوية عن طريق اتفاق ، وأن هذه المباحثات
انتهت بارسال ثروت باشا بخطاب له ينكر فيه أى حق بريطانى فى التدخل فى

مسألة الجيش المصرى على الاطلاق ٠٠ وأضاف لويد موضحا « ٠٠ اننى لا أتعامل حقيقة مع ثروت باشا أو حتى مع سعد زغلول باشا ، بل مع الأعضاء (المتطرفين) فى حزب الوفد اللذين يسيطرون فى النهاية على الاثنين » ٠ واستخلص لويد من ذلك أن الطريقة الوحيدة والمؤكدة للتعامل مع هؤلاء المتطرفين هى التلويح لهم بخطر فقدانهم لمكاسب سياسية ومادية كثيرة يمنحها لهم الدستور عن طريق البرلمان ٠ وأشار لويد فى برقيته الى أن مخطط هؤلاء (المتطرفين) من أعضاء حزب الوفد ينحصر فى استغلال المشكلات القائمة - ومنها أزمة الجيش المصرى - لخلق موتف يؤدى الى اضطرابات عامة ضد الاحتلال البريطانى عندما يحين الوقت المناسب ٠ وعلق لويد بأن الذى تطلبه الحكومة البريطانية سوف يفسره المصريون على أنه ضعف بريطانى ، وهذا التفسير قد يؤدى الى مخاطر كبيرة بالنسبة للأمن العام ، واسترسل لويد موضحا وجهة نظره ٠٠ « فنحن مؤخرا قد تعرضنا لهجوم فى البرلمان ، وهذا الهجوم الذى أيقظ المشاعر العميقة للسخط ضد الاحتلال ، ليس فقط بين قطاعات كبيرة من المصريين ، بل أيضا فى بعض المستعمرات البريطانية ، هذا الهجوم يجعل من المرغوب فيه تماما عدم الاستسلام بالنسبة لأزمة الجيش المصرى ، وأى تخاذل فى موقفنا سيكون حافزا لآزمات أخرى مما يؤدى بسرعة الى فقداننا لمكانتنا فى مصر ، كما أن علاقاتى بالملك ستصبح صعبة جدا » ٠ (٩٠)

وأوضح لويد موقف الأجانب فى مصر من أزمة الجيش المصرى « فقال أنه تلقى كل معاونة قلبية من السفراء الفرنسى والإيطالى والبلجيكى واليونانى ، الذين يمثلون أهم أربع جاليات فى مصر ٠ كما أن السفير الفرنسى - على وجه الخصوص - والذى له دراية واسعة بالشرق أوضح للويد بأن أى تراجع فى موقف بريطانيا من الأزمة سيكون له خطورة سياسية كبرى ، (٩١) لأن أى تخاذل بريطانى سوف يشجع كل الفئات حتى غير

المتطرفة على مشايعة المتطرفين ، وأنه حتى اذا ما تغلبت بريطانيا على الصعوبة القائمة (أزمة الجيش) فانها سوف تواجه حتما أزمات أخرى أكثر خطورة .

كما عبر لويد عن استيائه من مذكرة الحكومة البريطانية المقترح ارسالها الى الحكومة المصرية ، بتسجيله أنه لم يفهم كيفية تنفيذ الاجراء المطلوب ، وخصوصا مسألة الملحق الذى سوف يلحق بالاتفاق . وأضاف لويد أنه تصرف فى الأمور فى حدود السلطة المخولة له من وزير الخارجية ، وأن موقفه بهذا الشكل سيكون درجا جدا ، لأن المباحثات مع الحكومة المصرية لن تؤدي الا الى ذرائع جديدة ونتائج هزيلة . وأعاد لويد الى الأذهان أن الموقف البريطانى يرتكز على تصريح ١٩٢٢ ، وأنه هل من المفروض أن تسلم بريطانيا بكل شيء لأن البرلمان المصرى يرفض الاعتراف بالتصريح ، وأنه هو المحرك الأكبر لرفض المطالب البريطانية ، وأنه اذا كانت الحياة البرلمانية فى مصر متعارضة مع المصالح البريطانية الحيوية ، فان على بريطانيا أن تقبل التحدى ان عاجلا أم آجلا « ١٠٠ » وأن الأزمة الحالية تقدم العاجل الذى يمكن أن نستغله فورا « (٩٢) وأن أى تأخير فى حسم هذه الأزمة « سيقلل من فرص نجاحنا فى هذا الخصوص » (٩٣)

واحتدم الخلاف فى الرأى بين وزارة الخارجية البريطانية والمندوب السامى ، حتى أن الوزارة رأت أن آراء المندوب السامى الأخيرة لم تقدم جديدا ، ولكنها توضح أن المندوب السامى لم يفهم جيدا التعليمات المرسلة له من الحكومة البريطانية ، فقد بدا من كلماته أنه يتصور أن « حكومة جلالة الملك لا ترغب فى معاونته ، أو أنها تود التقهقر عن الموقف الذى انفجر فعلا » (٩٤) وهكذا أرسل رئيس الوزراء البريطانى برقية أخرى الى المندوب السامى فى ١٠ يونيو تحتوى على تفسيرات أكثر وتؤكد التعليمات السابقة .

وقد نصت هذه المذكرة الجديدة على أن الحكومة المصرية لن تسعى لتحقيق أهدافها الفعلية إلا إذا دفعت لأجراء ذلك ، وأن تنفيذ تعليمات الحكومة البريطانية سيؤدى الى أمر من اثنين : أما أن ثروت سوف يوافق على عقد الاتفاق أو أنه سيرفض ذلك ، وأنه إذا وافق فانه يكون بذلك قد استجاب للمطالب البريطانية ، أما إذا رفض الاتفاق ، فانه يكون بذلك قد رفض مبدأ التعاون مع البريطانيين فى الدفاع عن مصر ، وبذلك يكشف الستار عن الاتجاه الحقيقى للحكومة المصرية . وهذا التصرف المعادى لبريطانيا « سيعطينا الحق أمام العالم فى اتخاذ الاجراءات العنيفة التى نراها ضرورية لتأمين موقفنا فى مصر » واسررسن رئيس الوزراء انبريطانى فى مذكرته للويد موضحا أنه يجب جعل الأمر واضحا لثروت « وأننا لن نعطيه سوى بضعة أيام للموافقة أو الرفض على الاتفاق ، مع التلميح له بالنتائج الشديدة الخطورة والمحتمة التى سوف تتلو رفضه » (٩٥)

ولا يفوتنا أن ننوه هنا أن الليفتنانت جنرال السير هوكنج الذى عاد الى انجلترا فى ١٠ يونيو بعد أن انتهت مدة قيادته للقوات البريطانية فى مصر ، قد تمت استشهاده فى مسألة أزمة الجيش المصرى . وقد أبدى هوكنج موافقته الكاملة على مذكرة رئيس الوزراء الأخيرة والمقترح ارسالها الى الحكومة المصرية ، وقد أبرق الى لويد بهذا المعنى . (٩٦)

ورغم هذا الضغط من جانب الحكومة البريطانية على لويد ، فانه أبرق الى تشمبرلن ولعلمية رئيس الوزراء البريطانى فى ١١ يونيو طالبا اعادة النظر فى التعليمات الصادرة اليه من الحكومة البريطانية ، ففى رأيه أن الاختلاف شديد بين مقترحاته ومقترحات الحكومة ، لأن هناك صعوبات خطيرة أمام ضمان موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق المقترح من جانب الحكومة البريطانية ، وأنه لا يمكن انجاز هذا الاتفاق الا بموافقة البرلمان . وأن رئيس الوزراء بينما يرفض الموافقة على هذا العرض لذلك السبب ، فانه لن

يرفضه تماما ، ولكنه سيماطل فى محاولة منه لتدعيم موقفه ، وأن الأمر سيطر معلقا هكذا حتى الخريف ، وأنه فى ذلك الوقت سيرسل الأمر كله الى مجلس النواب طالبا للتفاوض على الملحق قبل الاتفاق ، وأنه ليس هناك أدنى أمل فى أن البرلمان سيوافق على الاتفاق أو الملحق بأى شكل من الاشكال . وأضاف لويد أنه فى غضون ذلك الوقت ستواجه بريطانيا مشكلات خطيرة فى مصر لها طبيعة أخرى . » وأنا أرجو أن يكون معلوما أنني لم يغمض أبى جفن بالنسبة لمحاولاتى الحصول على كافة التفاصيل المنشورة عن الأزمة و « أن أولى المشكلات الملحة هى موقف المفتش العام ، الذى من غير المتوقع أن يستطيع ممارسة سلطاته التى ستظل بلا تحديد . » أنه إذا ما رأى أن موقفه غير محتمل وتخلّى عن منصبه ، فإن باقى الضباط البريطانيين الذين يعملون فى الجيش المصرى سوف يتبعونه فى هذا السبيل . وهكذا سوف تواجه بريطانيا مأزقا تفقد فيه كل سيطرة لها على الجيش المصرى فى ظروف بالغة الصعوبة . » وأضاف لويد « أنني عندما استحسنتم اجراء المفاوضات باعتبارها حلا أمثل ، فأننى فضلتها باعتبار أنها ستحدث ونحن فى موقف قوى ، أما محاولة عقد اتفاق الآن طبقا لرغبتك ، فإنها لن تؤدى الى تسوية المسألة ، بل ستؤدى فقط الى تأخير حلها ، وقد استنتجت من ذلك أنك ترغب فى (تعليق) : « الأزمة المصرية » وأردف لويد أنه حتى لو استطاعت الحكومة البريطانية بشكل ما ضمان الموافقة المصرية على العمل العسكرى المشترك ، ودعوة الحكومة المصرية للتفاوض على اجراءات تنسيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى على قدم المساواة ، فإن الأمر سيكون خطيرا - من وجهة النظر البريطانية - لأن بريطانيا لن تستطيع الانفراد بالاشراف الفردى على القوات . وأكد لويد أنه طيلة الأزمة لم يطمع سوى فى حل سلمى ولكن الحل الذى تقترحه الحكومة البريطانية - فى رأيه - سيؤدى الى الاضطرابات وسيجعل المكانة البريطانية غير محسوبة فى المساومة ، ثم انهى لويد برقيته بأنه قد يكون قد أخطأ فى تصوير الجو السياسى فى مصر ،

ولكنه يجب أن يكون مفهوما أن الرأي العام المصرى والصحافة كلها قد ركزت على الأزمة القائمة ، وأن الحكومة البريطانية قد تعرضت لهجوم شديد فى مجلس النواب ، وأن حزب الوفد كان يعانى فى تلك المرحلة من هبوط فى أسهمه فى مصر ، وأن سعد زغلول باشا مرة أخرى تكلم فى جلسة عاصفة فى مجلس النواب موضحا أنه اذا مارست بريطانيا ضغطا كبيرا على الحكومة المصرية ، فإن على المجلس الموافقة على المطالب البريطانية من أجل انقاذ الدستور ، « والحقيقة ان الحكومة المصرية تنتظر منا القيام بضغط شديد عليها ، وأنها سوف ترضخ لهذا الضغط ٠٠ أما تغيير موقفنا فى مثل هذه الظروف - فإنه سيؤدى الى عواقب وخيمة » (٩٧)

تراجع الحكومة المصرية ومجلس النواب :

وسط ذلك التضارب فى الآراء بين رئاسة الوزراء البريطانية ووزارة الخارجية من جانب والمندوب السامى من جانب آخر ، ووسط البرقيات والمذكرات المتعارضة بين الجانبين ، أوبرق اللورد لويد فى ١٢ يونيو الى وزارته موضحا أنه بعد جلسة طويلة وعاصفة لمجلس الوزراء ، فإن ثروت باشا أعد مذكرة - وافق عليها سعد زغلول - لتسوية أزمة الجيش - ويؤكد لويد أن هذا التراجع المصرى كان نتيجة للمباحثات التى بدأها المستر انتونيوس Antonius فى ٨ يونيو مع بركات باشا ، وأن هذه المباحثات كانت شخصية وغير رسمية ، ولكنها أدت تحت التوجيه السرى لها من جانب المندوب السامى الى تلك النتائج المرضية - من وجهة النظر البريطانية - فقد وصل الامر بثروت باشا الى أن يقوم بعرض مسودة المذكرة الجديدة على المندوب السامى بحضور الملك فؤاد ووزير الحربية لادخال أى تعديلات عليها « وأن خوف الحكومة المصرية كان الميزة الواضحة للمذكرة الأخيرة » وكانت خلاصة هذه المذكرة الأخيرة أن الحكومة المصرية قد قررت

وبتحديد كامل أن اختصاصات السردار كما فوضها الجنرال هدلستون باشا في سنة ١٩٢٥ ، قد أدت الى سوء تفاهم بالنسبة للأمور القائمة ، وأن الحكومة المصرية مستعدة للحفاظ على هذه الاختصاصات دون مساس ، كما تم تفويضها للمفتش العام . كما أنه بالنسبة لمنصب نائب المفتش العام ، فإن الحكومة المصرية مقتنعة تماما بالحاجة الى هذه الوظيفة ، التي يجب أن يعين فيها ضابط بريطاني فورا . أما بالنسبة لتوصيات لجنة الضباط ، فإنها ترفع في الخلافات الاستثنائية جدا من وزير الحربية الى ملك مصر كما كان الحال قائما . كما أن الحكومة المصرية سوف تبدي اهتماما سريعا بالنسبة للأمور المالية والقضائية التي تتكفل بها مصلحة الحدود وكذلك الأمور التي تؤثر في الدفاع عن البلد ، وأية موضوعات أخرى هامة .

كما أضافت المذكرة أن المفتش العام سيمنح رتبة الفريق وراتبه في غضون أسبوع ، وأن مساعد المفتش العام سوف يصدر قرار تعيينه في ظرف أسبوع من ترشيح اسمه ، وأن المنصب الثاني في مصلحة الحدود سوف يحتله ضابط بريطاني - وهو مساعد مدير خفر السواحل - عند ادماج المصلحتين -

وهكذا وافقت الحكومة المصرية على كل المطالب البريطانية الحيوية ، وأنهت أزمة الجيش بسرعة فائقة ولصالح الحكومة البريطانية تماما ، ووافقت أيضا على إجراء المفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق بين الحكومتين لتنسيق التعاون بين الجيشين المصري والبريطاني للدفاع عن مصر وطبقا لما سبق أن طلبته الحكومة البريطانية ، وقد صيغت المذكرة المصرية الجديدة بمهارة وعلى خطوط جعلت رجوعها الى مجلس ونواب أمرا غير ضروري . وهذه المذكرة مثل المذكرة الأولى ، لم تحدد شكل التعاون العسكري بين الجيشين المصري والبريطاني ، رغم أنها رحبت بمثل هذا التعاون .

وأكد ثروت باشا أهمية الموافقة الفورية على المذكرة المصرية الجديدة قبل أن يغير سعد من موقفه ويسحب موافقته عليها . وبطبيعة الحال أبلغه لويد شكر الحكومة البريطانية على مجهوداته فى تعديل وجهة نظر الحكومة المصرية والنحى بالسياسة المصرية الوطنية بخصوص أزمة الجيش منحنى جديدا مواليا للاحتلال . ومن ناحية أخرى طلب لويد برقا من وزارة الخارجية البريطانية الموافقة الفورية على المذكرة المصرية الجديدة « حتى لا يحصل (المتطرفون) على أى فرصة للضغط على سعد زغلول حتى يتراجع عن موقفه » وأضاف أنه سينتظر اجابة الحكومة البريطانية حتى الساعة الرابعة من مساء يوم ١٢ يونيو . وأنه فى حالة تأخر الرد « فأننى سأتحمل المسئولية الكاملة فى الموافقة على المذكرة المصرية بصفتى الشخصية ، وإن كنت أفضل وصول رد الحكومة البريطانية لكى أعفى نفسى من هذه المسئولية » (٩٨)

الا أنه فى نفس اليوم (١٢ يونيو) صدرت التعليمات من لندن الى لورد لويد بالموافقة على المذكرة المصرية الجديدة ، وهكذا أرسل لويد مذكرة الى ثروت باشا يبلغه فيها أن الحكومة البريطانية قد أسعدها أن الحكومة المصرية تشاركها الأمل فى الاستعداد لعقد اتفاق بالنسبة للمسائل المعلقة بين الدولتين ، والبدء فى مفاوضات لدراسة أسس التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى . كما أن الحكومة البريطانية قد أسعدها أن تجد مشاركة كاملة من الحكومة المصرية بالنسبة للأخطار الناتجة عن السماح بإقحام السياسة فى الجيش المصرى ، كما أسعدها أيضا موافقة الحكومة المصرية على الاحتفاظ بدون أى مساس بسلطات السردار كما فوضها هدلستون باشا الى المفتش العام وضمان رتبة ومرتب الأخير طبقا لاختصاصاته . وأنهى لويد مذكرته الى ثروت باشا بشكر رئيس الوزراء المصرى على اللهجة الودية التى سادت المذكرة المصرية ، وإن هذه اللهجة قدبىء بما ستكون عليه العلاقات المستقبلية بين الدولتين . واستمرت الحكومة

المصرية فى تراجعها الكامل عن الموقف المتصلب السابق ، فأرسلت فى اليوم
التالى (١٣ يونيو) ردا على المذكرة البريطانية يحتوى على بعض التفسيرات
والتفصيلات ، وأوضحت المذكرة الجديدة أنه طبقا لمرسوم يناير ١٩٢٥
- الذى كان للجنرال سبنكس دور كبير فى اعداده - فإنه تم التنسيق بين
مطالب الخدمة فى الجيش وتنظيمات الدستور بإنشاء مجلس الجيش ولجنة
الضباط ، وقد أثبت المجلس واللجنة نجاحا فى عملهما فى تنسيق كامل مع
اختصاصات المفتش العام المفوضة اليه فى عام ١٩٢٥ . والحكومة المصرية
لا تعترض على عقد اتفاق محدد بين الدولتين لعدم تغيير نظام أثبت نجاحه
تماما . ومن ناحية أخرى ، فإن الحكم البرلمانى فى مصر ، الذى قام هذان
العنصران (مجلس الجيش ولجنة الضباط) بواجباتهما بانسجام عن طريقه ،
يرتكز على مسئولية كل وزير عن أعمال فروع وزارته ، ومن المؤكد - فى رأى
المذكرة المصرية - أن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب فى السير ضد هذا
المبدأ . ولكن الحكومة المصرية متأكدة أيضا من وجوب احترام سلطات القادة
العسكريين ، وفى مثل هذه الظروف ، فإن الحكومة المصرية تؤكد بأن من
مسئولية وزير الحربية الموافقة على توصيات لجنة الضباط . كما أن تعيين
ضابط عظيم لمساعدة المفتش العام فى ممارسته لاختصاصاته ، وليلحل محله
إثناء غيابه ، يدخل ضمن سلطات الوزير ، كما يدخل ضمن سلطاته أيضا كل
المسائل المتعلقة بالرتبة والراتب ومدة عقد هذين الضابطين التابعين للسلطة
المصرية ، والحكومة المصرية إن تجد صعوبة فى التوصل الى الحل المرضى
لكل هذه المسائل . وأضافت المذكرة المصرية أن مجلس الوزراء السرى قد
منح - منذ يناير ١٩٢٧ - عقودا جديدة للضباط البريطانيين الذين يعملون
فى مصلحة الحدود لمدة تتراوح بين عام وعامين . وأنهى ثروت باشا هذه
المذكرة بالإشارة الى أن الحكومة المصرية - مع مراعاتها للمصالح المشتركة
بين الدولتين وعدم المساس بحقوق البرلمان - قد استطاعت باستخدام
السلطات الواقعة دستوريا على كامل مجلس الوزراء أن تجد الحلول

الممكنة لانتهاء كل سوء تفاهم فى موضوع الجيش المصرى (٩٩)

ولم تارنا المذكرة المصرية الاخيرة (١٣ يونيو) بالمذكرة المصرية الاولى (٣ يونيو) لوجدنا أن الاختلاف بينهما ينحصر فى كلمتين : التحدى والتراجع .

وقد لاحظ لويد أن هدف رئيس الوزراء كان الحصول على حل للأزمة بمنح لبريطانيا ما تشاء ، وفى نفس الوقت يساعده للدفاع عن نفسه أمام البرلمان ، وأن ثروت باشا كان جاهزاً فى كل ذلك ، ويطبق لكلمات لويد كان « ثروت بنون شك كان يرغب فى استغلال الفرصة للحصول على انتصار على سعد زغلول والوفد ، وتسديد ضربة قوية (للمتطرفين) ، وأن هدفه الاساسى هو تدعيم نفسه عند حكومة جلالة الملك كشخص يمكنه التفاوض على تسوية عامة للمسألة المصرية البريطانية . وأما لا أستطيع سوى أن أشجع ثروت لمسير فى هذا الاتجاه ، لان نجاحه فى السيطرة ، وضغطه المتزايد على (المتطرفين) امتد على سعد زغلول نفسه » .

وقد تحدث ثروت باشا مع لويد بصراحة عن سعد زغلول مؤكداً أنه فى النهاية « أمكننى تقييد يديه وقدميه » وأمعن ثروت باشا فى المناورة ، بأن ألجأ على لويد عدم نشر المذكرات الأخيرة والخاصة بالأزمة ، الا بعد أن يبدأ مجلس النواب عطلة الصيف ، والتي ستبدأ بعد عشرة أيام ، وأورى ، بأنه سيقدم للمجلس بياناً فى يوم ١٥ يونيو بخصوص الأزمة ، واقترح على لويد أن يتكلم بطريقة عامة جداً ، وأن يقدم امتنانه للصدقة مع الحكومة البريطانية ، وأنه ليس من المستحسن نشر المذكرات حتى يصل الرد البريطانى على المذكرة المصرية الأخيرة وهو بطبيعة الحال لم يكن يتوقع أى رد على تلك المذكرة .

وقد علق لويد على تراجع سعد زغلول السريع عن موقفه الأول المتصلب بأنه يرجع فقط الى تأكده بأن البديل الوحيد هو انذار سريع وحل البرلمان . (١٠٠)

وقد عرض ثروت باشا مسودة بيانه الى مجلس النواب على المندوب السامي لاستطلاع رأيه ، وقد تم تعديل بعض الفقرات فى هذا البيان المقتضب طبقا لأراء اللورد لويد ، وتحدد موعد اللقاء هذا البيان بدء ظهر يوم ١٥ يونيو لاعطاء سعد زغلول الوقت الكافى (لتلقيين) النواب واقناعهم بالموافقة .

وكان مجلس النواب صامتا تماما اثناء اللقاء رئيس الوزراء لبيانه وفى النهاية رحب النواب مع تصفيق (رسمى) . ثم تكلم ثلاثة من النواب من اعضاء الحزب الوطنى بالتتالى ، فطالب الأول بتسليم المذكرات المتبادلة للمجلس لدراستها ، وهدد الحكومة بالعواقب الوخيمة من استسلامها الكامل لبريطانيا . كما كانت مناقشات العضوين الآخرين على نفس المنوال ، وان كانت أقل عنفا .

وقد أنجز سعد زغلول الموقف بمهارة ملحوظة - من وجهة النظر البريطانية - حتى أن النواب الوفديين المتطرفين - ومن بينهم ماهر والنقراشى وأتباعهما - لم يمتنعوا فقط عن مهاجمة رئيس الوزراء عند لقائه لبيانه فى المجلس ، بل عارضوا كذلك المتحدثين من نواب الحزب الوطنى باشارات تهكمية ، واستقبلوا اجابات ثروت باشا بالترحيب . وفى النهاية أعلن سعد زغلول أنه ليس هناك خلاف بين اعضاء المجلس على بيان رئيس الوزراء وأن الموافقة شبه اجماعية . وهكذا تمت الموافقة على بيان ثروت باشا ، ولم تستمر المناقشة بخصوصه أكثر من أربعين دقيقة .

وقد رفع رئيس الوزراء هذه الموافقة بسرعة الى مجلس الشيوخ ،

حيث أعاد قراءة البيان ٠٠٠ وقد استقبل الاعضاء هذا البيان بالصمت
الرهبىب ٠ (١٠١)

ومن المفيد أن نشير الى ما جاء فى بيان رئيس الوزراء للمجلسين ،
فقد جاء فيه أنه لسوء التفاهم القائم بين الحكومتين المصرية والبريطانية
بخصوص المطالب البريطانية الخاصة بالجيش المصرى ، فان الحكومة
البريطانية تقدمت بطلب لتسوية المسائل المعلقة بطريقة ودية ولتحقيق
التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى ، كما دعيت الحكومة المصرية
لاجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية بهدف توقيع اتفاق لوضع أسس
هذا التعاون والحكومة المصرية - لاعتبارات مختلفة - توصلت فى بداية
شهر يونيو الى أن المطالب البريطانية الواردة فى المذكرة البريطانية تمس
السيادة المصرية والسلطة التشريعية للبرلمان ، وأن مجلس الوزراء ليس
لديه السلطة للموافقة على أى شئ يتعارض مع الدستور . وهكذا لم يوافق
المجلس على المطالب البريطانية بالشكل الذى قدمت به . الا أن مجلس
الوزراء من ناحية أخرى ، ورغبة منه فى تلافى أى أسباب لسوء التفاهم
بين الدولتين ، قرر تسوية المسألة بطريقة لا تمس الحقوق الدستورية ،
وتدخل ضمن سلطاته . وهكذا درس مجلس الوزراء موقف الجيش المصرى ،
ووجد أنه من الممكن الموافقة على بعض المطالب البريطانية وخصوصاً
مايتطرق منها لمسائل التدريب والضبط والربط وحسن الانتظام العسكرى، كما
قرر المجلس الموافقة على بعض المطالب الأخرى لتلافى سوء الفهم . وقد
وافقت الحكومة المصرية على التمسك بالموضع الراهن فى الجيش ومصاحبة
الحدود ، مع التحفظات الضرورية بخصوص السلطة الدستورية لوزير
الحربية ، وصيانة مبدأ المسئولية الوزارية أمام البرلمان .

وأنه لما كانت المذكرة المصرية الأخيرة قد وصلت الى المندوب السامى

أول أمس فقط (١٣ يونيو) فالحكومة المصرية مراعاة منها للأسلوب
الديبلوماسى ، تعتذر بأنها لا تستطيع اعطاء تفصيلات أخرى أمام البرلمان
فى الوقت الحاضر . (١٠٢)

وهكذا وافق البرلمان على ميزانية وزارة الحربية ، وتضمنت هذه
الميزانية بنداً لشراء عدد من المدافع الآلية . (١٠٣) وفى ١٧ يونيو وافق الملك
فؤاد على منح المفتش العام للجيش المصرى رتبة الفريق . (١٠٤) وجاءت
التهانى من رئيس الوزراء البريطانى الى اللورد لويد لنجاحه فى حل أزمة
الجيش المصرى بما يحقق الحفاظ الكامل على المصالح البريطانية ، وذلك
رغم تشاركتها فى الرأى بالنسبة لكيفية حل هذه الأزمة فى مصر .
سابقة . (١٠٥) وقد أجاب لويد بامتنانه العميق على هذه التهانى . (١٠٦)

وهكذا انتهت أزمة كبرى - خاصة ببناء الجيش المصرى الوطنى
القوى - كادت تؤدى الى مواجهة شاملة بين مصر وبريطانيا . . انتهت
لصالح بريطانيا لتقاعس السياسيين المصريين عن التمسك بالوطنية المفرطة
التي كانت نبراساً لمصر أثناء ثورة ١٩١٩ ، وتمسكا بمقاعدهم سواء فى
الوزارة أو فى البرلمان ، وخوفاً منهم من الغاء الدستور . والواقع أن
مهارة المندوب السامى اللورد لويد ، وتفهمه الكامل لدقائق الحياة السياسية
فى مصر فى تلك الفترة ، مكنته من اختيار الأسلوب المناسب لحل هذه الأزمة
الخطيرة ، بما يحقق فى النهاية الحفاظ على المصالح البريطانية ، وعلى
النقيض من ذلك ، كان تراجع السياسيين المصريين أساساً لتأخر بناء
الجيش المصرى الوطنى والقوى الى حين .

ونرجو أن نوفق فى الجزء الثانى من هذه الدراسة فى اماطة اللثام
عن علاقة بريطانيا بالجيش المصرى بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٦ فى ضوء
الوثائق البريطانية أيضاً ، وذلك استكمالاً لدراسات متتالية ، أرجو أن
يوفقنى الله فى اعدادها عن هذا الجيش العظيم الذى لعب ويلعب أدواراً
وطنية وقومية كبرى فى تاريخنا المعاصر . والله ولى التوفيق .

حواشي الفصل الرابع

1. P.R.O. F.O. (407-204) b. Egyptian Army Crisis. No. 76 (J. 530/184/16) No. 61. Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 3, 1927.
2. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 78 (J. 599/184/116) No. 74 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 9, 1927.
3. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
4. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 (J. 844/184/16) No. 183 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 28, 1927.
5. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
6. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
7. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
8. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
9. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
10. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
11. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 78 op. cit.
12. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
13. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 76 op. cit.
14. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 77 (J. 529/184/16) No. 62 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 3, 1927.
15. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 86 (J. 841/184/16) Memo. on the Egyptian Army by the secretary of State for Foreign Affairs. April 1, 1927.
16. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 77 op. cit.
17. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 78 op. cit.
18. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 86 op. cit.
19. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
20. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 80 (J. 601/184/16) No. 67 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. March 11, 1927.
21. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 (J. 720/184/16) No. 82 : Lord Lloyd to Sir. Austen Chamberlain. Cairo, March 22, 1927.

22. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
23. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 79 (J. 601/184/16) No. 75 Lord Diod to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March, 9, 1927.
24. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
25. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
26. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 79 op. cit.
27. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
28. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
29. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
30. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
31. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 79 op. cit.
32. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
33. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
34. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
35. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
36. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 79 op. cit.
37. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 87 op. cit.
38. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 84 (J. 720/184/16) Mr. Murray to Sir W. Tyrell (in Cairo) F.O. March 26, 1927.
39. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
40. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 85 (J. 743/184/16) No. 98 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, March 27, 1927.
41. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 88 (J. 922/184/16) No. 101 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo) F.O. April 13, 1927.
42. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 90 (J. 1217/184/16) No. 172 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 9, 1927.
43. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 91 (J. 1222/184/16) No. 175 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 10, 1927.
44. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 95 (J. 1346/8/16) No. 195 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 22, 1927.
45. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 92 (J. 1268/184/16) No. 80 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 13, 1927.
46. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 93 (J. 1310/184/16) No. 186 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 17, 1927.

47. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 94 (J. 1322/184/16) No. 188 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 19, 1927.
48. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 96 (J. 1337/184/16) No. 201 Lord Lloyd to Austen Chamberlain. Cairo, May 24, 1927.
49. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
50. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 96 op. cit.
51. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 97 (J. 1383/184/16) No. 202. Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 25, 1927.
52. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 99 (J. 1388/184/16) No. 203 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May, 24, 1927.
53. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 101 (J. 1389/184/16) No. 207 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 25, 1927.
54. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 99 (J. 1334/184/16) No. 204 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 24, 1927.
55. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174. Memorandum reviewing the Egyptian Army Crisis. C.M. Patriche, F.O. June 29, 1927.
56. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 82 op. cit.
57. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 102. (J. 1389/184/16) No. 153 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. May, 27, 1927.
58. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 103 (J. 1389/184/16) No. 154 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. May 27, 1927.
59. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 105 (J. 1389/184/16) No. 156 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. May 27, 1927.
60. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 115 (J. 1466/8/16) No. 211 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 31, 1927.
61. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 100 (J. 1392/184/16) No. 206 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 25, 1927.
62. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 103 op. cit.
63. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 105 op. cit.
64. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 108 (J. 1421/184/16) No. 213 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 28, 1927.
65. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 110 (J. 1422/8/16) No. 214 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 28, 1927.
66. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 111 (J. 1423/8/16) No. 215 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 28, 1927.

67. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 112 (J. 1424/8/16) No. 216 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 28, 1927.
68. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 113 (J. 1423/8/16) No. 162 Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd F.O. May 30, 1927.
69. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
70. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 114 (J. 1465/184/16) No. 220 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 31, 1927.
71. Ibid.
72. عبد الرحمن الراقعي - في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٢٧٢.
73. د - عبد العظيم رمضان - الحدث المصري في السياسة ص ٢٣٤.
74. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 100 op. cit.
75. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 100 op. cit.
- انتظر أيضا : - عبد الرحمن الراقعي - المصدر السابق ص ٢٧٢ ، ص ٢٧٤ و د - عبد العظيم رمضان - المصدر السابق ص ٢٣٤ - ص ٢٣٦.
76. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 100 op. cit.
77. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
78. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 115 op. cit.
79. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 128 (J. 1477/8/16) Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd. F.O. June 2, 1927.
80. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
81. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 132 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 3, 1927.
- انتظر أيضا النص الفرنسي الموجه من ثروت باشا الى اللورد لويد :
P.R.O. F.O. (407-204) b No. 161.
- وانظر أيضا :
P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
- وانظر أيضا : عبد الرحمن الراقعي - المصدر السابق ص ٢٧٤ - ص ٢٧٦ وكذلك : د - عيم العظيم رمضان - المصدر السابق ص ٢٣٧ - ٢٣٩
82. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 144 (J. 1553/8/16) No. 250 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June, 7, 1927.
83. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
84. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 149 (J. 1553/8/16) No. 179 Sir W. Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd. F.O. June 10, 1927.

85. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
86. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 140 (J. 1514/8/16) No. 174 Sir W. Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd. F.O., June 6, 1927.
87. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 141 (J. 1514/8/16) No. 175 Sir W. Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd. F.O. June 6, 1927.
88. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
89. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 143 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain No. 249. Cairo, June 7, 1927.
90. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 144 op. cit.
91. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 122 (J. 1475/8/16) No. 228 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, May 31, 1927.
92. P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 144 op. cit.
93. P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 115 op. cit.
94. P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
95. P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 149 op. cit.
96. P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
97. P.O.R. F.O. (407-204) b. No. 155 (J. 1579/8/16) No. 262 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo June 11, 1927.
98. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 156 (J. 1584/8/16) Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 12, 1927.
99. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 174 op. cit.
100. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 162 (J. 1625/8/16) No. 268 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 14, 1927.
101. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 163 (J. 1650/8/16) No. 270 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 16, 1927.
102. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 164 (J. 1655/8/16) No. 271 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 16, 1927.
103. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 170 (J. 1718/8/16) No. 285 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 23, 1927.

-
104. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 166 (J. 1639/8/16) No. 273 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. Cairo, June 16, 1927.
 105. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 168 Sir W. Tyrell (for the Secretary of State) to Lord Lloyd No. 186. F.O. June 16, 1927.
 106. P.R.O. F.O. (407-204) b. No. 169 Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain No. 280. Cairo, June 20, 1927.



فهرس

صفحة	
٢	تقديم
٧	تمهيد
٢١	الفصل الأول : اخلاء الجيش المصرى للسودان
٤٣	الفصل الثانى : الجيش المصرى فى مفترق الطرق
٨٩	الفصل الثالث : بين الجيش المصرى وقوات الاحتلال
١١	الفصل الرابع : ازمة الجيش المصرى (١٩٢٧)
	الملاحق : بالانجليزية
١	الملاحق رقم (١)
١١	الملاحق رقم (٢)
١٩	الملاحق رقم (٣)
٢٥	الملاحق رقم (٤)

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٩/٥٥٠٧

الملاحق

(يتبع الترقيم الانجليزي)

BRITAIN & THE EGYPTIAN ARMY

(DOCUMENTARY STUDY)

(1924 — 1927)

Dr. GAD TAHA

1997

120

THE EGYPTIAN ARMY

1914-1915

1914

1914

1914

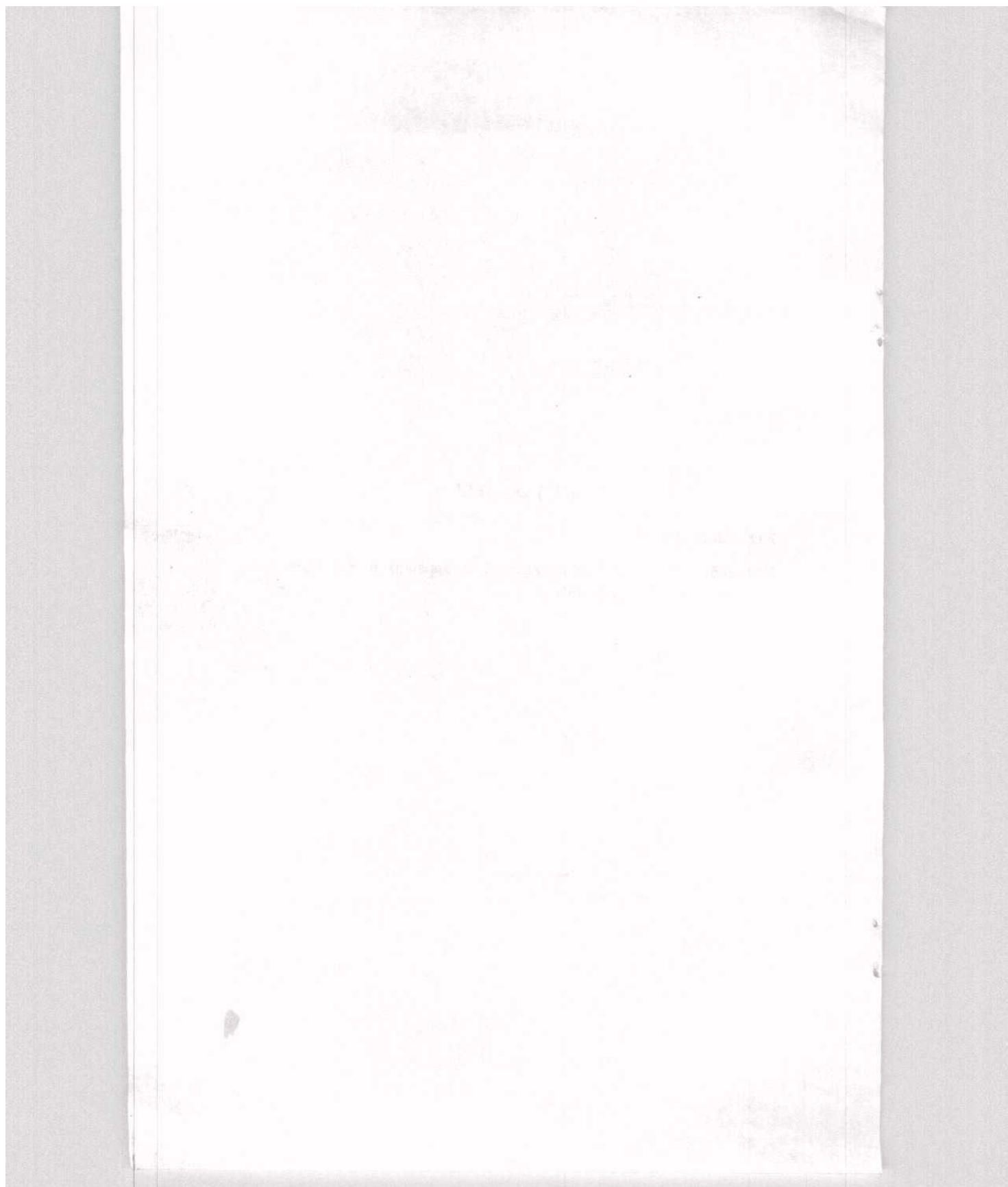
1914

الملحق رقم (١)

F.O. P.R.O. 407-200.

Nos. 185 — 186 — 187 — enclosure 1, 2, appendix to enclosure 2 —
enclosure 3 in No. 187.

١ ٨٩



(c.) Size and Armament of Egyptian Army.

[J 110/133/16]

No. 185.

Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain.—(Received February 18.)

(No. 78.)

(Telegraphic.)

Cairo, February 18, 1925.

MY telegram No. 20 of 13th January.*

Having learned that Minister of War proposed to suggest to the King that two more Egyptian battalions should be raised, and was anxious to know my views, I ceased him to be informed that I could not but regard any further increase of Egyptian army as injudicious.

I subsequently spoke to Sidky, who assured me that neither he nor Prime Minister would agree to such a proposal.

It is not improbable that idea emanated from the King.

[J 510/123/16]

No. 186.

Mr. Austen Chamberlain to Field-Marshal Viscount Allenby (Cairo).

(No. 370.)

My Lord,

Foreign Office, April 4, 1925.

THE possibility of an increase in strength of the Egyptian army referred to in your telegrams Nos. 20 of the 13th January and 76 of the 18th February, has been under consideration.

2. It is to be hoped that the action reported in your telegram No. 20 will have the effect of shelving any schemes which authorities in Egypt may have entertained for such an increase. But if your Lordship learns that any plans of this kind are being revived you should report the fact to me without delay, in order that His Majesty's Government may have time to consider what action is called for in such circumstances.

I am, &c.

AUSTEN CHAMBERLAIN.

[J 1201/123/16]

No. 187.

Field-Marshal Viscount Allenby to Mr. Austen Chamberlain.—(Received April 27.)

(No. 287.)

Sir,

Cairo, April 18, 1925

LIEUTENANT-GENERAL SIR RICHARD HAKING has been good enough to furnish me with a copy, wherein enclosed, of the report which he has addressed to the War Office in regard to the tendency of the Egyptian Government to increase the size of their army and to improve its efficiency by the introduction of machine and Lewis guns.

* Arabic No. 4752

I am in agreement with General Haking's views as to the necessity of checking this tendency. Some two months ago I was in fact apprised of a suggestion made by the Egyptian Minister of War in regard to the possibility of raising two further battalions, in addition to the eleven already budgeted for. I disapproved the proposal, which indeed found little favour with the Cabinet and it has been abandoned (see my telegram No. 78 of the 18th February).

In his fourth paragraph General Haking attributes the strengthening of the Egyptian army to the desire of the extreme Nationalists to create a force powerful enough to impose their ideas upon the nation as well as upon Great Britain.

This, I think, is somewhat misleading.

It was, it is true, part of the Zaghulist programme to increase the size and efficiency of the army, and the intention corresponded to a widespread nationalist supposition that the accession to the military strength of Egypt might drive us to accept the Egyptian terms of a settlement between the two countries.

But the increases, actually made, have a different bearing. While on the one hand they flatter national vanity, they are on the other hand a source of satisfaction to the King for whom they imply greater pomp and patronage, internal security and absolutism. King Fuad may be right, but the weapon has another edge which the Zaghulists are doing their best to sharpen. In any case we have our own interests to think of and seeing the inconstancy of Egyptian affairs we are better off without any considerable increase in the size or efficiency of the native army.

In respect of his household troops we can, however, afford to humour the King, and I have consequently approved the purchase, mentioned in the first paragraph of General Haking's report, of six additional Lewis guns for the bodyguard. On the other hand I propose with your approval to discourage their acquisition of further machine guns, over and above the eleven sections of two guns each, provided under the budget for the regular infantry battalions.

In this connection I would draw your attention to the accompanying note by Lieutenant-Colonel C. W. Spinks, Inspector-General of the Egyptian army, which shows that each machine-gun section is to be of two and not of four guns, as stated by General Haking, but which also mentions an inclination on the part of the Minister of War eventually to supply not only each battalion but each company thereof with a section of two guns.

In the last paragraph of his report, General Haking refers to a most serious consideration, namely, the guarantee afforded by the presence of a British officer at the head of the Egyptian Ordnance Department. Major Whitfield is the present occupant, but his period of service expires next October. There is some reason to believe that the Egyptian Government do not intend to renew his contract and desire to replace him by an Egyptian officer. An important issue is here involved, and I am informing the Government that I expect them to renew Major Whitfield's contract or to replace him by another British officer.

I have, &c.

ALLENBY, F.M.,

High Commissioner

Enclosure 1 in No. 187

Lieutenant-General Sir R. Haking to Field-Marshal Viscount Allenby.

(Secret.)

Your Excellency,

Cairo, April 11, 1925.

I FORWARD herewith a paper on the military situation in Egypt at the present time, especially as regards the recent steps taken by the Egyptian Government to increase the size of their army and improve its weapon efficiency by the introduction of machine and Lewis guns.

2. If your Excellency concurs I will send a copy of this paper to the War Office since the Army Council may wish to have my views on the subject.

I have, &c.

R. HAKING, Lieutenant-General,

Commanding British Troops in Egypt.

Memorandum on the Military Situation in Egypt, April 13, 1925.

(Secret.)

THERE are certain events of a military nature taking place at the present time in Egypt which demand consideration. Some four months ago the Egyptian Government was allowed, with the approval of the High Commissioner and the acquiescence of the War Office, to purchase six machine guns from the British military authorities for use by the Egyptian troops of the Frontier District Administration. Shortly afterwards His Majesty King Fuad's bodyguard was allowed to purchase in the same way four machine guns for that force. During the last few days I have been approached again regarding a further purchase of six Lewis guns for the bodyguard.

2. The desirability or otherwise of selling these weapons to the Egyptian Government was fully considered at the time by Lord Allenby and myself, and we came to the conclusion that it was better for the British to sell these guns, and supply their ammunition, than for the Egyptian Government to purchase them from France or some other country, when there would be no check on the numbers purchased, or on the amount of ammunition held by the Egyptian army for the use of these guns. Furthermore, at that time, Zaghlul had not commenced his efforts to undermine the loyalty of the Egyptian army, and there was no reason to suppose that they might become a danger to the British troops.

3. There are at present further indications of a desire on the part of the Egyptian Government to increase the personnel and weapon efficiency of the Egyptian army, which are indicated in Appendix (A) and which will require careful watching. As a result of the disturbances in the Sudan and the murder of Sir Lee Stack, two Egyptian battalions, three batteries of artillery, and a considerable number of Egyptian officers, more or less disaffected, who had been serving with Sudanese battalions, were sent back to Egypt at short notice. Furthermore, avowedly with the object of providing employment for the above-mentioned officers, whom it was feared might otherwise preach rebellion throughout the country, it was decided to increase the Egyptian army by two battalions of infantry and, possibly, one or more batteries of artillery. I attach a statement and a map* showing the strength and distribution of the Egyptian army before the Sudanese troubles, namely, in August 1924 and at the present date.

4. It is necessary to enquire into the real reason for this increase in the military strength of Egypt, and to ascertain whether this increase is to be continued until it becomes a menace, not necessarily to the British troops in Egypt, but certainly to the orderly government of the country, if the army is used as a political weapon. There is no doubt that a desire exists in the minds of the extreme "Nationalists" to create an army, which is strong enough to be used for political purposes to impose the ideas of these extremists upon the nation and also upon Great Britain. It is stated frequently in the "extreme" press that Egypt must have a military force worthy of her as a great nation and capable of defending her independence and her rights. The provision of eleven machine-gun sections of four guns each and of one battery of 8.7 howitzers is contemplated in this year's budget. Zaghlul, during his recent administration, tried to make political use of the army, he permitted officers of the army and of the police to be removed from their employment because they had sided against the mob when it was demonstrating in favour of Zaghlul before he came into power. Of course every politician and every soldier knows that it is fatal to use an army or a police force to assist one political party against another, unless revolution has taken place. Zaghlul is now trying to bring the army over to his way of thinking and is using certain disaffected officers for the purpose, though it is doubtful if he will succeed in producing any appreciable result. The point is, however, that the Egyptian army is being increased in size and also in efficiency by the addition of automatic weapons and possibly by more artillery, and that the reason for this increase is not to overcome rebellion, not to defend the country from an outside enemy, but to strengthen the country against Great Britain.

5. At the present moment all the great nations of the world are endeavouring to reduce their armaments under the aegis of the League of Nations, whilst Egypt is increasing her military strength. If this continues the question will arise as to whether the British troops in Egypt are sufficiently numerous to cope immediately

with any situation which might arise in Egypt, and which might endanger the security of the Suez Canal, which is the main reason why British troops are in Egypt at all.

6 As you are aware, I have, since my arrival here, somewhat modified the British scheme of defence for the Suez Canal, mainly by changing the line of communication and operations from Alexandria to the Suez Canal, by reducing the garrison of Alexandria in order to strengthen the main theatre of operations, by securing the railway from Cairo via Benha and Zagazig to Ismailia, and by abandoning the defence of the railway from Alexandria to Benha with its great bridges over the branches of the Nile. All these measures have been taken with the approval of the High Commissioner after a careful study of the strategical situation and with the full knowledge of the War Office.

7 If we turn to the map and consider the distribution of the Egyptian army in Egypt, it becomes apparent at once that so long as that army is located at Cairo, in the Delta and along the Nile south of Cairo, it offers little menace to the British troops in Egypt because the latter are so distributed in furtherance of their own main object to secure the Suez Canal that they are well placed to deal with any hostility which might arise from the Egyptian army. Directly, however, places on the railway from Cairo to Ismailia and on the Suez Canal, especially at Port Said and Suez, are occupied by Egyptian troops armed with machine guns and artillery, the situation might easily become somewhat embarrassing for the British troops, and calls for an appreciation of the value of these Egyptian troops with or without these automatic weapons and guns. It is desirable first of all, however, to consider the necessity, from an Egyptian point of view, for any increase in the Egyptian military strength, because it is on those lines that British interference might be justified.

8 I understand that the British Government intends to continue to guarantee the protection of Egypt from outside aggression, and that the existence of the Suez Canal, whose security is considered to be vital to the British Empire and of great importance to other Nations, compels Great Britain to maintain a military force in Egypt for these purposes. If this is the case it is evident that Egypt must be dependent upon Great Britain for her existence as regards outside interference, and must be subject to Great Britain as regards the security of the Suez Canal. This is the crux of the whole matter, which cannot be ameliorated by any political formula, and which must continue to affect the complete independence of Egypt. The solution, of course, is a friendly Egypt willing to assist Great Britain to maintain her Empire and receiving in return security from foreign intrigues or aggression either in peace or war. The military situation in fact is somewhat similar to that of France and Poland, mainly because of geographical influence. Poland, like several other States created by the Treaty of Versailles, would be certain to fade away like wax before a furnace in face of any future military cataclysm, but France is prepared to help her on certain conditions. The same can be said of Egypt in her relations with Great Britain. The Pole is one of the proudest and most patriotic nationals in the world, and yet he considers it is no disgrace for one nation to accept help from another, especially when the former can reciprocate with very valuable help to the latter.

9 It is evident from the above arguments that there is no adequate reason why Egypt should increase the size or weapon efficiency of her army at the present time solely to protect herself against any aggression from the outside. Furthermore, that Great Britain with her powerful naval force in the Mediterranean is the only nation in the world which can adequately protect Egypt either in peace or war, in peace to nullify hostile desires and intrigues, and in war to prevent actual invasion. It is, therefore, only necessary to consider the strength and armament of the Egyptian military forces from the point of view of supporting the police for the internal security of the country, a matter which, it is perfectly clear, Great Britain desires should remain entirely in the hands of the Egyptians so long as the security of foreigners residing in Egypt is safeguarded.

10 I understand that the existing police force is efficient and can be relied upon on ordinary occasions to deal with disturbances provided that the officers and men are quite sure that they are not going to be punished later for obeying the Government of the moment and doing their duty. They are armed with rifles and are accustomed to drive the natives about with sticks to clear a road or any similar task. In consequence, they possess a certain degree of self-confidence, and may be considered capable of dealing with ordinary trouble but not perhaps a fanatical or highly excited mob. Thus the army will not be required to form the first defence

against internal trouble, but will be more in the nature of an auxiliary to reinforce the police when required, and to act as a visible and concrete sign of a dignified and independent State.

11. The military training and the weapons at present possessed by the Egyptian army are adequate for dealing with any internal situation which can arise provided the army remains loyal to the Government. Their lack of high-class weapon training would be an advantage rather than otherwise, because such training as they possess is sufficient to quell a disturbance and not good enough to cause great bloodshed amongst the mob. If their weapons and their training are to be brought up to high-class European standard, they will not have sufficient self-restraint engendered by high discipline to limit their action to actual requirements, and their methods of restoring order would be extremely and unnecessarily costly in life. A machine gun is an automatic weapon which, if used indiscriminately against a crowd, produces very deadly effects, whereas rifle fire, frequently badly aimed, will have perhaps a better moral effect than the machine gun and will be far less costly in life. I am quite certain that it is unnecessary and even undesirable to provide the Egyptian army with large quantities of machine and Lewis guns, and that such an addition would require a definite strengthening of our infantry garrison in Egypt, and the prohibition of the presence of Egyptian troops at our base along the Suez Canal or along our railway line of communication from Cairo to Jerusalem.

12. I am of opinion that it would be easier to come to an agreement now with the Egyptian Government on the lines of the limitation of armament than to allow this armament to be increased unchecked and thus become a source of embarrassment as regards the security of the Suez Canal. It must be remembered that owing to the presence of a British officer at the head of the Egyptian Ordnance Department I am able to maintain control myself on the issue of small-arm ammunition to the Egyptian army. This situation may be changed by the substitution of an Egyptian officer, in which case I might be unable to maintain this control. As a result of the above considerations, I am of opinion that future intentions of the Egyptian Government to arm their troops with automatic weapons should be dealt with by the British Government, and no further increase permitted.

R. HAKING, *Lieutenant-General,*
Commanding British Troops in Egypt.

Appendix to Enclosure 2.

Egyptian Units in Egypt, August 1924.

(A.) 7 infantry battalions.

Distribution—

Cairo. 3 battalions. Strength, 23 officers, 612 other ranks. 20 rounds a.s.a. No machine guns.

Provinces. 4 battalions. Strength, 23 officers, 612 other ranks. 120 rounds a.s.a. No machine guns.

(B.)—4th battery artillery. Strength, 5 officers, 138 other ranks. Stationed at Cairo. 6—10-pr. R.L. mountain guns. 144 rounds shrapnel per gun.

3rd garrison company artillery. Strength, 3 officers, 64 other ranks. Stationed at Cairo. Obsolete Krupp.

(C.)—1 squadron cavalry. Strength, 6 officers, 148 other ranks. Stationed at Cairo. Armed S.M.L.E. rifle and lance. 20 rounds a.s.a.

(D.)—Royal bodyguard, Cairo—

Cavalry. 7 officers, 150 other ranks, armed S.M.L.E. rifles and lances. S.a.s. unknown.

Infantry. 22 officers, 607 other ranks. Armed with S.M.L.E. rifles, 2 Vickers guns and 2 Hotchkiss guns.

(E.)—Auxiliary troops—

Military Works Department, Cairo. 6 officers, 40 other ranks. Unarmed.

Ordnance. 12 officers, 131 other ranks.

Medical corps. 15 officers, 93 other ranks.

Veterinary. 1 officer, 9 other ranks.

Recruiting Department. 44 officers 58 other ranks.

(F.)—Frontier districts administration—

Depot and company. Camel corps. 2 British officers, 16 Egyptian officers
335 Soudanese, 109 Egyptians
1 company light cars. 1 British officer, 6 Egyptian officers, 17 Soudanese,
40 Egyptians.
6 Vickers, 3 Lewis guns. 12,000 rounds per gun. 24 Ford cars
300 rounds per man a.s.t.

Egyptian Units in the Sudan, August 1924.

(G.)—

2 battalions infantry. 23 officers, 612 other ranks.
3 batteries artillery. 5 officers, 154 other ranks. 4 guns 2-95 Q.F.
mountain guns, 76 shrapnel, 14 H.E. 6 cases per gun.
1 garrison company artillery. 6 officers, 103 other ranks. 4 Vickers guns
1 railway battalion, Athara. Disbanded in October 1924. 24 officers
1,808 other ranks.
Auxiliary troops. Military Police Department. 10 officers, 358 other ranks.
Supplies: 20 officers, 160 other ranks
Medical: 33 officers, 124 other ranks.

Grand Total, August 1924

	Officers	Other Ranks	Rifles	Guns	Machine Guns
2 battalions infantry	207	6,508	6,508		
4 batteries artillery	20	616	415	18	
2 garrison companies artillery	12	189			4
1 squadron cavalry	6	148	148		
Frontier districts	22	607	607		9
Bodyguard—					
(a.) Infantry	22	607	607		4
(b.) Cavalry	7	150	150		
Auxiliaries	145	1,029			
Totals	437	8,784	7,555	18	17

At present :—

	Officers	Other Ranks
2 battalions infantry	207	6,508
2 battalions infantry	24	1,760
1 squadron cavalry	6	(mostly recruits) 148
1 squadron cavalry		(being formed)
4 batteries artillery	20	616
2 garrison companies artillery	12	189
Auxiliaries	145	1,029
Frontier districts	22	607
Totals	434	9,775

Provision for the following new units is included in the budget, 1924-26 —

- 11 machine-gun sections (1 per battalion), 4 guns each. 44
- 2 battalions infantry, 1 squadron cavalry already being formed
- 1 battery to be rearmed with 4—3.7-inch howitzers instead of present R.L. mountain guns, and the question of starting a school of gunnery is under consideration.
- £ E. 150,000 for flying services.

Notes by Inspector-General of Egyptian Army.

War Office, Egyptian Army, Cairo,
April 16 1925.

My dear Member,

I THINK that the following notes will provide you with the information you require:—

(a.) The garrison of the Egyptian army in Egypt up to November 1924, exclusive of His Majesty's bodyguard and departments, was:—

	All Ranks
1 squadron cavalry	155
1 battery artillery	162
1 gunnery company artillery	116
7 battalions infantry	4,445
Total	4,878

(b.) The Egyptian units in the Sudan at the same time were:—

	All Ranks
3 batteries artillery	465
1 gunnery company artillery	116
2 battalions infantry	1,270
Total	1,851

(c.) On the evacuation of the Egyptian units from the Sudan the garrison in Egypt was accordingly increased by (b) and became:—

(a.) All ranks	4,878
(b.) All ranks	1,851
Total	6,729

(d.) The budget for 1925-26 provides for additional units, viz.:—

	All Ranks
1 squadron cavalry	155
2 battalions infantry (higher establishment)	1,694
Total	1,849

The budget also provides for:—

1. The rearming of 1 battery artillery with 4—3·7-in. howitzers in place of the 10-pr. mountain gun already in possession; of these 2—3·7-in. howitzers are already on order from England.
2. The formation of 11 Vickers machine-gun sections of two guns each, viz., one section per battalion.

The Minister of War stated to me some three weeks ago that he intended raising the 9 battalions to the higher establishment and giving each infantry company a machine-gun section of 2 guns. This would bring the total number up to 88 machine guns with the infantry, but this has not yet been definitely decided on, and no budgetary provision exists at present.

(e.) The Bodyguard.

	All Ranks
1 squadron cavalry	157
1 battalion infantry	629
Total	786

There are in possession of 2 Vickers machine guns and 2 Hotchkiss machine guns.

In addition to these, the palace authorities are now negotiating for the purchase of 6 Lewis guns from the British army.

* The infantry guard is now being increased by 200 other ranks.

(f) Departments of the Army.

	AS Ensigns
Recruiting Department	100
District and brigade staffs	117
Military Works Department	681
Supplier Department	224
Ordnance Department	307
Medical Department	504
Veterinary Department	87

Total ... (non-fighting) 2,056

Revised.

When the formation of the new units is completed, the total numbers will be:—

	AS Ensigns
2 squadrons cavalry	...
4 batteries artillery	...
2 garrison companies artillery	...
2 infantry battalions (lower establishment)	...
His Majesty's bodyguard	...
Departments
	2,056
	11,680

Yours sincerely,
C. W. SPINKS,
Lieutenant-Colonel.

الملحق رقم (٢)

F.O. P.R.O. 407 — 200 (d.) Legal.

No. 199 — Report. No. 200 — enclosure in No. 200.

(d.) Legal Status of Army of Occupation.

[J 48/32/16/1925]

No 199

Foreign Office to the Law Officers of the Crown

Gentlemen,

Foreign Office, December 24, 1924

I HAVE the honour, by direction of Mr. Secretary Chamberlain, to request the favour of your advice on the following point —

2. Shortly after the murder of Sir Lee Stack, Lord Allenby received information (Paper (A)) that three Egyptian Deputies had taken an oath to continue the murder of Englishmen. He was instructed (Paper (B)) that, if he was satisfied that there was reasonable ground for the report, he should inform the Egyptian Prime Minister and call upon him to confine the men to a place where they could do no harm. If the Prime Minister declined to act, Lord Allenby was authorised to cause them to be arrested and confined in a fortress or elsewhere under British guard. The Prime Minister, however, was particularly anxious (Paper (C)) that the arrest should be made by the British authorities, on the ground that the Egyptian Government could not make such an arrest without declaring Egyptian martial law. Lord Allenby accordingly instructed General Haking to arrest the men and confine them in the citadel, and this was done.

3. Subsequently, the Director-General of the European Department and the Commandant of the Cairo Police represented to Lord Allenby (Paper (D)) that the arrest and temporary detention of some forty persons was urgently essential if the murder of Sir Lee Stack was to be elucidated and the considerable probability of more murders being committed diminished. Lord Allenby reported that, in the event of the Egyptian Prime Minister's declining to instruct the authorities to arrest the persons concerned, he proposed to have them arrested by the British military authorities. Lord Allenby stated that he was advised that there were precedents for arrest by the army of occupation in the time of Lord Cromer, and that the existence or non-existence of martial law was legally irrelevant.

4. The Attorney-General, however, who was consulted at this point, was of opinion (Papers (E) and (F)) that the British army of occupation had no right to proceed to the proposed arrests. The proper procedure would be, if the military authorities wished to proceed in virtue of their powers of an army of occupation, to take over the civil administration of the territory to such an extent as to proceed to the arrest of individuals, and to issue some indication of their intention as to take over the administration and of the limits within which it would be taken over. This would be tantamount to a declaration of martial law. If the arrest were made as proposed, it would amount to such a supersession of the civil authorities by the military as to be itself an act of martial law, and it might be very difficult to terminate such supersession of the civil authorities when this particular incident had been completed. Lord Allenby was informed accordingly (Paper (G)), and instructed that no effort should be spared to overcome the reluctance of the Egyptian Prime Minister to declare Egyptian martial law.

5. On learning of the arrest of the three Deputies, however, the Egyptian Prime Minister at once realised that, from the point of view of Egyptian public opinion, he had made a political mistake in leaving the initiative to the British military authorities. He accordingly expressed his willingness to take over the prisoners and deal with them according to Egyptian criminal procedure (Paper (H)), and the three men were therefore handed over to the Egyptian authorities. The Egyptian Government similarly agreed (Paper (I)) to arrest the forty persons referred to in paragraph 3.

137571

6. Lord Allenby subsequently reported (Paper (J)) that the possibility of a further political surrender remained not improbable, and it was necessary to take thought for the position. He particularly wished not to declare British martial law, and was unwilling to empower the military authorities to make arrests and searches, though this was less objectionable than introducing the whole apparatus of martial law, and might be necessary. He considered that the best course would be to induce the Egyptian Government to declare a state of siege. He further reported that one fairly sure preventive measure would be the arrest of about 300 known individuals; the arrest of about 100 of these would be a less sure preventive, but still of considerable value.

7. On the 9th December, Lord Allenby reported (Paper (K)) that the evidence against the persons under arrest was slow in accumulating, and the time might shortly come when the Egyptian Government would not feel able to renew the period of detention under the law of criminal procedure. Lord Allenby considered that it would be intolerable that the three Deputies, who were originally arrested by the British authorities, should regain their freedom in the near future. He therefore proposed, in the first instance, to do his utmost to induce the Egyptian Government to find justification for keeping these persons under arrest in the ordinary way; if this failed, to press them strongly to declare a state of siege, and in the last resort to order the arrest of the persons concerned by the British military authorities.

8. Lord Allenby was informed, in reply (Paper (L)), that the Secretary of State was advised that the arrest and detention of the persons in question by the British military authorities was, in fact, martial law, and could be justified and maintained only by proclamation of martial law. In the event of Lord Allenby's legal adviser taking a different view, his reasons were to be telegraphed fully. These views have now been received, and will be found in Paper (M), and the present position as regards the detention of the individuals concerned is described in Paper (N).

9. A memorandum giving such information as exists in this Department on the subject of political arrests by the British military authorities in Egypt before the war is enclosed (Paper (O)), and it will be seen that it hardly bears out Lord Allenby's statement as to precedents contained in Paper (D).

10. In these circumstances, I am to request that you will take the enclosed papers into consideration and favour Mr. Chamberlain with your opinion as to whether, in the event of the British military authorities in Egypt effecting the arrest of persons suspected of being likely to encourage or perpetrate political crimes, their action would amount to a declaration of martial law, or whether, as contended by Lord Allenby's legal adviser, such action can be regarded as within the normal powers of self-protection which are of necessity inherent in the Commander-in-chief of an army of occupation. Mr. Chamberlain would also be grateful for any observations of a general character which you may be good enough to offer.

11. It may be necessary to send instructions to Lord Allenby on the subject at any moment, and Mr. Chamberlain would therefore be grateful if he could be favoured with your opinion at a very early date.

I have, &c.

D. G. OSBORNE

List of Papers

- (A) Lord Allenby's telegram No. 396, November 24, 1924. [E 10195/568/16/1924.]
- (B) Lord Allenby's telegram No. 390, November 24, 1924. [E 10185/568/16/1924.]
- (C) Lord Allenby's telegram No. 433, November 25, 1924. [E 10417/568/16/1924.]
- (D) Lord Allenby's telegram No. 434, November 26, 1924. [E 10416/568/16/1924.]
- (E) Note by Sir C. Hurst, November 27, 1924. [E 10321/568/16/1924.]
- (F) Minute by Sir C. Hurst, November 28, 1924. [E 10327/568/16/1924.]
- (G) To Lord Allenby, telegram No. 252, November 27, 1924. [E 10418/568/16/1924.]
- (H) Lord Allenby's telegram No. 446, November 27, 1924. [E 10460/568/16/1924.]
- (I) Lord Allenby's telegram No. 447, November 27, 1924. [E 10478/568/16/1924.]
- (J) Lord Allenby's telegram No. 518, December 9, 1924. [E 11099/568/16/1924.]
- (K) Lord Allenby's telegram No. 519, December 9, 1924. [E 11100/568/16/1924.]
- (L) To Lord Allenby, telegram No. 298, December 15, 1924. [E 11100/568/16/1924.]
- (M) Lord Allenby's telegram No. 556, December 20, 1924. [E 11484/568/16/1924.]
- (N) Lord Allenby's telegram No. 558, December 14, 1924. [E 11268/568/16/1924.]
- (O) Library memorandum, December 23, 1924. [10004.]

Report.

1 Before answering the question submitted to us, we think it convenient to consider what is meant by the expression "a declaration of martial law." Strictly speaking, there is no such thing as martial law known to the law of England; what is popularly so termed is really the defiance and disregard by the Executive of legal rights and obligations. It follows that "a declaration of martial law" is merely an intimation to the public that the Executive intends to disregard the law and to ignore legal rights. It follows also that the Executive can decide to what extent it intends to defy the law, or, in other words, how far "martial law" is to extend. In some foreign countries a legal right is given by the Constitution to the Executive to suspend the ordinary law by declaring a state of siege, and we gather that Egypt is one of these countries. But the declaration of a state of siege is the act of the Egyptian Executive, conferring on that Executive certain powers. The difficulty of the present situation lies in the anomalous position of the British army of occupation in Egypt. The army owes allegiance only to the British Sovereign, and is the instrument of the British Government; but, since Egypt is a friendly nation and is an independent sovereign State, the army must be treated as being in Egypt with the consent of that State, and the law governing the relations of the army or its members in Egypt to the Egyptian population must be the Egyptian law. We assume that there is no provision in the Egyptian law giving to the British army any right to arrest or imprison Egyptians, and the Khedivial Decree of 1895 and the despatch of the 22nd February, 1895, both seem to us to recognise that the legal position is as we have stated it.

2 In our opinion, it follows from the considerations set out above that the arrest by the British military authorities of persons suspected of being likely to encourage or perpetrate political crimes is an illegal action, or, in other words, is a declaration of martial law. If it were intended to exercise such a power, it might be well to make a public declaration to this effect, defining and limiting the extent to which the military authorities intended to go in disregarding the ordinary law. This would no doubt prevent the Egyptian public or foreign nations from supposing that we intended to resume the administration of the country or to re-establish the régime existing before March 1922. At the same time, it must be remembered that it is not always easy to limit or prevent the extension of "martial law" when it has once been established. For instance, if an arrested person were to appeal to an Egyptian court and that court were to accept jurisdiction, we might be compelled very largely to extend our arbitrary rule. These, however, are matters for political rather than for legal decision.

DOUGLAS MCGAREL HOGG
T. W. H. INSKIP

*Law Officers' Department,
January 5, 1925*

[J 478/32/16]

No. 200.

*Field-Marshal Viscount Allenby to Mr Austen Chamberlain.—(Received
February 16.)*

(No 57.)
Sir

Cairo, February 6, 1925.

WITH reference to your despatch No. 40 of the 8th ultimo, enclosing a report by the Law Officers of the Crown on the subject of the legal status and powers of the army of occupation, I have the honour to transmit to you herewith copy of a memorandum by Sir Maurice Amos.

I venture to observe that, quite apart from the question of arrests, the proposition that the army of occupation, in its relations with the Egyptian population, is governed by Egyptian law is not only in conflict with present practice, but seems not unlikely, if applied, to lead to situations of great difficulty.

I have, &c.

ALLENBY, F.N.,
High Commissioner

Memorandum on the Status of the Army of Occupation.

THE report of the Law Officers, dated the 5th January last, on the subject of the legal status and powers of the army of occupation is of such importance that I may be pardoned if I venture to comment upon it.

2. The main proposition laid down in this report is that the law governing the relations of the British army of occupation and its members in Egypt to the Egyptian population is Egyptian law. From this principle the inference is drawn, with indisputable logic, that the arrest of Egyptians by the British military authorities, if not authorised by Egyptian law, would be illegal.

The opinion goes on to say that such illegal action would be "in other words" a "declaration of martial law." But the Law Officers further suggest that, should it be thought necessary to resort to measures of this kind, it might be well that the declaration of martial law, which is implicit in the action itself, should be limited and explained by a more explicit declaration.

3. I may be permitted at once to confess that I feel much difficulty in accommodating my mind to the doctrine that the relations between the army and the Egyptian population are governed by Egyptian law. But before examining upon this point certain considerations which occur to me, I may point out that the Law Officers appear to prove the main practical conclusion which was reached in the opinion telegraphed in your No 556.

It was suggested that the question whether arrests, if decided upon, should be preceded or accompanied by an explicit declaration or proclamation of martial law was a question of political tact, and that such a declaration would have no effect upon the legal character or validity of the action taken. The Law Officers appear to be of the same opinion. Their reason is that the arrests would in themselves constitute a declaration of martial law. My reason was that a measure of martial law adequate to cover such action is and always has been in force.

4. Let me now turn to the somewhat disconcerting proposition that the relations between the army and the local population are governed by Egyptian law—a principle which, if accepted in all its implications, might have highly embarrassing consequences.

I will begin at a point which may appear a little remote from the main issue, by submitting some reflections upon the nature of martial law.

5. I venture to think that in discussing this topic we sometimes suffer from a certain confusion of thought, due to the inadequacy of our vocabulary. The Law Officers observe, in their opinion, that, "strictly speaking, there is no such thing as martial law known to the law of England; what is properly so termed is really the defiance and disregard by the executive of legal rights and obligations." I submit that it would be more correct to say that the term "martial law" is not unknown to the law of England, but that it is the name of an offence, a kind of inverted treason, which calls either for punishment or for an Act of Indemnity.

6. But that is not the only meaning of the term. Such is no doubt its meaning when we are thinking of His Majesty's dominions, and of the municipal law of England. But when we speak of martial law being employed by the commander of a British force outside His Majesty's dominions, I venture to think that the institution which we have in mind is one which is perfectly well recognised, not by any municipal law, but by the law of nations, and consists in the claim and exercise, by the commander of a civilised army, of a necessary though limited sovereignty. It is only for the comparatively accidental reason that these powers are in practice almost invariably exercised by a military commander that we use the term "martial law" at all, and we have sometimes had reason to regret the misleading effects of the usage.

7. I believe I am right in saying that in the early days of the French occupation of Beirut, when French sovereignty in Syria still rested on no other basis than military occupation, the French Commander-in-chief legislated for the civil population by decrees which were innocent of all overt reliance upon "état de siège" or "loi martiale." It was in civil forms that he exercised the *de facto* and possibly temporary sovereignty of the representative of the French Republic.

* A sufficiently striking illustration of the difference between the two types of martial law is furnished by the fact that for nearly nine years, from 1914 to 1928, the proclamations of the British Commander-in-chief in Egypt were enforced without question by the ordinary courts of the country, and that, as regards the Mixed Courts, though Egyptian courts are international in character, no Act of Indemnity was thought necessary after martial law was abolished.

8. Reference may be conveniently made here to the report made to the Foreign Office on the 6th February, 1907, by the then Law Officers, Sir John Lawson Walton and Lord Robson, who had been consulted as to method in which offences committed by natives against members of the army of occupation in Egypt should for the future be dealt with. The gist of the report is that, in spite of the permanent character of the occupation, the British Government is entitled, according to acknowledged principles of international law, to constitute military tribunals to deal with attacks or offences affecting the safety or position of British soldiers in Egypt.

This opinion would appear to go far to support the proposition that *prima facie* at any rate, the maintenance of an army of occupation in foreign territory involves at all times a legitimate claim to a limited measure of local sovereignty, so much, at any rate, as may be reasonably necessary to protect the army, and that this was the case in Egypt so late as 1907.

9. Before examining the question whether the British Government can be held at the present day to have waived their *prima facie* rights to exercise such jurisdiction over Egyptians as may be necessary for the protection of the army, further comment seems to be called for upon the generality of the language used by the Law Officers in laying down the principle that the relations between the army and the Egyptian Government are governed by Egyptian law.

In its general form this statement constitutes a concession of much more than has ever been claimed against us.

The Mixed Courts (which are Egyptian courts) have at all times acquiesced in, and given vigorous effect to, the traditional British claim to the complete immunity (subject to the consent of the general officer commanding, which in practice is seldom given) of all members of the army of occupation from the civil and police jurisdiction of these courts. In criminal matters the members of the army share the general immunity of all capitulatory foreigners from Egyptian legislation and jurisdiction.

There is consequently no court in Egypt, civil or criminal, in which the acts of any member of the army of occupation could be canvassed, as a matter of right, from the standpoint of their conformity to Egyptian law.

In fact, the members of the army of occupation enjoy an acknowledged and traditional immunity from the jurisdiction of any court in Egypt, save the British Consular Court, which does not apply Egyptian law. Indeed, their recognised *de facto* position is very similar to that of members of the Diplomatic Corps.

In short, it may fairly be said that Egyptian law makes for itself no claim to the authority now imputed to it.

10. It may then reasonably appear that the utmost that can be plausibly contended is that by their acts and attitude His Majesty's Government have, in a diplomatic sense, precluded themselves *vis-à-vis* the Egyptian Government from making any claim to exercise direct authority or jurisdiction over Egyptians, even for the purpose of protecting the army of occupation.

There are two reasons for doubting whether such is in fact the gist of the Law Officers' ruling. The first reason is that it is unlikely that these authorities would consent to be drawn into an expression of opinion on a diplomatic question. The second is that they evidently do not regard the exercise of such authority or jurisdiction with repugnance. They do not say that such action would constitute a breach of public faith, or be otherwise reprehensible. It would merely be technically illegal, and be equivalent to a declaration of martial law. As such, it might carry us farther than was originally intended, and, if the measures in fact contemplated were of limited scope, action might, presumably for political reasons, be accompanied *ad initio* by a public declaration to that effect.

11. The strongest argument in favour of the view that His Majesty's Government have surrendered their *prima facie* right to exercise penal jurisdiction over Egyptians is that referred to by the Law Officers in their report, and consisting in the fact that in 1896 a special court was established to deal with offences against the army. Though I am not aware that the promulgation of this decree was accompanied by any formal exchange of notes between the two Governments, there can be no question that it was done in pursuance of an agreement between them, and section 6 of the decree provides that while the court is only to be called into action at the request of the General Officer Commanding the Army, offences against the army in respect of which no such request is made shall continue to be triable by the native courts.

12. To what extent are the British Government still bound by the terms and implications of this decree?

One reason at once suggests itself for doubting whether the British Government

can be taken, by consenting to this decree, to have finally waived all eventual claims of jurisdiction, namely, that on this view they would have precluded themselves from proclaiming martial law, save with the consent of the Egyptian Government. Not only may this consequence be dismissed as amounting almost to a *reductio ad absurdum*, but it is discredited by the circumstances that martial law was in fact proclaimed in 1914, the Egyptian Government neither consenting nor protesting.

12. It may be said that the 1895 decree binds the British Government for so long, and only so long, as they do not think it necessary to declare martial law. I should be more impressed by this suggestion were it not that we have the authority of the Law Officers for the proposition that the mere exercise of powers conflicting with the decree would in itself amount to a declaration of martial law.

14. It is remarkable that the Law Officers who reported in 1907 that the powers of the British Government were still intact made no reference to the 1895 decree. The suggestion that their attention was not drawn to it is rendered somewhat improbable by the fact that the Denshaw case had been tried less than eight months before the date of their report, and had given rise to a great deal of discussion and criticism in England. In point of fact it was presumably with a view to the revision of the arrangements made in 1895 that their opinion was asked.

15. I venture to think that it may be contended that the decree of 1895 has fallen into desuetude. I do not think it is too much to say that the special court was discredited by the Denshaw trial in 1906. It has never sat since. Lord Cromer himself was convinced that the institution was seriously defective and called for revision, which was never done.

The memory of the court is hateful to Egyptians, while, on the other hand, there is little doubt that the military courts which sat from 1914 to 1923 acquired a great and ever-increasing reputation in the native world for partiality and for meticulous and even wearisome patience. I think that if an Egyptian Government were faced with a choice between a revival of military courts and the convening of the special court they would be extremely embarrassed.

Both alternatives would be politically repugnant to them, and they would probably concentrate their efforts upon an endeavour to maintain the common law native jurisdiction. They would be unlikely to insist upon any supposed obligation for the British Government to choose between the native courts and the special court.

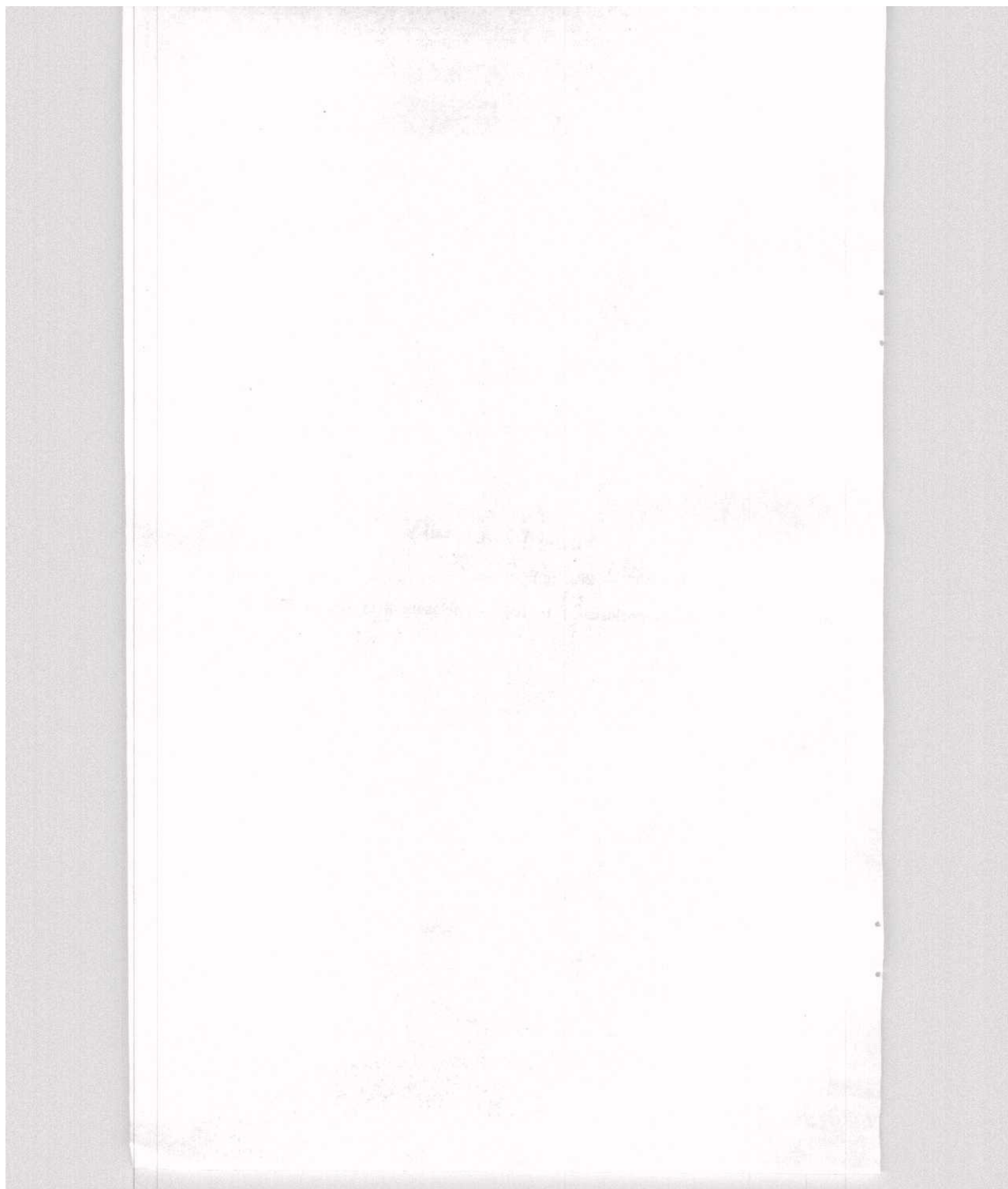
M S AMOS

January 26, 1925

الملحق رقم (٣)

F.O. P.R.O. 407 — 203. (e.)

Nos. 104 — enclosure 1 in 104 — enclosure 2 in 104 — 105.



Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received December 13.)

(No. 700.)
Sir,

Cairo, December 5, 1926.

AS reported in previous correspondence I have, in my recent conversations with King Fuad, the Prime Minister and Zaghlul Pasha, expressed my surprise and perplexity at finding myself confronted on my return with a number of proposals to increase the size and strength of the Egyptian armed forces—an attitude inconsistent both with the policy of disarmament which is being generally pursued elsewhere, and with the verbal expressions of confidence and friendship proffered to me by the Egyptian Government.

2. The proposals in question, I have added, being demonstrably unnecessary for Egypt's security from external aggression (which His Majesty's Government are in any event pledged to preserve) cannot but be regarded as anti-British in intention; and if such is the practical attitude of the Egyptian Government His Majesty's Government may, I have said, find themselves forced at any moment to take serious notice of the new situation thus created and to impose strict limits upon the size and strength of the Egyptian army.

3. In this connection I enclose herein, for your information, a copy of a memorandum prepared for me secretly at my request by Major-General C. W. Spinks Pasha, Acting Sirdar, on the possible reduction in the various branches of the Egyptian military services.

I have, &c.

LLLOYD, High Commissioner

Memorandum.

(Secret.)

IN considering the question of the reduction of the Egyptian army, a comparison of the strength of the British forces in Egypt with that of the Egyptian army is necessary. I attach a comparative statement of the two forces; that of the Egyptian army includes the bodyguard. From this statement it is clear that the advantage in numbers in Egypt lies with the British forces, to say nothing of the personal equation and the preponderance of British guns and machine guns. In addition, there is the Royal Air Force.

2. The Egyptian troops at El Ariah and Sollum may to a certain extent be considered a negligible quantity. The former could not reach Egypt except by transport supplied by the Palestine Railway, nor could the Sollum garrison reach Egypt except by sea.

3. Any reduction of the Egyptian army will be very unpopular. Between 300 and 400 officers became surplus to army requirements on the evacuation of Egyptians from the Sudan early in 1925. Although these have been absorbed into other administrations they are all long to return to military service.

4. Assuming, however, that reductions are necessary, I am of opinion that it would be better to face the situation fairly and squarely and make one substantial cut in preference to gradual emasculation. Whichever method is adopted honest criticism will be great and it would be better to get over the fence in one jump.

5. The eleven infantry battalions are organised into three brigades—two brigades of four battalions each and one brigade of three battalions. Three battalions per brigade, i.e., a total of nine battalions, would be a more suitable establishment, and I would therefore suggest that the two recently formed battalions, which incidentally are on the higher establishment, should be disbanded. There would be no great difficulty in absorbing the rank and file, but some fifty-six officers would be thrown out of employment. Probably 25 per cent. of these could be absorbed into the army during a period of twelve months. I am of opinion that it would be better to disband complete units in preference to reducing battalion establishments. The normal infantry organisation is four platoons per company, but nine battalions of the Egyptian army are on the lower establishment, viz., three platoons per company. Any reduction beyond three platoons per company or four companies per battalion would be ridiculous.

6. I would not propose to reduce either cavalry or artillery.

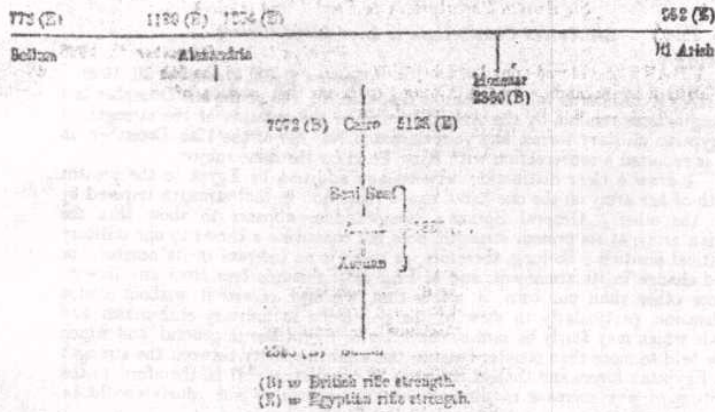
7. Another possibility suggests itself. His Majesty has on several occasions told me that he considered the present army too large and said that he would welcome a reduction in numbers. Why should he not set the example by disbanding his infantry bodyguard? The rank and file could be absorbed into the infantry and one or two battalions of the army could be formed into "infantry of the guard" and perform the present functions of the infantry bodyguard.

8. Should any considerable reduction of the army be decided on, a reduction of the number of cadets at the military school would be necessary.

C. W. SPINKS, Major-General,
Inspector-General and Acting Sirdar, Egyptian Army.

Cairo, November 29, 1926

Enclosure 2 to No. 104
Comparative Rifle Strength.



Note 1.—In arriving at the above figures—

1 Vickers machine gun = 50 rifles.
1 Lewis or Hotchkiss = 10 .

Note 2.—Not included in above are 1,000 (Egyptian) troops of Frontier Administration widely distributed.

Personnel.

EGYPTIAN		EGYPTIAN	
Cavalry	1,800	Cavalry	470 Includes 170 His Majesty's bodyguard
Artillery	985	Artillery	852
Infantry	5,100	Infantry	6,304 Includes 600 His Majesty's bodyguard
Departments, &c.	1,200 865 of which are armed.	Departments, &c.	1,362 Of which 365 are armed.
Total	9,801	Total	10,875

In addition, there are approximately 1,600 artillery and infantry in Sudan.

The above includes 1,724 artillery and infantry, Sudan and El Arish.

Armament.

EGYPTIAN		EGYPTIAN	
13-pr. R.H.A. guns	12	3-75-in. howitzers pack	2
175-in. howitzers pack	12	2-95-in. guns	12
Armoured train	(?)	10-pr. guns	6
Vickers machine guns	104	Vickers machine guns	16 6 bodyguard, 6 frontiers, 4 artillery
Hotchkiss automatic guns	54	Hotchkiss	2 Bodyguard
Lewis	756	Lewis	9 6 bodyguard, 3 Frontier Administration

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No 1410.)

My Lord,

Foreign Office, December 30, 1928

I HAVE considered your Lordship's despatch No 760 of the 5th December last enclosing a memorandum by the Acting Sirdar on the question of the strength of the Egyptian military forces, and your despatch No. 780 of the 12th December, in which is reported a conversation with King Fuad on the same subject.

2 I draw a clear distinction between any addition by Egypt to the present strength of her army on the one hand, and a reduction in that strength imposed by us, on the other. General Spinks's memorandum appears to show that the Egyptian army, at its present strength, does not constitute a threat to our military or political position. So long, therefore, as there is no increase in its numbers, or marked change in its armament, and so long as it remains free from any foreign influence other than our own, it seems that we may regard it without undue apprehension, particularly in view of the deficiency in military enthusiasm and aptitude which may fairly be said to characterise Egyptians in general, and which may be held to more than counter-balance the small disparity between the strength of the Egyptian forces and that of the army of occupation. It is, therefore, to the prevention of any increase in numbers or armament that our efforts should be primarily directed.

3 To insist upon a reduction in the Egyptian army would scarcely seem a matter of urgency, and unless and until circumstances make such a course necessary would appear to be a move of doubtful expediency. Your Lordship, in the course of your interview with King Fuad, reported in your despatch No 780 rightly alluded to a reduction of armaments as being considered, or put to practice, in other countries. This is true, and His Majesty's Government have been the first to carry out such reductions, and are, therefore, the more clearly entitled to invite the Egyptian Government to pursue a similar course. But it is well to bear in mind the effect of the dismissal of Egyptian officers from the Sudan and the possible consequences of placing on the retired list the number of officers who would be rendered supernumerary by a reduction of the army at the present time.

4 I am well aware that circumstances may arise in which we should have to ignore considerations of this kind. If for example it became clear that we were to be involved in serious or prolonged conflict with an Egyptian Government it might be necessary for us to demand and enforce a reduction in the army. But I am disposed to think that it would be wiser to wait till the necessity arises, and that for the present our interests will be adequately protected by seeing that there is no further increase in its strength. You will doubtless continue to watch the position closely in this respect. It should here be observed that if a reduction were to become a practical issue, there would appear little to be gained by adopting General Spinks's suggestion that a beginning should be made with King Fuad's Infantry Bodyguard. This would seem calculated gravely to offend His Majesty without corresponding advantage to us, since the bodyguard is presumably the section of the army least susceptible to extreme Nationalist influence.

5 I may remark, in connection with paragraph 4 of your despatch No 780 that His Majesty's Government did not specifically authorise a demand for a reduction in the Egyptian forces. The recorded decisions which I presume you have in mind, were of a more general character. The point, however, may have no great practical importance since your representations to King Fuad and other personages will I doubt not be useful in checking any tendency to an increase.

I am, &c

AUSTEN CHAMBERLAIN

الملحق رقم (٤)

... (1997) ...

E. coli O157:H7

(b.) Egyptian Army Crisis.

(J 580/104/16)

No 76

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 4)

(No 61.)

(Telegraphic.)

Cairo, March 3, 1925

YOUR despatch No 1410

Recent developments in connection with Egyptian army render it necessary that His Majesty's Government should consider without delay exactly where they stand in this vital matter; and unexpected urgency of some of the issues involved makes it imperative for me to approach you by telegraph.

2. Position in brief is that erosion of our influence which has been going steadily since 1922, has recently become far more rapid and has been accompanied by proposals for substantial increases in both numbers and armament. In spite of plain indications from me that these proposals would not be favourably viewed by His Majesty's Government, they are being proceeded with and we are in danger of being presented at an early date with *faits accomplis*.

Principal stages in the decline of our control of Egyptian army in recent detail are as follows:—

- (a) Azmi Pasha on appointment as Minister in November 1922 created a special section in his Ministry for settling under his personal direction a number of minor matters hitherto dealt with by the Sirdar. This encroachment grew until in September 1923 he went so far as to dismiss for ineffectiveness on his own responsibility a number of students from the military school. The Sirdar raised no effective objection; and in pursuance of his policy of effecting gradual Egyptianisation of the army, began to use Minister as a channel for his communications with the King.
- (b) In January 1924 in accordance with this policy, command of Cairo district was ceded to an Egyptian, the post of inspector-general being created and filled by a British officer. Simultaneously the last two Egyptian battalions in Egypt under British command were taken over by natives.
- (c) In March 1924 Shahin Bey, who had been attacked by Wafd for all sorts of brutality in pacifying provinces in 1918, was placed on pension by the Sirdar in view of intransigent attitude of Zaghlul Pasha, with whom a war was desired not to risk a crisis in view of impending negotiation (see Lord Allenby's despatch No 257). The effect of this decision on the army was profound, as Lord Allenby himself recognised.
- (d) Hassib Pasha, who became Minister of War on advent to power of a Zaghlul Cabinet later in the same month, worked hard to make the army a political machine and offered determined opposition to proposals of the part of the Sirdar to recruit new British officers for service in Egyptian units in the Sudan.
- (e) On murder of the Sirdar in November 1924, Lord Allenby recommended His Majesty's Government to maintain but postpone their previous intention of appointing an Egyptian Sirdar. His Majesty's Government agreed and King Fuad was informed of this intention in the following May. Further shortly after murder, Lord Allenby on the basis of discouraging growing powers of Minister of War proposed to fix responsibility upon him in respect to disposal of Egyptian officers expelled from the Sudan (his telegram No 439).
- (f) In January 1925 the Army Council was formed at the instance of King Fuad (Lord Allenby's despatch No 92). Its creation radically affected power inherent in the Sirdarship by making appointments, promotions and decorations dependent upon an officers' committee and amenable to the King through Minister.
- (g) In April 1925 frontier administration and departments of supplies and recruiting and in June 1925 finance department passed under Egyptian army.
- (h) Mya'at Fuad Pasha on appointment as Minister of War in March 1925, made every effort to suborn army from its allegiance to its British chief, constantly holding meetings of officers in his house for the purpose.

4. Situation has become speedily worse since return to constitutional regime. Present Minister of War is in common with most of his colleagues acutely nervous of parliamentary criticism, which in connection with army is apt to be exceedingly acrimonious. See debate of September last, reported by Mr Henderson in his despatch No. 606.

5. Results have been the various proposals set out in my telegram No. 460 and my despatch No. 780; namely, to reduce military service from five to three years with openly declared object of increasing the country's reserve, to bring nine battalions up to higher establishment, to build new barracks in various places, to abolish many existing restrictions on carriage of arms, and to create a military air force. In spite of my representations those of the above proposals requiring financial approval are included in draft budget shortly to be submitted to Parliament.

6. In addition, determined efforts are being made to deprive inspector-general of all effective authority and prestige. I was able to check first serious effort of present Ministers in this direction (see my despatch No. 780). But in reply to a question in the Chamber recently he deliberately misstated the position as to devolution of late Sirdar's powers, and in pursuance of his answer, parliamentary committee are at present engaged in redefining the functions of the army council and officers' committee at the expense of Sirdarship and inspectorship-general. If these attempts succeed position of inspector-general, who as you are aware, has for two years been endeavouring to perform duties of Acting Sirdar without rank or pay in circumstances of increasing difficulty, will become definitely impossible. As matters stand, indeed, Minister, while outwardly friendly, indulges in every kind of intrigue and subterfuge to diminish inspector-general's authority (e.g., inspecting units, hearing complaints personally and interfering with army orders), aided by two young Wafd extremists, who are his inseparable companions both in Ministry and elsewhere.

7. As regards frontiers administration (which in accordance with decision reported in Mr. Henderson's despatch No. 606 is shown in new budget as amalgamated with coastguard service—administratively a most unsound measure), Minister of War was intending to dispense with five of its seven British officers, and port posse to replace seconded Egyptian personnel as soon as possible by officers who had either fought for Senussi or been expelled from the Sudan after Sirdar's death, he actually gave written orders to the latter effect. I have been able to secure retention of all British officers in this administration, but Minister, presumably with the intention of side tracking them, has in budgeting for them described posts to be given to most of them in new terms.

Further, he proposes to convert camel corps and car patrols into a police force without central authority. Simultaneously, Government are studying a project for application of Legal Code in ordinary as opposed to existing tribal way in areas under jurisdiction of administration, a change which would greatly weaken position and prestige of Governor. All these steps are taken beyond doubt with a view to render nomadic tribes amenable to political influence and *pro tanto* diminish our influence over them.

8. As regards terms of service, Cabinet has on recommendation of Minister of War decided in the last few days to offer greater number of British officers and officials employed in various departments for which he is responsible and affected by law 28, contracts of one year only: none are to have more than two years.

9. I learn finally to-day that parliamentary committee yesterday discussed a proposal by certain Deputies to replace present ghaffir system by a force raised under conscription law and trained by army officers. While such a proposal will presumably be rejected on grounds of expense, fact that it is under consideration of committee is an indication of the attitude which we cannot disregard.

10. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

11. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

12. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

13. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

14. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

15. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

16. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

17. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

18. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

19. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

20. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

21. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

22. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

23. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

24. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

25. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

26. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

27. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

28. Summary of comparative strength of Egyptian army in 1914, 1922 and 1924 and my recommendations for dealing with the present situation follow by telegram.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 4.)

(No. 62.)

(Telegraphic.) R

Cairo, March 3, 1927.

MY immediately preceding telegram.

1 Following table shows comparative strengths of Egyptian army in Egypt in the years 1914, 1922 and 1926, respectively:—

Infantry battalions	...	3	7	11
Artillery batteries	...	1	1	4
Garrison artillery companies	...	1	1	2
Cavalry squadrons	...	1	1	2
Staff and departmental services	...	2,500	4,800	10,581

2 The above increases are explained as follows:—

- (a.) *Infantry*.—In 1914 there were six Egyptian battalions in the Sudan. Of these, four battalions were brought down from the Sudan during the war; two returned and two remained. Two were finally re-transferred from the Sudan in 1922 and 1924. The last two were replaced in 1924, i.e., after the Sirdar's murder. Two new battalions were raised in 1925 (both on higher establishment, i.e., 800, as opposed to 600 strong) mainly to employ Egyptians turned out of the Sudan battalions and civil appointments in the Sudan in November 1924.
- (b.) *Artillery*.—Three batteries and one garrison company were ejected from the Sudan after the Sirdar's murder.
- (c.) *Cavalry*.—One new squadron was raised in 1925 to absorb personnel ejected from the Sudan.

3 In addition to above, the bodyguard, which has been created since 1922, now comprises one squadron of cavalry and one battalion of infantry, i.e., thirty-nine officers and 976 other ranks.

4 *Staff*.—Egyptian army was in 1914 under British control, Sirdar being resident in the Sudan. All headquarters and departmental staffs were then British. To-day there are only nine British officers serving in the Egyptian army; and only one of them—Inspector-General (who is acting as Sirdar, though Egyptian Government refuse to call him more than Inspector-General)—has executive command.

5 *Armament*.—1914: Six 2-85 guns; four 450 Maxims; 303 old pattern M.H. rifle. 1922: Four 2-85 guns; 303 new pattern S.M.L.E. rifles.

1926 *Artillery*.—Two 3-75 howitzers, pack; twelve 2-95 guns; six 10-pounder guns; four Vickers machine guns; 303 S.M.L.E. rifles.

Frontier Administration.—Three Lewis guns.

Bodyguard.—Six Vickers machine guns; two Hotchkiss machine guns; six Lewis guns.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 10.)

(No. 74.)

(Telegraphic.)

Cairo, March 9, 1927.

MY telegrams Nos. 61 and 62.

1 Army has now become crucial point in Anglo-Egyptian relations, and issue is one which I submit we can no longer shelve.

2 History of the question since 1922 shows that each Minister of War in turn, of whatever political complexion, has pursued from the start a policy of active hostility to our rights and interests.

3 There can be little doubt that one reason for this significant fact is that no Egyptian Government has yet apprehended His Majesty's Government's application of 1922 declaration to Egyptian army. Not only have no limitations been imposed upon strength of its units in Egypt in virtue of the declaration, but surrender of the units to native control was to all intents and purposes encouraged; and

subsequent developments were acquiesced in without protest. Successive Egyptian Ministers must have realised none the less that their programmes directly affected, and indirectly, but hardly less definitely, two more of the four reserved points: increase in military strength of Egypt, that is to say, cannot but menace security of our imperial communications (notably the Suez Canal), complicate our defence of the country against foreign aggression and render our protection of foreign interests more difficult. Uncertain, on the other hand, how far we should in the last resort allow them to go, they have felt, as orientals are apt to do, that they must leave no stone unturned to gain maximum. The progress made by successive Ministers in consequence has been substantial, and has become steadily more rapid.

4. To the Egyptian generally military display has a strong appeal, and politicians have turned this sentiment to account by affecting to be ashamed of the present army, representing its methods and equipment as antiquated and decaying its value as a fighting force. They argue that this state of affairs is the outcome of a deliberate policy of obstruction on the part of His Majesty's Government.

5. General Officer Commanding, so far from confirming these allegations, considers Egyptian army compares not very unfavourably in turn-out and drill with British troops. This, which confirms my own impressions, is undoubtedly due primarily to personality of the present inspector-general. The main point of distinction between the two armies is, that Egypt does not possess deadlier kinds of modern lethal weapons, is, in General Haking's view, the indifference of Egyptian officer class.

6. As you are aware, I have since I first came here given a succession of friendly warnings to the King, Prime Minister, the Ministers of Foreign Affairs and War and Zaghlul himself. None the less, a programme more and more menacing to our position is being steadily proceeded with in defiance of our wishes. We cannot, I submit, tolerate this. The official question, which has tied my hands for so long, is, in principle at least, now decided; and further inaction with regard to army, after my repeated representations, could only be construed as weakness. It would, indeed, almost certainly be attributed to your preoccupation with China.

7. In my view, time has now come for us to communicate our requirements to Egyptian Government in plain terms and adhere to what we say at all costs. If we do so those costs, given all circumstances, are likely in the end to be small in comparison with what we should otherwise be forced to pay later. I agree in principle with Secretary of State for War's opinion, as expressed in last paragraph of enclosure in his letter to you of 21st May, 1925 (your despatch No. 560).

8. We are faced with (a) certain concrete proposals: (b) insidious attempts to undermine powers and prestige of inspector-general and of British officers under him; and in frontiers administration and coastguard service: (c) the gradual saturation of the army with politics.

9. To take principal proposals in turn:—

(a) *Raising of Nine Battalions from Lower to Higher Establishment*

This proposal is intended primarily to bring these battalions up to numbers customary elsewhere, and simultaneously to secure uniformity with other two battalions.

It will involve an addition of thirty-six officers and 1,620 other ranks. Of itself such an increase would not seriously affect military situation.

(b) *Reduction of Period of Colour Service from Five to Three Years*

This is advertised to increase trained reserve, but it is primarily a bid for popularity with fellahs. It has ample sanction in practice of other countries. Given limitation of actual rifle reserve to its present figure, danger in this proposal should not be great. The calling-up of reservists in a time of emergency would, in any case, be a matter of great difficulty in this country.

(c) *Purchase of Twenty-two Machine Guns for Elkeen Infantry Battalions*

Mules and harness for these guns have been here since July 1925. Lord Allenby having, as you are aware, waived any objection to them.

The frontiers administration and bodyguard possess machine guns, and His Majesty's Government's failure to confirm Lord Allenby's permission is a subject about which present Egyptians are exceedingly sensitive. On the other hand, so large a number of guns is a very serious addition to strength of Egyptian army.

(d) *Frontiers Administration and Coastguard Service*

Proposed amalgamation of these two departments was, as explained to my telegrams under reference, certainly designed to undermine our influence over them and has been accompanied by a recrudescence of intrigue amongst nomadic tribes. I am advised that amalgamation may be found impracticable for administrative reasons. But we clearly cannot speculate on such a contingency.

(e.) *Military Air Force*

Egyptian Government are proposing to start a military air service on a modest scale (my despatch No. 70).

My immediately following telegram sets out and discusses various solutions open to us.

[J 601/184/10]

No. 79.

Copy 1 sent to Sir Evelyn Chamberlain. (Received March 11)

(No. 75.)

(Telegraphic)

Cairo, March 9, 1927

My telegram No. 74

1. In reviewing problem, my primary object has been to find, if possible, a solution which present Government could reasonably be expected to accept.

2. Our first step must, I submit, be to restore authority and prestige of present inspector-general. On creation of Sudan Defence Force in January 1925, Huddleston Pasha, on Lord Allenby's instructions, delegated his powers in Egypt to inspector-general (Lord Allenby's telegram No. 31). The Egyptian Government were so informed, but they have never called inspector-general Acting Sirdar, though he has carried out duties of the latter post ever since. I propose we should demand that his right to these powers should be acknowledged, also that he should, as is normal, be given acting rank of ferik (corresponding to that of a divisional commander) with a suitable increase in salary.

3. I should propose to insist further on appointment of a senior British officer at headquarters to act for Sirdar in his absence. He might be called assistant inspector-general. We manifestly cannot continue to depend entirely on one executive officer without provision for his absence on leave or through sickness. Indeed, were General Spinks forced to vacate inspectorship-general to-day owing, for example to ill-health, no one could possibly succeed to the highly anomalous position which he occupies.

4. Finally, it being, I agree, axiomatic that a British officer holding His Majesty's commission should not serve under an Egyptian officer except in advisory capacities (Secretary of State for War's memorandum enclosed in your despatch No. 1281 of 1924), we must insist on frontiers administration (which will involve coastguards also if effect is given to proposed amalgamation) coming under inspector-general. Under present conditions, position of officers in these departments is becoming more and more difficult.

5. Concession by Egyptian Government of some combination of our retention of posts which we at present hold, would, I submit, enable us safely to acquiesce in raising of nine infantry battalions from lower to higher establishment, in reduction of military service from five to three years, and in development of a military air service on lines proposed in my immediately preceding telegram, paragraph 8).

6. We cannot, however, I think, in view of recent developments, allow Egyptian Government the twenty-two machine guns. As I interpret views of Secretary of State for War (Lord Allenby's despatch No. 590), such an augmentation of strength combined with other proposals described above, would involve His Majesty's Government in an increase of garrison here and make it necessary to insist that no Egyptian troops should be stationed on the Suez Canal or along the Cairo Ismailia communications. Further, general officer commanding points out, first, that, in preservation of internal security, every humane Government avoids use of automatic weapons, secondly, that in the event of our being involved, for example in anti-dynastic disturbances (which certain sections of Wafd undoubtedly desire), the native soldiery would probably join the mob, and, if armed with machine guns, would render it very hard for our troops to restore order without bloodshed.

7. Above represents my considered opinion as to way in which problem should be handled. To consider a second course open to us, if Egypt prefer an Egyptian Sirdar, we should, I submit, revert to terms offered to Ziwari Pasha (see my telegram No 149 of 1926), agreeing in this event also to acquiesce in the three proposals mentioned in paragraph 5. But present Government have already intimated that they would never agree to terms set out in that telegram, and their present policy is clearly to render Sirdarship unnecessary. Moreover, we should, for reasons already explained, now have to add further conditions on the same lines in respect of frontiers administration and coast-guard service.

8. A third possibility, namely, that of insisting on a gradual reduction of Egyptian army, has been rejected by you (your despatch No 1410). We might, perhaps, offer in negotiation, as a possible solution pending a general settlement, to equip an effective modern force of, say, 5,000 men under old-time complement of British officers, but it is an offer which Egyptian Government would almost certainly refuse.

9. Any of the three courses suggested above would probably suffice to arrest present process of erosion of our rights, and also to a large extent prevent contamination of the army with political influence.

10. Withdrawal of all British personnel, on the other hand, which Sir Lee Stack had originally in mind, would be exposed to objections—

- (a.) That fulfilment by Egypt of guarantees which we should have to demand would be impossible to enforce
- (b.) That army would very rapidly become a political machine
- (c.) That, as regards foreign affairs, we should lose our present influence over Arab tribes without any compensating advantage

11. Question before His Majesty's Government is in the essence simple. Are we going to stand by 1922 declaration, or are we not? We are dealing with a Government which has refused to admit validity of the four reserve points. We could work with it as with any other Government which tacitly refrained from violating them, but with Parliament behind it, no Egyptian Ministry, unless we clearly state our demands, will adopt a negative policy with regard to us, and if we do not make a stand now, I cannot see where we ever shall. Nor can we afford to disregard opportunities which weakness in such a matter at this juncture will create for foreign intrigue.

12. At present moment we are faced with three proposals (paragraph 5) to which Egyptian Parliament is almost certain to agree, which are not very dangerous in themselves, and to which any objection on our part will, in view of our past attitude, be represented as harsh and illogical. To allow effect to be given to these proposals pending a general settlement in return for arrangements described in paragraphs 2 to 6 above would be an eminently reasonable course, and I do not see how we could conceivably ask for less.

13. I cannot go so far as to guarantee that Ministry will accept even such proposals as I have indicated, but, if it refuse them, we shall be the better placed for having made so fair an offer.

14. I have fully consulted general officer commanding, who agrees with above.

15. Matter is urgent in view of speed with which Parliamentary Committee is progressing with its work. I should be grateful, therefore, if His Majesty's Government to 5. decision could be communicated to me by telegraph as soon as possible.

J 631:184/16]

No. 80

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No. 67.)

(Telegraphic)

Foreign Office, March 11, 1927.

YOUR telegram No. 75 of 9th March, Egyptian army

1. I agree with you that we cannot allow matters to drift further, and that we must make up our minds at once how to handle this very awkward problem.

2. Whatever policy we adopt will have to be carried through to success. It must therefore be so obviously reasonable and constructive that it will not only be immune from serious criticism at home, but will justify recourse to extreme measures to enforce it. Mere insistence on strengthening the British element in the Egyptian

Army by itself would not fulfil this condition and would be unlikely to prove effective for long. Something broader is wanted.

3 It must be remembered that the Ottoman firmans limited the Egyptian army to 18,000 men, and that in our letter of 10th December, 1924, we said to Sultan Hussein that "with the Ottoman suzerainty there will disappear the restrictions heretofore placed by the Ottoman firmans upon the numbers and organisations of your Highness's army". It is therefore obvious that any limitations upon which we now insist are designed exclusively in our own interest.

4 It appears to me that we might try to achieve our purpose by placing two alternatives before the Egyptian Government, either of which would satisfy our strategical requirements. The first alternative (A) which I have in mind would be based upon the theory that the Egyptian Government were not prepared to co-operate with us in ensuring the defence of the country and the preservation of the army from political contamination, which has been the downfall of many armies in many countries: that in consequence we should have to regard the Egyptian army as a potential enemy and make our plans accordingly. On this hypothesis we should insist on reduction of effectives to, say, 8,000, including bodyguard, withdrawal of all British officers and instructors, non-employment of foreigners (this would of course apply equally to second alternative), withdrawal of Egyptian troops from Zagazig and Wadi Tumilat, no increase of present weapon strength, no military air force, separation of coastguards from Ministry of War, and possibly of frontier districts administration, though I do not attach importance to this. In addition, we should insist upon our right of inspection at any time or place to satisfy ourselves that our requirements were being respected (if this was possible in Germany, it can be managed in Egypt).

5 Second alternative (B) would be based upon theory that Egyptian Government were prepared to co-operate with us for two objects described in preceding paragraph. Though we would not ask them to commit themselves to more than a provisional and temporary working arrangement pending a general settlement of all outstanding questions, some such *modus vivendi* is obviously necessary; under it necessary limitations in effectives and weapon strength of Egyptian army (obviously considerably less drastic than under alternative (A)) can be given a much less disagreeable form and made to appear as minimum Egyptian contributions to a common scheme of defence. Under such an arrangement, British officers, i.e. inspector-general and his deputy (your telegram No. 75, paragraph 3), and British instructional and technical personnel, whose numbers should not be increased except on request of Egyptian Government, would take the form of liaison officers, whose mission it would be to assist Egyptian Government to maintain an efficient and reliable force free from political contamination and capable of fulfilling its share of bargain. The more attractive this alternative can be made to appear to Egyptian sentiment the better.

6 Under it we should naturally be prepared to help in formation and training of a small military air wing, and to ensure its acceptance I would not hesitate to throw in the Sirdarship and, with more reluctance, the twenty-two machine guns.

7 Under either of above alternatives it would probably be well to insist on reduction of period of service both in army and in reserve. If such reduction is likely to be popular amongst fellahs, why should not we get some of the credit for it?

8 But rather than choose one of these two alternatives, the Government might prefer to resign. In this case, how would you propose to deal with the situation? I take it that no alternative Cabinet which you might be able to persuade to take office would be prepared to carry on with the present Chamber under Zaghlul's chairmanship and that consequently dissolution of Parliament would be inevitable. This would, of course, be exactly what King Fuad has been scheming for, and in the result we might find that effect of our policy had been reconstitution of Nashat and the Palace for Zaghlul and the Parliament. Before we decide on action to be taken, I should be glad to learn your views on proposals in this telegram, and, in particular, how you would view the eventuality contemplated in last paragraph from the local point of view. It would of course, give rise to considerable difficulty here.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain — (Received March 25)

(No. 88)

(Telegraphic)

Cairo, March 21 1927

YOUR telegram No 67

I agree that whatever policy we now adopt in respect of Egyptian army must be as reasonable, broad and constructive as possible; and proposals in my telegram No 75 were designed, not only to prevent erosion at present proceeding, but also to afford basis for a more final settlement later.

2 If any scheme more comprehensive than that which I suggested is in existing circumstances politically practicable, I should welcome it.

3 Plan of action which you adumbrate however would not, I think have desired result, at any rate, in its present form.

4 To take first your two alternatives —

(a) Egyptians would be unlikely, either directly or indirectly over to make the admission upon which it depends.

(b) Even if they did so and so, the consequences would be left for practical purposes with the same force to deal with as we are now and lose all our officers into the bargain. The Egyptian Government, that is to say, would almost inevitably abandon their temporary barracks at El Arish and their camp at Sollum, leaving the numbers of troops in the Nile Valley the same. A far greater reduction in numbers than that which you suggest would therefore have to be insisted upon.

(c) There are no Egyptian troops between Cairo and the Canal to-day, and only native soldiers on the Canal itself are twenty garrison artillery men for saluting purposes. Your reference to Zagazig and Wady Tumilat are therefore not understood.

(d) If all British officers left Egyptian army we should lose the fairly effective control which we now have over arms and ammunition; and as for importation of arms, we may soon find ourselves without a British Director-General of Customs, whose control of smuggling can in any case only be partial. A native Director-General would be as likely as not to arrange for secret entry of arms in collusion with extremists.

(e) Inspections which you envisage would presumably be carried out by General Officer Commanding British troops in Egypt. Though doubtless feasible, they would be fraught with great difficulty and would be a recurrent source of friction.

(f) Egyptian army reduced, left to itself and refused modern improvements, would at once become a political machine.

(g) Number of discontented ex-officers in the country (already a nuisance to us) would be greatly increased.

(A) It would be hard for us to get punctual and accurate information of what was passing in various units unless we organised an expensive intelligence service; and the use that can be made of information derived from secret sources is always restricted.

5 The meaning of your second alternative is not altogether clear to me; but if I understand it aright it is, I think, open to grave objection. The Egyptian Government would appear to stand to gain following advantages —

(a) Sirdarship, if they wanted it on terms far easier than what were our minima a year ago.

(b) Probably twenty-two machine guns.

(c) Increases in effective and weapon strength.

(d) An air force.

6 In return they would be asked to affirm co-operative intent and agree only to (a) a shortening of military service—to principle of which they are already publicly committed, (b) if I interpret you correctly, a fixed number of new officers, who as liaison officers, could exert no effective influence.

7 It would be difficult to describe the Inspector-General as a liaison officer, while simultaneously insisting on a recognition of powers delegated to him by General Huddleston. To-day with a considerable degree of executive authority, he

(10660)

can only partially prevent infection of army with politics. Similarly, officers under him must retain their present control of arms and ammunition; and it is hardly less desirable that we should not lose influence which we at present enjoy in military circles.

8. I am persuaded that only sure way of excluding politics from Egyptian army in its present stage of development is to control promotions, appointments and decorations on honest lines. If so, there is no real alternative to our proceeding if we surrender leadership, more or less on lines of my proposals to Zawal Pasha (my telegram No. 140), proposals which present Minister has said he would resign rather than accept.

9. We should, I think, be unwise to attach too much importance to the off-chance that by reducing length of military service we should gain popularity with the fellahs. The Government already hold credit for first move in that direction, and there is always the consideration that the shorter the period the larger will be number of men conscripted.

10. I am of the opinion that an offer of concrete alternatives is unsound in principle in dealing with Egypt in a matter like this: experience tends to prove that a definite scheme, with a general indication that alternative to its acceptance will be something considerably harsher, is better strategy.

11. You will, in light of above, appreciate difficulties involved in lines of action which you suggest.

12. Remaining considerations set out in your telegram under reference are reviewed in my immediately following telegram.

[J 720/184/16]

No. 82.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. — (Received March 23.)

(No. 89.)

(Telegraphic.)

Cairo, March 22, 1927.

MY immediately preceding telegram.

1. To revert to my telegram No. 75, the Inspector-General is satisfied that, if the powers delegated to him by Huddleston Pasha were formally recognised and he were given a deputy, he could maintain our desiderata in Egyptian army for an indefinite period. I see no reason to dissent from this opinion, and, in consequence, I regard General spinks's position as vital point in the whole problem.

2. General Officer Commanding, with whom I have discussed your telegram No. 67, is still strongly opposed, for reasons given in paragraph 6 of my telegram No. 75, to allow Egyptian Government the twenty-two machine guns promised to them by my predecessor. I had discussed with General Haking the possibility of throwing these machine guns into scale against four senior British instructional officers (one for each brigade) and such technical personnel as Egyptian Government might themselves find necessary, pointing out that from purely political point of view such a concession would offer the definite advantage of depriving Egyptians, as it would do, of such sense of grievance as politics had inculcated into them on this score. Moreover, Inspector-General feels confident, given full powers, he could control the disposal of these guns sufficiently to minimise their danger. I cannot, however, but defer to objections which General Haking sees to this course from standpoint of his military responsibilities here.

3. I have accordingly suggested to him that His Majesty's Government should make acquisition of these machine guns (always given minimum British personnel necessary to effectively train and supervise Egyptian army in their use) conditional on Egyptian Government carrying out faithfully for a reasonable period their side of arrangement proposed in my telegram No. 75. General Haking concurs in this proposal, which I recommend, therefore, for your favourable consideration. I should propose, however, to treat this question as a separate issue, and it might conceivably prove unnecessary to raise it at all. I learn that Minister of War, in anticipation of possibility of a refusal on the part of His Majesty's Government to allow these guns, recently altered form of his budgetary provision for them in order to give himself a loophole for escape from parliamentary criticism in that contingency, and I shall, I need hardly say, leave well alone if I possibly can.

4. As regards frontier administration, least, in my view, that we can do with safety is effectively to preserve status quo ante of 1925, when to our cost we allowed its direction to pass into native hands. To avoid demanding reinstitution

of a British Director-General, I have suggested that administration should be placed under Inspector-General. The separation of administration from Ministry of War suggested by you is open to objections—

- (a.) That we should be left with necessity of elaborating safeguards in an entirely new situation.
- (b.) That Arab tribes can be handled better by a military than a civil régime
- (c.) That so radical and conspicuous a change would be much more difficult for Egypt to accept than the alternative that I have proposed.

5 It would, in my opinion, be a serious error, in view of Minister of War's recent intrigues, to see frontier administration left to be dealt with as a separate issue

6 As to tactics, I should propose approaching Egyptian Government on following lines rather than those which you suggest:—

"We are looking forward to a friendly settlement with Egypt. In any such settlement it is clear that latter must assist us in safeguarding our vital interests. Amongst these are protection of our imperial communications and preservation of country from foreign aggression. We should like to have Egyptian army as an efficient modern force forming an integral part of our scheme of defence; and we are prepared to give Egypt every assistance in creation of such a force subject to condition that, as it will be called upon to co-operate with us it must be trained on British lines, i.e., by minimum number of British officers necessary.

"We have lately had to call attention more than once to a definite and disquieting tendency on the part of Egyptian Government to turn their army into a political machine. This, which has been ruin of many armies elsewhere, has been accompanied by determined efforts to diminish authority of Inspector-General and few other British officers still serving under Ministry of War.

"These tendencies cannot but be fatal to chances of a friendly settlement of the question, and, sincerely anxious to lay foundation of a solution satisfactory to both countries, we invite Egypt forthwith to reconsider her position. For the sake of reaching a modus vivendi, we for our part are ready to agree to certain proposals to which we have hitherto taken exception, provided that Egypt in her turn will meet our legitimate requirements. (My telegram No 75, with possibly the concession suggested in paragraph 3 above.)

"If Egyptian Government refuse to accept these proposals, they must realise that we are left with no alternative but to regard Egyptian army as potentially hostile to us. In this event, we shall be forced to take without delay such measures as we consider necessary to safeguard our rights and interests.

7. The present solution cannot but be temporary, as I observe that you yourself agree, and above seems to me as broad, reasonable and constructive as anything that can be hoped for in the circumstances which I have described, and I conceive you could defend it without difficulty in the House of Commons.

8. Whilst I find it hard to believe that Government would in the last resort resign rather than accept such proposals, it is evidently possible that they might, and I agree that we must be fully prepared for such a contingency.

9. Whether in that event another Minister would take office with Zaghlul as President of Chamber I cannot foretell with any certainty. A considerable section of Wafd would undoubtedly urge acquiescence in our demands, and they would not improbably carry out their point against extreme elements, necessity of preservation of Constitution being a point on which all parties are in point agreement. But Zaghlul, whose attitude would undoubtedly be determining factor, is as yet aware, of completely uncertain temper.

10. My general view is that in a matter in which our rights are so clear as this we must go straight ahead, dealing with situation which results *ad hoc*. Zaghlul we have good reason to believe, considers, rightly enough, that Egypt stands to lose more than we do by a crisis with us at this juncture.

11. In the event of a dissolution of Chamber, a period of Palace rule is, I agree, prove inevitable. But it should be possible for us to do a great deal towards preventing a return to state of affairs which existed in Nazhat's day.

12. I have been unable to answer your telegram No 67 before to-day owing to absence of General Officer Commanding in Palestine. I trust you may be able to let me have a very early reply.

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(No. 83.)
(Telegraphic.)

Foreign Office, March 21, 1922

FOUR telegrams Nos. 83 and 84

I don't feel much obliged if you will discuss these problems fully with Sir W. Tyrrell before he leaves. I think that he will be able to assist you by explanations, which it is difficult to provide satisfactorily in a telegraphic correspondence, and that consultation with him may lead you to modify some of your conclusions.

I would ask you after such consultation to place your final views before me in a comprehensive despatch, as on matters of such moment, ultimately affecting other departments, I must seek a corporate decision by His Majesty's Government.

Mr. Murray to Sir W. Tyrrell (in Cairo)

Foreign Office, March 22, 1922

My dear Tyrrell,

I am writing to you on the instructions of the Secretary of State to tell you our first impressions of Cairo telegrams Nos. 83 and 84. He told me to do so himself, in giving me the drafts of his telegram to you and his telegram No. 83 to Lord Lloyd, which he had written himself, and which were not in any way prompted by the minutes submitted to him.

Lloyd points out, in paragraph 5 of his telegram No. 83, he has not clearly appreciated what we were driving at in our telegram No. 67 of the 11th March. As you know, our feeling is that the present outlook and past experience in Egypt all go to show that it is no good merely trying to stand still, and that we must move forward and keep ahead of events if we are not to lose ground. The Egyptian army is not the only or even the main problem that faces us, but since we must tackle it, we ought to do so, if possible, in a manner that fits in with the general aim of our policy in Egypt. That policy was defined in 1922, and has not varied since. It was to settle by agreement with Egypt the subjects which in those stormy days were incapable of settlement and had to be "reserved" in consequence. Now 1922 is a good horse that has carried us well and far (better and further than I, for one, ever thought it would), but we must not ride it to death, and, in any case, it won't last indefinitely. There are plenty of things which it doesn't cover, and some of them we have settled by agreement or something equally effective, e.g., the termination of martial law (Indemnity Act, 1923), retirement and compensation of officials (Law 29 of 1923), the Ottoman Loans of 1881 and 1884 (decision of Mixed Courts). All these were moves in the direction of the policy contemplated in the 1922 declaration, and served to remove some of the impediments to its fulfilment. They were present in our minds when our telegram No. 67 was drafted. In that telegram our alternative "A" was intended to be so unwelcome to the Egyptian Government that it would make it easier for them to accept "B". At the same time, it was so framed as to afford a solution which, failing a better one, would safeguard us. The figure 8,000 was not suggested as definite or final, and we are quite ready to accept Lloyd's view that it would be tactically better not to enter into details with the Egyptian Government. The essential thing is to make it clear to the Egyptians that, if they refuse the just and reasonable offer we make them under "B", that we propose to safeguard ourselves regardless of their protests, and that the process will be far more unpleasant for them than it is for us. But, of course, "A" is only a *pis aller*, and, as such, to be avoided if possible.

The important thing, in our view, is not so much to make the Egyptian Government agree to the exercise of specific powers by General Spinks and other British officers, as to obtain from them in writing some admission that, as a provisional measure and pending a final agreement in regard to the 1922 reserved subjects to which we continue to look forward as the ultimate goal, the Egyptian Government are prepared to co-operate with us in the joint task of ensuring in our common interests the defence of Egypt by the forces available for the purpose, and, as a corollary, in maintaining the Egyptian army as an efficient and reliable force,

i.e. preserving it from political contamination, which would make it completely unsuitable for any purpose. (The actual wording of the preceding sentences was hammered out with Malkin.)

The advantages of such an admission need no elaboration. It would reduce considerably the risk to which we should be exposed in the event of Egypt's entering an unqualified admission to the League of Nations. As you will recollect, the weakness of our position is chiefly due to the fact that an international body like the League of Nations might not regard the army of occupation as covered by the four reserved subjects. It would strengthen our hand in dealing with a foreign Power to whom the Egyptian Government might try behind our backs to grant a special aviation concession. At present, we could only base representations on our Monroe doctrine, and it might easily be inconvenient to have to rely on this alone. With the written provisional military arrangement constituting a deed of partnership, a foreign government would realise that the consent of both members of the firm would be required to anything affecting the strategical safety of Egypt. Finally, the provisional agreement should go some way towards lifting both the Egyptian army and the army of occupation out of the political arena, where they are always dangerous elements. Remember that it is our military agreement with Iraq which is in fact, an agreement to collaborate, that enables us to undertake to back Iraq's candidature for membership of the League.

Lloyd's proposals to secure acquiescence from the Egyptian Government and the British colleagues fit in as subordinate details in the larger and far more important scheme which is our aim, and in which, as indicated in our telegram No. 67, they can be given a form much less wounding to Egyptian susceptibilities. To press Lloyd's suggestions in their present form involves embarking on a course, the ultimate implications of which cannot be foreseen (cf. paragraphs 8, 9 and 11 of Cairo telegram No. 88). To ask the Egyptian Government to recognise the Inspector-General as Acting Sirdar looks at first sight a limited and reasonable objective, and one which Lloyd might very possibly succeed in attaining. But is it really going to be worth while by itself? Surely the experience of recent years in Egypt has shown clearly enough that the efforts of individual Englishmen, however able and well directed, do not in themselves prevail in circumstances where they are necessarily in conflict with political feeling or intrigue. It seems all too probable that Egyptians would before long contrive so to combat and obstruct the influence of General Spinks, whatever his rank or paper attributes, that the whole issue would have to be reopened, and that very possibly, indeed, perhaps, probably, in less favourable circumstances. Could anyone's powers and functions be more clearly defined than those of the Governor of Sinai and yet look how easy it is to break his heart and reduce him to impotence (cf. Cairo telegram No. 90). There is a point of minor importance which is perhaps worth mentioning, and that is that the theory of the delegation of General Huddleston's powers, however academically defensible, is, from the political point of view, a fiction so thin that the less use that is made of it the better.

As you know, the dominant consideration in our mind is to get away from a policy of unilateral prohibitions which become weaker the more they are multiplied, and to lose no chance of substituting, wherever an opportunity offers and even in a limited sphere, some constructive agreement or *modus vivendi*—it doesn't much matter how provisional it is—which will fit in with the general policy of collaboration and not compulsion.

J MURRAY

[J 743/124/18]

No 85

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain — (Received March 27)

(No 88)

(Telegraphic.)

Cairo March 27 1927

YOUR telegram No 85

My telegrams Nos. 61, 62, 74 and 75 were designed to recapitulate position in Egyptian army fully enough to enable you to refer them to the Cabinet if necessary without amplification.

2. My reason for telegraphing has been due to my apprehension lest at any moment we may be confronted with a *fait accompli* my telegram No. 61, paragraphs 1 and 2 by action of Parliamentary Committee referred to in final paragraph

of my telegram No. 75. Such an event will render my representations far more difficult for Cabinet to accept. My main endeavour is to induce Prime Minister to act without appearing to yield to any pressure on my part.

3. I have consulted Sir W. Tyrrell in accordance with your instructions, and will have situation reviewed in a comprehensive despatch without delay. At the same time, there is, I fear, little that I can add to what is already before you.

4. I shall continue to do all I can to secure delay in parliamentary consideration of objectionable proposals, but should my efforts fail, as they very possibly may do, I should be glad to have your authority to take such steps as become necessary.

5. In such circumstances I should not fail to offer Cabinet an opportunity of friendly co-operation with us on general lines indicated in paragraph 6 of my telegram No. 89. Their refusal of such an offer would equip you I conceive, with ample arguments to defend the case which I have submitted to you.

[J 841/104/15]

No. 80

Memorandum on the Egyptian Army by the Secretary of State for Foreign Affairs.

At 1914, the bulk of the Egyptian army (which then, of course, comprised Sudanese as well as Egyptian units) was stationed in the Sudan, the number in Egypt itself being:—

- 5 Battalions,
- 1 Battery,
- 1 Company Garrison Artillery and
- 1 Cavalry Squadron.

2. During, and after, the war the number of purely Egyptian units in the Sudan was gradually reduced. In 1924, the last Egyptian formations, and the remaining Egyptian personnel from other units, were finally ejected, while the Sudanese units were covered from the Egyptian army and became the Sudan Defence Force. The return of Egyptian units from the Sudan, a process which had been going on for some years, the raising of two new battalions and a cavalry squadron to absorb ejected personnel, together with the formation of a Royal bodyguard in 1922, bring the present figures for Egypt to the following:—

- 11 Battalions,
- 4 Batteries,
- 2 Garrison Artillery Companies,
- 2 Squadrons.*

3. In 1914, British officers commanded some of the Egyptian, as well as all the Sudanese, battalions. The higher command, and headquarters and departmental staffs were also British. On the murder of Sir Lee Stack, in November 1924, the Sirdarship devolved upon the next senior British officer in the Egyptian army, General Huddleston, however, was unable at that critical moment to leave Khartoum, or effectively to exercise command in Cairo, and shortly afterwards he severed his connection with the Egyptian army on assuming charge of the newly constituted Sudan Defence Force. But he had, in the meanwhile, delegated his powers, so far as Egypt was concerned, to the British Inspector-General in Cairo, General Spinks. The latter has since continued with marked skill and patience to discharge the functions of Acting Sirdar, but he has received no specific recognition as such by the Egyptian Government, and the difficulties of his task are increasing.

4. Concurrently with the developments outlined above, two radical political changes took place in Egypt. In 1922, our Protectorate was withdrawn and Egypt was declared, subject to certain reserves, to be an independent sovereign State, and in the following year, an advanced democratic Constitution, on western lines, was substituted for a theoretically absolute autocracy. These changes have, of course, quite altered the position in respect of the army, and of all other branches of the administration and public services. In these circumstances, it is quite inevitable that the army, its size, command, armament and so on, should now be a share of the political limelight which has been turned by the inexperienced Egyptian Parliament on all their public institutions. The army question has a great deal in common with others which face us in Egypt, and it can only properly be dealt with as part of our whole problem. This is, in fact, the light in which it has been

* For details, and particulars of armament, see No. 77.

regarded hitherto. Sir Lee Stack, who possessed a wide experience of Egypt and the Egyptians, followed a policy of strengthening direct British military control in the Sudan, while relaxing it in Egypt. At the time of his death, this policy had largely been carried into effect. British regimental officers had already been withdrawn from units in Egypt in accordance with the broad policy of concentrating on advisory, as opposed to executive, posts, and on making Egyptians assume responsibility which His Majesty's Government has consistently followed since 1922, and to which, indeed, there is no feasible alternative which offers any prospect of permanent success.

5. From paragraph 3 above it will be seen that the actual increase in the strength of the Egyptian army in Egypt (except in the special case of the Royal body-guard) have been the result of our action in clearing the Egyptians from the Sudan. From the latest figures available to me, the present relative rifle strengths of the British garrison in Egypt and of the Egyptian army appear to be:—

* British, 10,027 [+ 2,380 in the Sudan]
Egyptian, 6,893

6. Allowance being made for the great difference in the quality of the troops, as well as the British superiority in artillery, and tanks and for a strong air force, our margin of security seems adequate at present. As to the immediate future, such measures as have already been adopted, and such speeches as have been delivered in the Egyptian Chamber, seem rather to indicate exaggerated conceit on the part of the more extreme nationalist element, and a desire to see how far they can safely assert themselves without our intervention, than any considered and consistent policy of military expansion. Egypt is emphatically an unmilitary nation. Her past record in this respect is notorious. She produces no class with the qualities required to make a good officer, while the peasantry hate and fear compulsory service. But we must not lose sight of the fact that the outstanding tendency among Egyptians at present is to try to rid themselves of our control so far as they dare do so without exposing themselves to retaliation on our part, or danger from other quarters—for instance, from Italy.

7. By deciding on some important increase in the strength of the army the Egyptian Chamber is in a position at any time to place us in an embarrassing position, and one possibly of real difficulty, if they were to turn their attention to securing or attempting to secure foreign instructors, armament or munitions. It need not be emphasized that we could permit nothing of this kind.

8. The Egyptian Chamber, in the near future, may adopt resolutions on any of the following points, which, however, are not of a nature to cause us any immediate concern:—

- (1) An increase in the establishment of certain battalions (involving a total of some 1,050, all ranks).
- (2) A reduction in the period of military service from five years to three years.
- (3) The purchase of twenty-two additional machine guns. (This purchase has already been sanctioned by us, but the delivery of the guns has been suspended indefinitely.)
- (4) The formation of a flying unit.

Of these, Lord Lloyd considers, and I agree, that (1) and (2) are comparatively unobjectionable in themselves, while (3) and (4) could not become operative without our assistance. There are various other questions, notably that of a reorganisation of the Frontier Districts Administration, to which I do not attach great importance, and the settlement of which should be subordinated to that of the main problem.

9. As will be seen from the foregoing paragraphs, the Cairo telegrams which form part of the telegraphic correspondence annexed to this minute convey rather a misleading impression of the historical background and tend to overestimate the immediate dangers of the present position, but I find myself in entire agreement with Lord Lloyd in thinking that any decisive action on our part cannot longer be deferred. It is plain that we shall have to intervene, sooner or later, and the longer we wait the more difficult & our task likely to become. Various local political considerations, moreover, into which I need not enter here, lead me to think that the present juncture may be a more favourable one than is likely to recur for some time to come.

* Vickers machine guns counted as twenty rifles, Lewis and Hotchkiss guns counted as ten rifles.

10 Assuming, therefore, that intervention on our part cannot longer be postponed, we must be ready to take drastic action to ensure acceptance of our demands. It is, of course, impossible to foresee precisely how far we should have to go, but there seems reason to hope that we should be able to attain our object without undue difficulty, if we set about it in the right manner.

11 The object, in short, is to ensure that the Egyptian army should not become a menace to our position, either by reason of any considerable increase in its strength, or of its deterioration, under political influences, into a weapon in the hands of our Nationalist opponents.

12 Lord Lloyd's main suggestion to meet the problem is that the Egyptian Government should be induced to recognise General Spinks as Acting Sirdar. This recommends itself, at first sight, as a proposal which the Egyptians could readily be made to accept. There is, however, no certainty on this point. The Egyptian Government have lately shown signs of increasing reluctance to meet our requirements. The Sirdarship, the reversion of which for some time past they have regarded as a right, is probably a point on which Egyptian *amour-propre* is engaged. General Spinks's succession to the post (see paragraph 3), while logically defensible enough, is open to political attack as an inequitable fiction. It thus seems possible that the present Egyptian Government might prefer to resign rather than accept even this demand, and in face of the overwhelming Zaghlulist majority in Parliament no alternative Government might come forward, and we should be faced with a Constitutional crisis at the outset. But even if the Egyptian Government were to give way, a more serious criticism is that paper recognition of a British officer as Acting Sirdar would not in itself safeguard our position for long. "In recent years there have been very numerous examples of British officials, although equipped with full nominal power and responsibility, being rendered helpless by a combination of intrigue and passive resistance in which Egyptians are adepts. I cannot but fear that General Spinks, in spite of the energy and tact which he has proved himself to possess, might before long find his influence so hampered and obstructed that we should have no alternative but to intervene a second time, and that probably in less favourable circumstances. It seems to me evident, therefore, that we must rely on something much broader than the personal efforts, however able and well directed, of one man."

13 This conviction leads me to recommend an alternative, and considerably more comprehensive, line of action. It is outlined in Foreign Office telegram No. 67. I would also invite attention to an extract from a letter to Sir William Tyrrell, which is also appended to this paper, in which the considerations which dictated my proposal are developed at greater length.

14 It will be seen that I contemplate offering to the Egyptian Government the choice of two plain alternatives. They may either admit their obligation to co-operate with us in a fair and reasonable manner; or they may take the consequences. These consequences would imply drastic action on our part, by which we should place our security beyond all question. We should be dealing with a potentially hostile force in which British personnel would not only be superfluous, but possibly an embarrassment. The few remaining British officers would, therefore, be withdrawn; the strength of the army would be reduced, no additional armament would be permitted to it; and we should satisfy ourselves by periodical inspections that these limits were not being exceeded and that no foreign influence was being brought to bear. To take action of this kind would in some respects be most unwelcome to us, but it would be unwelcome to the Egyptians in a far higher degree, and I think it likely that before long, if not at once, they would choose the alternative of co-operation with us to their and our own advantage. As I had occasion to point out two years ago in a Cabinet memorandum, the essential basis of our policy is Egyptian co-operation. It was the basis of Lord Cromer's policy, and without it our administration must break down. Even annexation, were it practical, would not provide a remedy. But my policy (I quote from my earlier memorandum) "is to avoid annexation, not to govern Egypt but to leave the Egyptians to govern it whilst securing sufficient power to protect those interests of which we are the guardians." Since that memorandum was written events have confirmed the principle. It is now very evident not only that agreed settlements, where they can be obtained, provide us with the most convenient, effective and lasting means of adjusting the various points at issue between us and Egypt, but, conversely, that it will become increasingly difficult for us to maintain intact our existing position, if we seek to rely, more and more frequently, on the unilateral exercise of a veto alone.

15 I should be prepared, therefore, to exercise the strongest pressure in order to induce the Egyptian Government to accept the principle of military co-operation with us. If such an arrangement were arrived at, even one of a provisional character, our international position in respect of Egypt, which at present leaves a good deal to be desired, would be greatly strengthened. A considerable step forward would have been taken towards a satisfactory regulation of the whole of our relations with that country, and I believe that we should be in a position to exercise enough influence over the Egyptian army to dispose of any further security on that score.

16 A policy essentially similar to that outlined above has been adopted after consultation with the Air Ministry and appropriate instructions have already been sent to Lord Lloyd in response to his request for guidance as to his attitude towards civil aviation. In those instructions it has been laid down that "even if it is impracticable at this stage to conclude any far-reaching agreement with Egypt which would regulate all matters in which our aviation interests, both service and civil, are concerned, some provisional working arrangement is undeniably desirable as our guiding principle should be the conclusion of some working arrangement with the Egyptian Government which . . . will tend to keep civil aviation outside politics."

A. C.

April 1, 1927

(J 844/184/16)

No. 87

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received April 6.)

(No. 183.)

Cairo, March 30, 1927.

Sir

I HAVE the honour to submit to you herewith, in accordance with the instructions conveyed to me in your telegram No. 83 of the 28th March, a comprehensive review of the developments which have taken place in the Egyptian army since the war with my final recommendations as to the best method of dealing with the problem as it confronts His Majesty's Government to-day. I have, as you desired, fully consulted Sir W. Tyrrell before composing this despatch.

2 It is important that I should at the outset endeavour to describe to you the political atmosphere in which the question must be negotiated.

3 It is becoming increasingly clear that, in existing circumstances, no Egyptian Ministry of whatever political complexion can for long maintain its position unimpaired.

4 On the one hand, it has, with the comparatively meagre talents at its disposal, to contend from the outset with long-established foreign rights and interests, many of them exceedingly powerful; and it cannot, in fact, afford to be extremist in its dealings with the accredited representatives of the foreign Powers who support those rights and interests. As regards Great Britain, the manner of whose special position is His Majesty's Government's unilateral declaration of the 26th February, 1922, with its four reserved points, to Egyptian Ministers, except that of Yehya Pasha Ibrahim in 1923—a Palace Cabinet which proclaimed the Constitution and was itself in consequence unfettered by Parliament—has ever overtly recognized the validity of that special position; yet successive Governments have learned that any violation of the reserved points to which we take exception spells disaster for them.

5 On the other side stands Parliament, at present under the effective influence of Zaghlul, who has in the past repeatedly stated in public that he does not acknowledge the existence of the 1922 declaration. He has consistently adopted the unreal attitude that Egypt wrested her independence from Great Britain by unaided efforts, her achievements finding their natural consummation in King Fuad's proclamation of himself as an independent sovereign on the 15th March, 1922.

6 Any Egyptian Cabinet, therefore, which takes office with Parliament in existence inevitably finds itself between the devil and the deep-sea; and the present Ministers fear above all things the parliamentary question, liable as it is to expose the fact that in spite of their intransigence in the past they are unable to-day to make any more headway against us than their predecessors.

7 As a natural result the Government, in order to satisfy Parliament without coming into open conflict with us, is driven to methods of evasion, at first insidious, but later, if we give no sign, bolder and more serious.

(16560)

8 The outburst of friendly sentiment with which I was greeted here on my return in November last was almost entirely fictitious. The Wafd undoubtedly feared that I had come from the Imperial Conference with *pleins pouvoirs* to settle the Egyptian question. They were in the throes of what they regarded as a grave economic crisis. They had incurred the unpopularity of sections of the permanent officials and temporarily of the fellahs. They were the subject of virulent attacks from the Palace press. They were on bad terms with Italy, and read sinister meanings into my visits to Paris and Rome. Finally, they probably thought that the election of Maher and Bokrahi to Parliament during my absence had shaken my faith in the Constitution, the restoration of which I had worked to secure in the previous spring.

9 Faced with these difficulties, they decided that they were too weak to risk a conflict with His Majesty's Government, and must have time to consolidate their position, keeping me immobile as far as they possibly could in the interval. Finding that I was armed with no form of ultimatum, they soon renewed and intensified their various intrigues. Meanwhile, faced with the impending liquidation of Law 28, I for my part was tied by the necessity of securing the retention of British officials in the departments covered by the reserved points in the 1922 declaration and of obtaining *faits accomplis* for those retained *proprio motu* by the Egyptian Government elsewhere in the Administration.

10 In the Egyptian army the erosion indicated above has now reached a point where we are, I submit, left with no possible alternative but vigorous intervention; and if we are to act we should do so at once, there being several factors which, as shown below, make the question one of urgency.

11 It is, however, evident from what I have said above that if His Majesty's Government insist on the Egyptian Government taking any drastic or spectacular action which is at once against the wishes of the Chamber and in accordance with our 1922 declaration, the Cabinet is not unlikely to resign. The Prime Minister is finding the methods of his Wafdist colleagues harder and harder to bear; and if the breach between him and them widens, and simultaneously we present the Government with any strong demands, the Cabinet may use those demands as a pretext for leaving office. To go out on an issue with His Majesty's Government is always the most respectable form of demise open to an Egyptian Ministry.

12 If, on the other hand, we can make the present Cabinet amenable to our wishes, there is clearly every advantage in our keeping it in office, representing as it does, in theory at any rate, the mass of the country; the existing Ministers are, without any doubt, strongly addicted to office, and in the last resort they would very probably accept demands on our part in respect of the army provided that they were legitimate, moderate and presented in a palatable form. In any case delay, as shown below, will inevitably increase our difficulties, and we are unlikely to get a better opportunity than we have now, as far as I can see.

13 Stated briefly, the position in the Egyptian army is that the erosion of our influence, which has been going on steadily since 1922, has recently become far more rapid and has been accompanied by proposals for substantial increases in both numbers and armaments. I have, with your authority, spoken plainly on the subject to King Fuzl, the Prime Minister and Zaghlul on different occasions, pointing out that such increases are unfavourably viewed by His Majesty's Government, but the proposals are none the less being proceeded with, and, as I explain later, we are in danger of being presented at an early date with *faits accomplis*.

14 The principal stages in the decline of our control over the Egyptian army were mostly set out in my telegram No. 61 of the 3rd March. They were as follows:—

(a) Azmi Pasha, on appointment as Minister in November 1922, created a special section in his Ministry for settling under his personal direction a number of minor matters hitherto dealt with by the Sirdar. This encroachment grew until in September 1923 he went so far as to displace for inefficiency on his own responsibility a number of students from the military school. The Sirdar raised no effective objection, and in pursuance of his policy of effecting the gradual Egyptianisation of the army began to use the Minister as a channel for his communications with the King.

(b) In January 1924 in accordance with this policy, the command of the Cairo district was ceded to an Egyptian, the post of inspector general being created and filled by a British officer. Simultaneously, the last two Egyptian battalions in Egypt under British command were taken over by

- (c.) In March 1924 Shashin Bey, who had been attacked by the War Office for alleged brutality in pacifying the province in 1919, was placed on pension by the Sirdar in view of the intransigent attitude of Zaghlul Pasha, with whom it was desired not to risk a crisis in view of impending negotiations (see Lord Allenby's despatch No. 237). The effect of this decision on the army was profound, as Lord Allenby himself recognised.
- (d.) In May 1924 Zaghlul stated publicly: "It is not compatible with the self-respect of the Egyptian Government to have a foreigner as its commander-in-chief nor foreigners as subordinate officers. This is a right to blot out."
- (e.) Hassib Pasha, Zaghlul's Minister for War, worked hard to make the army a political machine, and offered determined opposition to proposals on the part of the Sirdar to recruit new British officers for service in the Egyptian units in the Sudan.
- (f.) On the murder of the Sirdar in November 1924, Lord Allenby recommended His Majesty's Government to maintain, but postpone, their previous intention of appointing an Egyptian Sirdar. His Majesty's Government agreed, and King Fuad was informed of this intention in the following May. Further, shortly after the murder, Lord Allenby, so far from discouraging the growing power of the Ministry, endeavoured to force responsibility upon him in respect of the disposal of the Egyptian officers expelled from the Sudan (his telegram No. 432).
- (g.) In January 1925 the Army Council was formed at the instance of King Fuad (Lord Allenby's despatch No. 92). Its creation radically affected the powers inherent in the Sirdarship by making appointments, promotions and decorations dependent on an Officers' Committee and submissible to the King through the Minister.
- (h.) In April 1925 the Frontiers Administration and the Departments of Supplies and Recruiting, and in June 1925 the Finance Department passed under Egyptian control.
- (i.) Musa Pasha Fuad, on appointment as Minister in March 1925, made every effort to suborn the army from its allegiance to its British chiefs, constantly holding meetings of officers in his house for the purpose.

15. Since the restoration of a constitutional régime a year ago the situation has become rapidly worse. The present Minister of War has had to face more than one acrimonious discussion in the Chamber—for example, the debate in September last, reported by Mr. Henderson in his despatch No. 208. He has in consequence been driven to embark on the various proposals set out in my telegram No. 463 and my despatch No. 770, namely, to reduce military service from five to three years with the openly declared object of increasing the country's trained reserve, to bring nine battalions up to higher establishment, to build new barracks in various places, to abolish many of the restrictions on the carriage of arms, and to create a military air force. In spite of my representations, those of the above proposals requiring financial approval are included in the draft budget shortly to be submitted to Parliament.

16. More serious still, determined attempts are being made by Khashaba Bey to deprive the Inspector General of all effective authority and prestige. His first interference with General Spinks took the form of an attempt last spring to constable a number of the Sudanese officers who had been placed *en disponibilité* in connection with the political troubles in the Sudan at the end of 1924. Next, in General Spinks's absence on leave in the summer, he endeavoured to upset the existing régime at the Cairo Military School, the Army Council, under his instructions, actually drafted a law to remove the school from the control of the Sirdar and had not General Spinks returned earlier than had been expected, the proposal would undoubtedly have gone to Parliament (my despatch No. 780). Khashaba Bey spent the summer getting into personal touch with officers of all ranks, hearing their complaints and promising them redress for their grievances. Finally, he began to inspect military units in company with two members of the Parliamentary Committee for War, viz., Saleh Bey Harb and Abdal Rahman Bey Azram, the former of these two deserted to the Senussi with his command (about sixty coastguardsmen) during the war, both fought with the Senussi against us. Shortly after my return Khashaba Bey endeavoured unsuccessfully to have the War Office "Gazette" governing officers' promotions and appointments issued in his own name. Since then the Officers' Committee of the Army Council (Lord Allenby's despatch No. 92 of

[16660]

o 2

1925) has had to modify its recommendations regarding promotions and appointments in deference to his wishes. Further, he has refused the Inspector-General's recommendations in certain instances where disciplinary action was necessary, he repeatedly corresponded direct with the latter's staff officers, and has on his own responsibility detailed officers of the headquarters staff for duties on boards and committees. Finally, when replying to a question in the Chamber recently, he deliberately misstated the position as to the deprivation of the late Sirdar's powers in the face of the clear warning from me, and, in pursuance of his answer, the Parliamentary Committee are at present engaged in redefining the functions of the Army Council and Officers' Committee at the expense of the Sirdarship and Inspector-General. If these attempts succeed, the position of the Inspector-General, who, as you are aware, has for two years been endeavouring to perform duties of Acting Sirdar without the rank or pay, in circumstances of increasing difficulty, will become definitely impossible.

17. As regards the Frontiers Administration (which, in accordance with the decision reported in Mr. Henderson's despatch No. 600, is shown in the new budget as amalgamated with the coastguard's service), the Minister of War was intending to dispense with five of its seven British officers, and *pari passu* to replace seconded Egyptian personnel as soon as possible by officers who had either fought for the Sennar or had been expelled from the Sudan after the Sirdar's death; he actually gave written orders to the latter effect. I have been able to secure the retention of all the British officers in this Administration, but the Minister, presumably in the intention of side-tracking them, has, in budgeting for them, described the posts to be given to most of them in new terms. Further, he proposes to convert the Camel Corps and Car Patrols into a police force without central authority. Simultaneously, the Government are studying a project for the application of the legal code in the ordinary as opposed to the existing tribal way in the areas under the jurisdiction of the Administration, a change which would greatly weaken the position and authority of the Governor. The re-establishment of a Native Summary Court at El Arish has already been approved. All these steps are being taken beyond doubt with a view to rendering the nomad tribes amenable to political influence and *pro tanto* diminishing our influence over them. The Acting Director-General of the Administration, who is now the driving force at headquarters, is a notorious Anglophobe, and works in close touch with the Minister. I can supply you, if you wish, with numerous instances of his attempts to undermine the prestige of the British officers in the Administration. The Governor of Sinai, in particular, finds his position increasingly difficult, as I reported in my telegram No. 96 of the 24th March. The Frontiers Administration is in essence a large intelligence department and as such plays an important part in the defence scheme of Egypt. Its present successful relations with the lawless Bedouin tribesmen are based on summary justice, military discipline and undivided control. It is the clear intention of the Egyptian Government deliberately to destroy this state of affairs.

18. The following table and explanations, already communicated to you in my telegram No. 62 of the 3rd March, may be convenient for reference, showing, as they do, the comparative strengths of the Egyptian army in Egypt in the years 1914, 1922 and 1926 respectively—

1914				
	1914	1922	1926	
Infantry battalions	3	7	11	
Artillery batteries	1	1	4	
Garrison artillery companies	1	1	2	
Cavalry squadrons	1	1	2	
Totals (with H.Q. staff, A.S.C. &c.)	2,500	4,800	10,581	

19. The increases recorded in the above table are explained as follows:—

(i.) *Infantry*.—In 1914 there were six Egyptian battalions in the Sudan. Of these, four battalions were brought down to Egypt during the war, two returned and two remained. Two battalions were finally retransferred from the Sudan between 1922 and 1924. The last two were rejected from the Sudan in 1924, i.e., after the Sirdar's murder. Two new battalions were raised in 1925 (both on the higher establishment of 500 as opposed to 600 strong) mainly to absorb Egyptian officers turned out of Sudanese battalions and civilian employment in the Sudan in November 1924.

(ii) *Artillery*.—Three batteries and one garrison company were ejected from the Sudan after the Sirdar's murder.

(iii) *Cavalry*.—One new squadron was raised in 1906 to absorb personnel ejected from the Sudan.

(c) *Bodyguard*.—In addition to the above, the bodyguard, created since 1898, now comprises one squadron of cavalry and one battalion of infantry, i.e., thirty-nine officers and 476 other ranks.

(d) *Staff*.—The Egyptian army was in 1914 under British control, the Sirdar being resident in the Sudan. An headquarters and command of staff were then British. To-day there are only nine British officers serving with the Egyptian army; and only one of them, the Inspector-General (who is acting as Sirdar, though the Egyptian Government is refusing to call him more than Inspector-General) has executive command.

(e) *Armaments*.—

1914.

6—255 guns.
4—480 Maxim.
1000 old pattern M.N. rifles.

1922.

4—255 guns.
360 new pattern S.M.L.E. rifles.

Artillery—

2—340 howitzers pack.
12—255 guns.

6—42 calibre (105 mm.)
4—Vickers machine guns
400 British rifles.

Transferred into service—

3—105 mm. guns.

Bodyguard—

6—Vickers machine guns.

3—Hotchkiss machine guns.

6—Lewis guns.

10. An analysis of the history of the Egyptian army, as summarised in paragraph 14 above, brings out, as I explained in my telegram No. 74 of the 6th March, the striking fact that each Minister of War in turn, of whatever political complexion, has pursued from the start a policy of active hostility to our rights and interests. Of course the Ministry can be said to be approaching the same danger.

11. There can be little doubt that one reason for this fact is that no Egyptian Government has yet clearly apprehended His Majesty's Government's appreciation of the 1902 declaration to the Egyptian army. Not only have no limitations been imposed upon the strength of its units in Egypt in virtue of the declaration, but the surrender of those units to native control was to all intents and purposes encouraged, and subsequent developments were encouraged in without protest. This was apparently due to the fact that it was thought that lack of money and the unwillingness of the Egyptians made their army a negligible quantity (Secretary of State for War's memorandum enclosed in your circular No. 1200 of 1/24). Secretaries of Egyptian Ministers must have realised, none the less, that their programmes directly affected one and, indirectly, but hardly less definitely, two more of the four reasons for the increase in the military strength of Egypt, that is to say, cannot but remain the security of our imperial communications (notably the Suez Canal), disruption of the defence of the country against foreign aggression and the protection of foreign interests more difficult. Uncertain, on the other hand, as we should be in the first instance, as to what they have felt, as orientals are apt to do, that they must have no stone unturned to gain the maximum when Parliament has been in existence, the stimulus has invariably been much greater.

21. To Egyptians generally military display has a strong appeal, and the politicians have turned this sentiment to account by affecting to be alarmed of the present army, representing its methods and equipment as antiquated and degrading its value as a fighting force. They argue that this state of affairs is the outcome of a deliberate policy of obstruction on the part of His Majesty's Government. The General Officer Commanding, so far from endorsing their allegations, considers that the Egyptian army compares not very unfavourably in turn-out and drill with British troops. Thus, which confirms my own impression, is undoubtedly due primarily to the personality of the present Inspector-General. The main point of distinction between the two armies here, apart from the fact that Egypt does not possess the deadliest kinds of modern lethal weapons, is, in General Haking's view, the indifference and ineptitude of the Egyptian officer class. It is, however, certain that

[1666].

o 5

Egypt's lack of machine guns and other modern instruments of warfare is a subject regarding which public opinion here is, rightly or wrongly, exceedingly sensitive; and it is a feeling which, in framing our solution, it would be most unwise to overlook.

22. In my telegram No. 74 of the 9th March I analysed the concrete proposals with which we are confronted. The following is a slight amplification of that analysis:—

(a.) *Raising of Nine Battalions from Lower to Higher Establishment.*

This proposal is intended primarily to bring these battalions up to the numbers customary elsewhere, and simultaneously to secure uniformity with the other two battalions. It will involve an addition of 36 officers and 1,836 other ranks. Of itself such an increase would not seriously affect the military situation, and it has the advantage that it would absorb some more of the discontented officers, who have been unemployed since their ejection from the Sudan after the Sirdar's murder.

(b.) *Reduction of Period of Colour Service from Five to Three Years.*

This is advertised to increase the trained reserve, but it is primarily a bid for popularity with the fellahs. It has ample sanction in the practice of other countries. Given the limitation of the actual rifle reserve to its present figure, the danger in this proposal should not be great. The calling up of reservists in a time of emergency would, in any case, be a matter of great difficulty in this country.

(c.) *Purchase of Twenty-two Machine Guns for the Elemen Infantry Battalions.*

The mules and harness have been here since July 1923, Lord Allenby having, as you are aware, waived any objection to Egypt's acquisition of these guns. The Frontiers Administration and the bodyguard possess machine guns, and His Majesty's Government's failure to confirm Lord Allenby's permission is a subject to which the present Minister constantly reverts. On the other hand, so large a number of machine guns is, General Haking points out, a very serious addition to the strength of the Egyptian army.

(d.) *Frontiers Administration and Coastguards Service.*

The proposed amalgamation of these two departments was certainly designed to undermine our influence over them. For some time the practicability of this amalgamation, administratively a most unsound measure, was in doubt. It is, however, now being proceeded with. It has been accompanied by a recrudescence of intrigue among the nomad tribes.

(e.) *Military Air Force.*

The Egyptian Government are proposing to initiate a Military Air Service. As a start it has been suggested to them by the Inspector-General, whom the Minister for War consulted, that they should begin on a modest scale with eight machines (my despatch No. 70).

23. We are then faced with (a) Certain concrete proposals; (b) insidious attempts to undermine the powers and the prestige of the Inspector-General and the British officers under him, and in the Frontiers Administration and Coastguards Service; (c) the gradual saturation of the army with politics.

24. One of three courses is open to us. (a) To let matters take their course, in the hope that considerations, e.g., of expense, will deter the Egyptian Government from proceeding very far; (b) to endeavour to check these tendencies by personal persuasion and unofficial pressure; (c) to make definite demands.

25. I submit that (a) is self-evidently inadmissible, after all that I have already said on your instructions. I have already put (b) to the test and cannot guarantee its success. I am therefore driven back to (c).

26. We have, I submit, no choice but to communicate our requirements to the Egyptian Government without delay in friendly but plain terms, and adhere to what we say at all costs. If we do so, those costs, given all the circumstances, are as I stated in my telegram No. 74 of the 9th March likely, in my opinion, to be small in comparison with what we should otherwise be forced to pay later. I agree in principle with the Secretary of State for War's opinion, as expressed in the last

paragraph of the enclosure in his letter to you of the 21st May 1925 (your despatch No. 500). Inaction, after my repeated representations, could only be construed as weakness. It would, indeed, almost certainly be attributed to your preoccupation with China.

27. I concur with the view expressed in your telegram No. 57 of the 11th March that whatever policy we now adopt must be as reasonable, broad and constructive as circumstances permit, and the following proposals, already communicated to you in my telegrams Nos. 75 of the 9th March and 88 of the 12th March, are designed more only to prevent the erosion at present proceeding, but to afford the basis for a more final settlement if and when such a settlement proves possible.

28. Our first step must, I submit, be to restore the authority and prestige of the present Inspector-General. On the creation of the Sudan Defence Force in January 1925, Huddleston Pasha, on Lord Allenby's instructions, delegated his powers in Egypt to the Inspector-General (Lord Allenby's telegram No. 24). The Egyptian Government were so informed, but they have never called the Inspector-General Acting Sirdar, though he has carried out the duties of the latter post ever since.

I propose that we should demand that his right to these posts should be acknowledged; also that he should, as is normal, be given the acting rank of Ferik (corresponding to that of a divisional commander), with a suitable increase in salary. This will involve a recognition on the part of the Egyptian Government that the Minister is only a formal channel for the passing of the recommendations of the Officers' Committee to the King (Lord Allenby's despatch No. 89 of 1925). I consider that we may properly ask for an assurance to this effect.

29. I should propose to insist further on the appointment of a senior British officer at headquarters to act for the Sirdar in his absence. He might be called Assistant Inspector-General. We manifestly cannot continue to depend entirely on one executive officer, without provision for his absence on leave or through sickness. Indeed, were General Spinks forced to vacate the Inspectorship-General to-day owing, for example, to ill-health, no one could possibly succeed to the highly anomalous position which he occupies. The Inspector-General is satisfied that if the powers delegated to him by Huddleston Pasha were formally recognized, and he were given a deputy, he could maintain our desiderata in the Egyptian army for an indefinite period. I see no reason to dissent from this opinion, and, in consequence, I regard General Spinks's position as the vital point in the whole problem.

30. As regards the Frontiers Administration, it being axiomatic, I agree, that British officers holding His Majesty's commission should not serve under an Egyptian officer except in advisory capacities (Secretary of State for War's memorandum enclosed in your despatch No. 1261 of 1924), we must, I think, insist on the Frontiers Administration (which will involve the coastguards also, as soon as effect is given to the proposed amalgamation) coming under the direct authority of the Inspector-General. We cannot countenance a continuance of the conditions described in paragraph 17 above. The least, in my view, that we can do with safety in this Administration is to restore in effect the *status quo ante* 1935, when, to our cost, we allowed its direction to pass into native hands. My present proposal exceeds the necessity of our demanding the reconstitution of a British director-general. The alternative possibility suggested by you, i.e., the separation of the Administration from the Ministry of War is, as I pointed out in my telegram No. 89 of the 22nd March, open to the objections (a) that we should be left with the necessity of elaborating safeguards in an entirely new situation; (b) that the Arab tribes can be handled better by a military than by a civil régime; (c) that so radical and conspicuous a change would be much more difficult for Egypt to accept than the alternative that I have proposed. Finally, it would, in my opinion, be a serious error, in view of the Minister of War's recent intrigues, to see the Frontiers Administration left to be dealt with as a separate issue.

31. The concession by the Egyptian Government of the demands suggested in the three preceding paragraphs, combined with our retention of the posts which we at present hold would, I submit, enable us safely to acquiesce in the raising of the nine infantry battalions from the lower to the higher establishment, in the reduction of military services from five to three years and in the development of a Military Air Service on the lines proposed.

32. We could not, however, I think, in view of recent developments, possibly allow the Egyptian Government at this stage, except in return for assurances and safeguards, to which they could never agree, the twenty-two machine guns promised in 1924. (16640)

them by my predecessor - As I explained in my telegram No. 75 of the 9th March, my interpretation of the views of the Secretary of State for War (Lord Allenby's despatch No. 580) is that such an augmentation of strength, combined with the other proposals described above, might involve His Majesty's Government in an increase of the garrison here and make it necessary to insist that no Egyptian troops should be stationed on the Suez Canal or along the Cairo-Ismailia communication. Further, the General Officer Commanding points out first that in the preservation of internal security every humane Government avoids the use of automatic weapons; secondly, that in the event of our being involved in, for example, anti-dynastic disturbances (which certain sections of the Wafd undoubtedly desire) the native soldiery would probably join the mob; and, if armed with machine guns, would render it very hard for our troops to restore order without extensive bloodshed.

32. As reported in my telegram No. 89 of the 22nd March, I have, after further consideration induced by your telegram No. 67 of the 11th March, discussed with General Haking the possibility of throwing these machine guns into the scale against four senior British instructional officers (one for each brigade) and such technical personnel as the Egyptian Government might themselves find necessary, pointing out that from a purely political point of view such a concession would offer definite advantages to the Egyptians, as it would do, of such value of itself, the politicians had inculcated into them on this score, and liquidating simultaneously an awkward promise. Moreover, the Inspector-General feels confident that, given full powers, he could control the disposal of these guns sufficiently to minimise their danger. I cannot, however, but defer to the objections which the General Officer Commanding sees even to this compromise from the standpoint of his military responsibilities here.

34. I have accordingly suggested to General Haking that His Majesty's Government should make the acquisition of these machine guns (always against the minimum of British personnel necessary effectively to train and supervise the Egyptian army in their use) conditional on the Egyptian Government carrying out faithfully for a reasonable period their side of the arrangements suggested above. He concurs in this proposal, which I recommend, therefore, for your favourable consideration. I should, however, treat this question as a separate issue, and it might conceivably prove unnecessary to raise it at all. As I informed you in my telegram No. 69, I have learned that the Minister for War, in anticipation of the possibility of a refusal on the part of His Majesty's Government to allow him any machine guns, recently altered the form of his budgetary provision for them in order to give himself a loophole for escape from parliamentary criticism in that contingency; and I shall, I need hardly say, leave well alone if I possibly can.

35. The above, as explained in my telegram No. 75 of the 9th March, represents my considered opinion as to the way in which the problem should be handled. To consider a second course open to us: if Egypt preferred an Egyptian Sirdar we should, I submit, revert to the terms offered to Ziwir Pasha (my telegram No. 149 of 1926), agreeing in this event also to acquiesce in the three proposals mentioned in paragraph 31. But the present Government have already intimated that they would never agree to the terms set out in that telegram; and their present policy is clearly to render the Sirdarship unnecessary. Moreover, we should, for the reasons already explained, now have to add further conditions on the same lines in respect of the Frontier Administration and Coastguard Service.

36. The third possibility, namely, that of insisting on a gradual reduction of the Egyptian army, has been rejected by you (your despatch No. 1410). We might perhaps offer in negotiation, as a possible solution pending a general settlement, to equip an effective modern force of, say, 5,000 men under the old time complement of British officers - but it is an offer which the Egyptian Government would almost certainly refuse.

37. Any of the three courses suggested above would probably suffice to arrest the present process of erosion of our rights, and also to a large extent to prevent the contamination of the army with political influence.

38. I am persuaded, as are the General Officer Commanding and the Inspector-General, that the only sure way of excluding politics from the Egyptian army in its present stage of development is to control promotions, appointments and decorations in honest lines.

39. The withdrawal of all British personnel, on the other hand, which Sir Lee Stack had originally in mind, would be exposed to the objections (a) that the fulfilment by Egypt of the guarantees which we should have to demand would

be impossible to enforce; (b) that the army would very rapidly become a political machine; (c) that as regards the Frontier Administration we should lose our present influence over the Arab tribes without any compensating advantage.

40. As to tactics, I have the honour to revert to the suggestions embodied in my telegram No. 69 of the 22nd March. I submit that I should be authorised to approach the Egyptian Government on the following lines:—

"We are looking forward to a friendly settlement with Egypt. In any such settlement it is clear that the latter must assist us in the safeguarding of our vital interests. Among these are the protection of our imperial communications and the preservation of the country from foreign aggression. We should like to have the Egyptian army as an efficient modern force forming an integral part of our scheme of defence; and we are prepared to give Egypt every assistance in the creation of such a force, subject to the condition that, as it will be called upon to co-operate with us, it must be trained on British lines, i.e., by the minimum number of British officers necessary.

"We have lately had to call attention more than once to a definite and disquieting tendency on the part of the Egyptian Government to turn their army into a political machine. This, which has been the ruin of many armies, has been accompanied by determined efforts to diminish the authority of the Inspector-General and the few other British officers still serving under the Ministry of War.

"These tendencies cannot but be fatal to the chances of a friendly settlement of the question; and, sincerely anxious to lay the foundations of a solution satisfactory to both countries, we invite Egypt forthwith to reconsider her position. For the sake of reaching a *modus vivendi*, we for our part are ready to agree to certain proposals to which we have hitherto taken exception, provided that Egypt, in her turn, will meet our legitimate requirements.

"If the Egyptian Government refuse to accept these proposals, they must realise that we are left with no alternative but to regard the Egyptian army as potentially hostile to us. In this event we shall be forced to take without delay such measures as we consider necessary to safeguard our rights and interests."

41. In your telegram No. 67 you discussed the possibility of the Cabinet resigning on the issue. I find it hard to believe that in the last resort they would leave office rather than accept the particular proposals which I have put forward, unless as I explained earlier in this despatch our demands came at a time when they were disintegrating for other reasons. More than one of my competent advisers believe that they would at once accept the above proposals when they realised that His Majesty's Government meant business. It is in the Oriental nature to cede readily to absolute necessity. It is, however, very possible that the Ministry might resign. We are largely at the mercy of the uncertain moods of both the Prime Minister and Zaghlul, whose relations have undoubtedly been much more strained recently, and were a few days ago at breaking-point over a Wafd proposal to revise the draft law for the election of *omdahs* (Mr. Henderson's telegram No. 301 of the 4th September last).

42. Whether in that event another Ministry would take office with Zaghlul as President of the Chamber, I cannot foretell with any certainty. A considerable section of the Wafd would undoubtedly urge acquiescence in our demands, and they would not improbably carry their point against the extreme elements, the necessity of preserving the Constitution being a point on which all parties are in solid agreement.

43. My general view is that, in a matter in which our rights are so clear, as this, we have, regret it as we may, no alternative but to go straight ahead, dealing of *hoc* with the situation which results. Zaghlul probably still considers that Egypt stands to lose more than we do by a crisis with us at this juncture. We have in any case reached a stage when we can, in my view, contemplate with comparative equanimity the prospect that Egypt may find herself, on some such issue as the present, left for a time without a Ministry. In such an event dissolution and finally a reversion to Palace rule might prove inevitable, but even so it should be possible for us to do a great deal towards preventing a return to the state of affairs which existed in Nasir's day.

44. The present solution cannot but be temporary, as you yourself have stated: and the proposals embodied in this despatch seem to me as broad, reasonable and

constructive as anything that can be hoped for in the circumstances which I have described. I conceive that you could defend them without difficulty in the House of Commons.

45. As I stated in my telegram No. 76 of the 9th March, the question before His Majesty's Government is in essence simple. Are we going to stand by the 1922 declaration, or are we not? We are dealing with a Government which, like all its predecessors but one, has refused to admit the validity of the four reserved points. We could work with it, as with any other Government, which tacitly refrained from violating those points; but, as I have explained above, no Egyptian Ministry with Parliament behind it is ever likely to adopt a negative policy with regard to us on any subject of dispute in which we have not made our position perfectly plain. If we do not take a firm stand in the present case, I cannot see where we ever shall.

46. I am satisfied that the moment has not come for us to undertake any settlement of the Egyptian army question on more final lines than those which I have suggested. The present atmosphere of calm is, as I have shown, largely unreal. The Wafd's attitude is determined mainly by fear and uncertainty of my intentions; and they are becoming steadily more aggressive, as they think that I am incapable of resisting the various forms of erosion with which they are experimenting. The ostentatious friendliness of the press on my arrival was inspired and almost wholly feigning: it is now rapidly wearing off, and in regard to the *Constitution* in particular (with reference to which I have shown the friendliest disposition) even the Liberal newspapers have, doubtless under the influence of the events in China, lately been almost menacing in tone. I must indeed reluctantly admit that, while my relations with the Prime Minister and his colleagues remain friendly, the situation during the winter has deteriorated appreciably as a result of my incapacity, fettered as I was by the necessity of resolving the officials' question, to defend British and foreign rights and interests effectively in other matters. The Egyptian army is the most serious instance of this.

47. The extremists, led by the notorious Maher and Nokrashi (who, I learn from trustworthy sources, have in the last two or three weeks been actively reorganising the student bodies for political action), are telling Zaghlul in effect that he can safely revert to a less supine policy; and there is little doubt that he has lately moved some way in their direction. The Prime Minister, on the other hand, is warning Zaghlul that his earlier view (i.e., that a conflict with us would be disastrous, and that the only sound policy for Egypt is to pursue our friendship) is still correct to-day. What is needed at such a moment is it seems to me a corrective which, while not inconsistent with our general policy of construction here, within the limits imposed by the 1922 declaration, is sharp enough to convince Zaghlul and the more moderate elements in his entourage, both that Adly Pasha's estimate of the situation is the right one, and that, when I give the Egyptian Government a friendly warning in the name of His Majesty's Government on a matter like this, I mean what I say.

48. I have the honour to request that I may be informed as soon as possible of His Majesty's Government's decision in this matter.

I have, &c.

LLOYD, High Commissioner.

J 923/184/16

No. 66

For Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No. 101)

(Telegraphic)

EGYPTIAN army

Foreign Office, April 13, 1927

His Majesty's Government accept the proposals contained in your despatch No. 123 of 24th March. They would, however, be most unwilling to give the machine guns, and particularly hope that it will not be necessary for you to make the concession contemplated in paragraph 24.

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(No. 156.)

(Telegraphic.)

Foreign Office, May 27, 1927.

MY immediately preceding telegram.

"His Majesty's Government and the Egyptian Government, recognising the importance, in their common interest, of effective co-operation in the joint task of ensuring the defence of Egypt by the forces available for the purpose, have agreed upon the following provisional arrangements pending a final settlement —

"1. The Egyptian Government undertake to maintain the Egyptian army at a strength of

His Majesty's Government undertake that the available British forces shall be sufficient, in co-operation with the Egyptian army and His Majesty's fleet, to protect Egypt from aggression from whatever quarter. An effective co-operation in an emergency depends upon the previous maintenance of close liaison between the two forces and co-ordination in their training, the measures described in the annexed schedule have been adopted.

"2. His Majesty's Government will furnish the Egyptian Government with such instructional and technical personnel, additional to that described in the schedule, and with such instructional facilities as may from time to time be agreed upon by the two Governments. The Egyptian Government will employ no foreign personnel other than British and will not cause their own personnel to be trained abroad except in Great Britain.

"3. His Majesty's Government will furnish the Egyptian Government at cost price with the requisite armament, munitions and supplies not produced in Egypt, and the Egyptian Government agree to obtain these from no other source.

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(Private and Personal.)

(Telegraphic.)

Foreign Office, May 27, 1927.

It may help you to know my reasons for sending my telegram No. 153 to No. 156. As far as I can judge Sarwat and Zaghlul are heartily afraid of you, but at the moment even more afraid of their own wild men. The modification introduced in concluding paragraph of your note by my telegram No. 154 will give them an opportunity, if they care to take it, of escaping immediate impalement on either horn of their dilemma. If they really wish, they ought to be able to persuade Parliament that they had achieved a favourable solution by inducing you to negotiate, which would be marred and indeed wrecked by premature discussion of army and Sudan subsidy questions. This would enable you to avoid these issues till the summer recess, which cannot be long deferred, and give you time, after protraction, to get your desiderata embodied in the schedule to some agreement on the lines of my telegram No. 156 before Parliament assembles again. In the meantime, Spinks and his colleagues would have regained the position enjoyed in 1925.

I realise, however, that Egyptian Government may not take the middle course thus opened to them and may decide either to accept your demands as they stand, in which case nothing is lost, or refuse them. In this event, my task in defending the subsequent measures, e.g., dissolution of Parliament, to which we may be driven, will be greatly facilitated by the fact that we offered to negotiate and did not merely confront Egyptian Government with a series of demands the purport and justification of which paid no regard to the country will more easily appreciate, if accompanied by an offer to negotiate.

C 49

[J 1415/134/16]

No. 107

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 29)

(No. 210.)

(Telegraphic.) R.

Cairo, May 27, 1927

MY telegram No. 205.

"Abram" of Thursday published a lengthy report of Parliamentary War Committee. Following recommendations are included:—

- (a) Abolition of Sirdarship as incompatible with principle of Ministerial responsibility
- (b) Reconstruction of Army Council, and exclusion from it of Inspector-General. Corresponding post in England is argued to have been a failure shortly after its creation in 1909.
- (c.) Abolition of Officers' Committee.

2 A number of minor clauses are no less evidently anti-British in intention

[J 1421/134/16]

No. 108.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 29.)

(No. 213.)

(Telegraphic.)

Cairo, May 29, 1927.

YOUR telegram No. 164

The Wafd are at the moment, I learn, in an exceedingly hostile mood and are determined to resist our demands *coûte que coûte*, fully realising risk that such an attitude involves. In such circumstances, it is of great importance that, while offering negotiations, we should give them no impression that we are afraid of challenging them here and now on main issue. Anything that could possibly be interpreted as symptomatic of weakness on our part would inevitably increase the chances of resort to violence.

In these circumstances I propose to insert "immediate" before "effect" in penultimate sentence of paragraph 2 of your telegram under reference.

As regards final paragraph, our requirements are irrespective of these two particular concessions. I propose, therefore, that this clause should begin: "Egypt will realise the friendly intentions which prompt these concessions. His Majesty's Government for their part would require."

I should like to present note to-morrow afternoon at the latest.

[J 1421/134/16]

No. 109.

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo)

(No. 161.)

(Telegraphic.)

Foreign Office, May 28, 1927

YOUR telegram No. 213 of 28th May: Egyptian Parliament and army question, second paragraph

I am in entire agreement with your argument, but I should prefer to say "should at once effect" instead of "give immediate effect."

Amendment suggested in penultimate paragraph is approved

[J 1422/8/16]

No. 110

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 29)

(No. 214.)

(Telegraphic.)

Cairo, May 29, 1927.

I LEARN from trustworthy secret source that Wafd are now practically unanimous in their determination to utilize our action regarding Egyptian army as a means to engender anti-British agitation in the country.

At a meeting of Wafd executive at Zaghiul's house last night it was decided to withdraw assent to deletion of any of the items of Ministry of War budget to which we objected and to resist our other demands at all costs.

oudan subsidy was again discussed; and meeting, reverting to Wafd's desire to refuse further payments, agreed that the best means to effect this would be by engineer adverse Parliamentary vote.

Successive speakers declared that the policy of moderation recently pursued towards the British had merely brought Wafd into disrepute. The time had clearly come to revert to their traditional policy of active hostility towards us.

(J 1424/6/15)

No. 111.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 26.)

(No. 215.)

(Telegraphic.)

Cairo, May 25, 1927

MY telegram No. 203

I had one hour's interview with King Fuad this morning to enquire the result of his conversation with Prime Minister.

His Majesty's mood had entirely changed. Representations of Sarwat had, he said, had no effect. Sarwat had informed him that his own efforts with Zaghlul had failed and that latter was once again in hands of his extremists and in the worst possible mood. It was clear, His Majesty added, that dwindling popularity of Wafd had alarmed Zaghlul, and that, as on so many previous occasions, he intended to revive his waning influence by using Egyptian army question as a pretext for a hostile outburst against England.

The King asked me what His Majesty's Government would do in the event of refusal of our demands. Should we ask him to dissolve Parliament? He must warn me that in the face of Wafd's attitude he would find it exceedingly difficult to do so. Such a request would be an invitation to him to commit political suicide.

I replied that I considered it premature to say what particular course of action would be taken by His Majesty's Government. I could even now not believe his Government and Wafd would be so mad as to force grave issue on this matter in view of moderation of our demands, but was I to tell His Majesty's Government that the King would in no circumstances grant a dissolution? The King replied, after a little reflection, that his action would depend on circumstances, in particular whether His Majesty's Government wished subsequently to proceed to new elections. In the latter event his position would be impossible, if on the other hand, the Chamber was to close for two or three years, or, indeed, for any protracted period, he might be able to accede to a dissolution. He had not changed his view that our demands were reasonable but he now saw clearly that parliamentary government in its existing form was incompatible with observance in Egypt a part of the four reserved points, and that the Chamber under present conditions could function only so long as such observance was not demanded by us.

The King proceeded that he considered this the gravest crisis that had occurred since he had been on the throne. The Wafd had gone mad, and there was no one in this country who had the courage to stand up to them. Whilst a few days ago he had ridiculed the possibility of disturbance, to-day he had to admit that with Zaghlul in his present mood disorders might quite possibly occur.

I was unable to form any clear impression as to King's sincerity but it was evident enough that he was seriously frightened. I concluded our conversation by urging him to continue to do all in his power to bring Zaghlul to reason, and to promise to renew his efforts. He was extremely friendly throughout.

J 1424/8/16

No. 112

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 26.)

(No. 216.)

(Telegraphic.) Code

Cairo, May 28, 1927

EXCITEMENT here is undoubtedly growing. I recommend, in concert with the General Officer Commanding, that men-of-war should be sent to Alexandria and Port Said at once as a precautionary measure.

Despatch of two battleships to the former and a ship, if possible, to the latter would have a salutary effect and allow us a margin of safety in both ports in the event of sudden disorders, which a growing section of Wafd are undoubtedly planning.

(Sent to Commander in Chief.)

531

J 1423/8/16]

No. 113

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(No. 162.)

(Telegraphic.)

YOUR No. 215 of 28th May.

Foreign Office, May 30, 1927

Unless the crisis is rapidly settled in a satisfactory manner you will have to advise King Fuad that he must not leave Egypt. You will bring this to his notice if and when you think proper

J 1465/134/16]

No. 114

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain. (Received May 31.)

(No. 220.)

(Telegraphic.)

Cairo, May 31, 1927.

SARWAT came to see me yesterday, and I presented him with His Majesty's Government's note on the army question.

Information having leaked into the press from palace that my intention was to send it in on Sunday and, inopportune excitement in political circles having resulted, I thought it preferable to wait a day, especially in view of the calming effect that the news of the arrival of battleships in Alexandria and Port Said to-morrow would be likely to have.

I informed the Prime Minister that the note had, as he could see, been couched in most friendly terms, and in phrasology designed to assist his acceptance of its terms. Whilst this was so, I hoped that he would thoroughly understand that it was nevertheless a note of the greatest importance and urgency, and that His Majesty's Government, confident of his own friendly sentiments, relied on him to do his utmost to secure its prompt acceptance at the hands of his Cabinet and Parliament. Any other course could only lead to a very grave crisis in Egyptian affairs. Whatever his difficulties might be, if he could courageously support point of view of His Majesty's Government he could confidently rely on our full support in return.

Sarwat Pasha read the note carefully, and replied that its friendly language would greatly assist him in the still more difficult task *vis-à-vis* the Wafd, and that I might be assured that he would do his very utmost to compose the crisis which had arisen.

I further pointed out that no actual limit of time for his reply had been imposed, again solely in order to avoid at this stage language which might increase his difficulties. At the same time I trusted he would understand that a very prompt reply was necessary. The Prime Minister replied that he fully appreciated the necessity for this in the interests of all parties, and repeated that he would do his very utmost in the matter. He was throughout very friendly, and if he alone were concerned I should have very little doubt of a satisfactory solution. He is, however, faced with an excited and irresponsible Chamber dependent on moods of a chief who appears to have been once more completely mastered by irreconcilable elements in his party.

J 1468/8/16]

No. 115

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain (Received May 31.)

(No. 221.)

(Telegraphic.)

Cairo, May 31, 1927

YOUR telegram No. 158.

This would be an admirable solution, and I shall do everything in my power to secure it.

2. We should, however, consider without more ado what line we shall take in alternative event of an unconditional rejection of note, a refusal on the part of Government to resign, violent speeches in Chamber, scurrilous campaign in the press, agitation and possible disorder in the country and, in the last resort, refusal by the King to dissolve Parliament. This is undoubtedly present programme of Wafd, and it recently received full endorsement of Zaghlul.

3 In such circumstances we should, I submit, have to proceed on following assumptions -

- (a) Present parliamentary system in Egypt has proved itself incompatible with observance of our four reserved points. Incidentally it is rapidly showing itself incompatible with necessary development of Egypt herself.
- (b) We cannot abandon our position here as covered by reserved points. We are not going to allow our imperial communications in Egypt to be jeopardised. Nor can we promote an exodus of foreign colony, which at present constitutes far the greater part of the brains, initiative, character and culture of the country—a consideration which incidentally, make Turkey and China almost wholly fallacious analogies.
- (c) We are left therefore, with no alternative but to resist operation of present parliamentary régime, i.e., we must prevent its continuance in so far as it conflicts with proper exercise of responsibilities which we have assumed. We are, in a word, back for practical purposes upon Lord Granville's despatch No 6 of 1884. We have, that is to say, to admit that our special position in Egypt is untenable so long as we have no power to surpass the fall of a Cabinet which defies us.
- (d) On the other hand, we do not want to destroy a democratic in favour of an oligarchic form of government here without overwhelmingly good reason. It is contrary to our tradition and it would be bad parliamentary fighting ground for you.
- (e) If present system has to go, we must replace it by something demonstrably suited to Egypt's immediate needs. Fineness of our record achieved here has been due to fact that we have never failed fully to study Egyptians' interests *pari passu* with our own.
- (f) We cannot at this particular juncture safely offer Egypt any form of general negotiation. The Government would not respond honestly. Delay, subterfuge and artificial agitation would be certain to result. Further, our readiness to negotiate after the provocation to which we have been exposed would be interpreted as weakness.
- (g) We must act decisively and quickly, fully recognising that neither reason, logic nor common sense will weigh with Egyptians in the balance against national pride, and that it is only by forceful or clear threat of forceful measures that we shall obtain satisfaction or, indeed, prevent disaster. If at this difficult moment we allow Egypt to suspect any weakness in our intentions, a really serious situation will rapidly develop.
- (h) Another public announcement to Egypt of sincerity of our intentions would be quite profitless. His Majesty's Government's masterly expositions of our case in December 1919 and February 1922 were at once deliberately misconstrued, and created exactly opposite effect to that intended.
- (i) We have tested unilateral declarations over a long period: they have proved unsatisfactory. We have to secure their enforcement by quasi-diplomatic pressure uncertain in its operation, especially in point of time, inasmuch as we can usually only exercise it through agency of Egyptian politicians, who dare not openly avow it. Moreover, from an international point of view, we should do our utmost to secure bilateral settlement. Our legal position here is in certain respects inconveniently insecure.

4 Chamber can be temporarily suspended by dissolution (Egyptian Constitution article 38) or prorogation (article 39). The Royal decree, in either case, needs counter signature of Prime Minister. Prorogation would be insufficient for our purpose. It can only last a month and cannot be repeated in a session without consent of both Chambers. Dissolution is hardly more satisfactory. It can only take place once in any given issue (article 38) and new elections must be held in two months or a little more (there is an ambiguity in text owing to reference to electoral delegates which Zaghlul Election Law eliminated), and Chamber must be convoked not less than ten days later (article 38).

5 Dissolution of Parliament at present juncture would have the advantage from standpoint of political principle that it would mean referendum to the country along strictly constitutional lines on a specific point of Anglo-Egyptian relations. If, we would be certain elections end in a sense unfavourable to us (it is inconceivable that single candidate could advocate surrender to us) we should have a clear

issue before the world. It could never be said that we had acted arbitrarily without ascertaining the will of the people.

6. These advantages, however, appear to me to be easily outweighed by considerations. Egypt's answer on any such referendum would be a foregone conclusion. It would be dishonest quibbling for us to suggest the contrary. Democracy here is a pure autocracy of Zaghlul's nominees. Elections, moreover, would have the following grave disadvantages: Firstly, they would inflame the country, at present rather tired of the politicians; secondly, they would dishearten, if not paralyze, better elements in the Administration; and thirdly, their prospect would greatly reduce our chances of securing King's assent to dissolve Chamber (my telegram No 215).

7. Suspension of Constitution *simpliciter* or its abolition can only be effected as a *corps d'Etat*. There is, it is unnecessary to observe, no legal provision for such an eventuality.
